وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

رقم المذكرة:

.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات التصنيف الاقتصادي العالمي

- دراسة حالة مؤشر الحرية الاقتصادية في سنة 2022 -

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:	تحت إشراف الأستاذ:
✓ سمار عبد الرحمن	✓ بوقزاطة سليم

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير:

أحمد الله عز وجل على أن وفقني بإتمام هذه المذكرة واسأله مزيدا من النجاح والتوفيق في النجاحات المقبلة بإذنه تعالى.
اتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى الذين مهدوا لنا طريقنا بالعلم والمعرفة.....
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين قاموا بتقديم يد العون ولم يبخلوا بأي نصائح ولأساتذتنا الكرام التي تعلمان على ايديهم طيلة مشوارنا الدراسي والجامعي

الى جميع الزملاء الأعزاء الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذه المذكرة بنجاح

ملخص البحث

يعتبر موضوع الحرية الاقتصادية من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا لدى الكثير من الباحثين، إذ أنه في العقود الاخيرة تنامى الاهتمام بهذه الظاهرة نظرا لتأثيرها الكبير في البنية الاقتصادية للدول ومدى الاستقرار الاقتصادي، اذ ان مؤشر الحرية الاقتصادية يقيس مدى توفر بنية وارضية للاستثمار الأجنبي ومدى انفتاح الأسواق وحرية التجارة بين الدول ومدى الاستقرار النقدي والمالي في الدول، ومدى توفر القوانين التي تحمي اصحاب الحقوق والملكيات ، ولقد تمحورت دراستنا على النظر الى مكانة الجزائر بين دول العالم ودول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، و ومعرفة وتقييم آدائها العام وفق مؤشرات الحرية الاقتصادية والمجالات المتضمنة في المؤشر.

الكلمات المفتاحية: التصنيفات الاقتصادية العالمية، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الجزائري، حجم الحكومة، مؤشر الحرية الاقتصادية.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الملخص	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية ومؤشراتها	
المبحث الأول: الحرية الاقتصادية وأهم المفاهيم المرتبطة بها	7
المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية	7
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالحرية الاقتصادية	9
الفرع الأول: الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	9
الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية	16
المطلب الثالث: نشأت مؤشر الحرية الاقتصادية واهم الجهات الباحثة فيه	17
الفرع الأول: نشأت مؤشر الحرية الاقتصادية	17
الفرع الثاني: أهم الجهات الباحثة في مؤشر الحرية الاقتصادية	19
المطلب الرابع: اهمية مؤشر الحرية الاقتصادية	23
الفرع الأول: أهمية الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	23
الفرع الثاني: أهمية الحرية الاقتصادية في البحوث الاقتصادية والعلمية	24
الفرع الثالث: أهمية الحرية الاقتصادية في صياغة وتصحيح السياسات الاقتصادية	24
المبحث الثاني: معايير الحرية الاقتصادية ومختلف مؤشراته (مجالات ومكونات مؤشر الحرية الاقتصادية)	25
تمهيد	25
المطلب الأول: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير "معهد فريزر"	26

الفرع الأول: المجال الأول (حجم الحكومة: الإنفاق والمشاريع والضرائب)	27
الفرع الثاني: المجال الثاني (سيادة القانون وحقوق الملكية)	27
الفرع الثالث: المجال الثالث (إمكانية الحصول على نقد مستقر)	28
الفرع الرابع: المجال الرابع (حرية التجارة دولياً)	29
الفرع الخامس: المجال الخامس (تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري)	30
المطلب الثاني: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير "مؤسسة التراث" **(The Heritage Foundation):**	32
الفرع الأول: المجال الأول (سيادة القانون)	33
الفرع الثاني: المجال الثاني (حجم الحكومة)	36
الفرع الثالث: المجال الثالث (الكفاءة التنظيمية)	38
الفرع الرابع: المجال الرابع (انفتاح السوق)	42
المطلب الثالث: مقارنة بين بنية المؤشرين العالمين للحرية الاقتصادية	44
المبحث الثالث: نظرة عامة حول التصنيف الدولي وفق تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022	48
تمهيد	48
المطلب الأول: اهم الاقتصادات المتصدرة للتصنيف العالمي ومؤشراتها	48
الفرع الأول: اقتصاد هونغ كونغ في مؤشر الحرية الاقتصادية	49
الفرع الثاني: اقتصاد سويسرا في مؤشر الحرية الاقتصادية	51
الفرع الثالث: اقتصاد كندا في مؤشر الحرية الاقتصادية	53
المطلب الثاني: اقتصاد الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا وفق معيار الحرية الاقتصادية	56
الفرع الاول: أبرز النتائج المحققة في السنوات الاخيرة لدول المنطقة	56
الفرع الثاني: البلدان البارزة في المنطقة	60
المطلب الثالث: المشاكل والانتقادات حول المعايير المعتمدة في مؤشر الحرية الاقتصادية	61
الفرع الأول: المشاكل الموجودة حول المعايير المعتمدة في المؤشر الاقتصادي	61

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمؤشر الحرية الاقتصادية	65
خلاصة الفصل	67
الفصل الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات تقرير مؤسسة التراث للحرية الاقتصادي في 2022	
تمهيد	68
المبحث الأول دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في تقرير مؤسسة التراث لمؤشر الحرية الاقتصادي خلال فترة (2017-2022)	69
المطلب الأول: نظرة حول المكانة العامة للجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث	69
المطلب الثاني: اداء الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022	71
المبحث الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وفق مجالات الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث في 2022:	73
المطلب الاول: دراسة واقع مجال انفاذ القانون في الجزائر	73
الفرع الاول: استقلالية القضاء في الجزائر	73
الفرع الثاني: حماية حقوق الملكية في الجزائر	74
الفرع الثالث: قوة حماية المستثمر في الجزائر	76
الفرع الرابع: نزاهة الحكومة في الجزائر	77
المطلب الثاني: دراسة واقع مجال حجم الحكومة في الجزائر	78
الفرع الأول: العبء الضريبي في الجزائر	78
الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في الجزائر	80
الفرع الثالث: صحة الموازنة المالية في الجزائر	81
المطلب الثالث: دراسة واقع مجال الكفاءة التنظيمية في الجزائر	83
الفرع الأول: حرية اداء الأعمال في الجزائر	83
الفرع الثاني: حرية العمل في الجزائر	88
الفرع الثالث: الحرية النقدية في الجزائر	90

المطلب الرابع: دراسة واقع مجال انفتاح الأسواق في الجزائر	91
الفرع الأول: حرية التجارة الدولية في الجزائر	91
الفرع الثاني: حرية الاستثمار في الجزائر	96
الفرع الثالث: الحرية المالية في الجزائر	100
المطلب الخامس: التوصيات والمقترحات للتحسين من مؤشر الحرية الاقتصادية	101
الفرع الأول: التوصيات والمقترحات في مجال سيادة القانون	101
الفرع الثاني: التوصيات والمقترحات في مجال حجم الحكومة	102
الفرع الثالث: التوصيات والمقترحات في مجال الكفاءة التنظيمية	102
الفرع الرابع: التوصيات والمقترحات في مجال انفتاح السوق	103
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	105
قائمة المراجع	109

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحرية الاقتصادية ودخل الفرد	12
02	الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر المدقع والمعتدل	13
03	الاقتصادية ومعدلات الفقر في العالم خلال فترة 2000-2018	14
04	الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	15
05	تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية	57
06	الارتباط بين مؤشر التنمية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا	59
07	معدل الحرية الاقتصادية في الجزائر (2017-2022)	70

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين مكونات مؤشري الحرية الاقتصادية	46-47
02	اداء الجزائر في مؤشر بدء النشاط التجاري	84
03	اداء الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء	85
04	اداء الجزائر في مؤشر الحصول على الكهرباء	86
05	حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة والاستثمارات الخارجة في الجزائر ما بين 2010-2021	98

المقدمة

المـقدمـة:

تعتبر الحرية الاقتصادية في الوقت الحالي مؤشرا من المؤشرات الهامة للغاية التي تعبر عن أداء اقتصاد الدولة ومؤشرا أساسيا لجذب الاستثمارات الداخلية والأجنبية ومصاحبا لمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

بحيث يمكننا ان نستقرئ من خلال البيانات والعناصر الأساسية التي يتم جمعها لبناء مؤشر الحرية الاقتصادية، أن لكل جانب من جوانبها تأثير كبير في معدل النمو الاقتصادي ومدى الازدهار وتحقيق الرفاهية في المجتمعات، ويساعد التحسين من مؤشر الحرية الاقتصادية في التقليل من حدة الفقر والتخفيض من نسب البطالة.

ومن الطبيعي والمتوقع ان تحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي للدول وهو ما تأكده العديد من الدراسات في هذا المجال، لأن الحرية الاقتصادية تمنح مناخا يسمح للأفراد والشركات والمشاريع الاستثمارية بتخصيص مواردها بما يحقق أكبر نفع ممكن.

ففي ظلها تكون الأسواق مفتوحة امام الجميع وليس ذوي الثروات والنفوذ فقط، ويتمتع رواد الأعمال بحرية إنشاء ومواصلة أنشطتهم التجارية الخاصة بهم دون أن يواجهوا عراقيل لا داعي لها او فساد إداري، ويفوز بالوظائف والعقود وحقوق الاستثمار من يمتلكون أفضل القدرات والمؤهلات والبرامج وليس أصحاب المعارف فقط.

وللأهمية البالغة التي يحملها معيار الحرية الاقتصادية في العصر الحالي فقد قامت العديد من الهيئات الدولية العالمية والإقليمية بالبحث والدراسة فيه، ومدى مواكبة دول العالم للمعايير الخاصة به، والتشجيع على الرفع من معدلات الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم.

ومنذ صدور التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية عام 1996، نشر أكثر من 600 مقالة على المستويين العلمي والسياسي، تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وتعتبر التصنيفات التي تقوم بها مراكز الدراسات الدولية هامة جدا بالنسبة للمستثمرين والشركات العاملة أو التي تفكر في العمل، فوجود الدولة في تصنيف متقدم يعتبر عنصر جذب للاستثمار ومناخ ملائم للمستثمرين واصحاب رؤوس الأموال.

وبالنظر الى مكانة الجزائر الاقتصادية فهي تمتلك ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي وقدراتها على النمو الاقتصادي ملحوظة جدا، إلا انها تعتبر من أدني الدول مرتبة في العالم من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية ومازالت عالقة في خانة الدول "المقيدة اقتصاديا" او "غير الحرة".

فبالرغم من التحول الاقتصادي الهام الذي انطلق من اواخر الثمانينيات، والتخلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال الى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والقطاع المصرفي وترقية الاستثمار من خلال عدة تشريعات وقوانين، إلا ان الإجراءات المتخذة لم تكن جوهرية في طبيعة الاقتصاد ولم تكن بالفعالية الكافية وفق غالبية معايير الحرية الاقتصادية، مما عطّل النمو الاقتصادي وسبب التأخر في مؤشرات الحرية الاقتصادية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ماهي مكانة الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي وفيما تكمن اهم نقاط القوة والضعف حسب هذا المؤشر؟

وهذا السؤال الرئيسي تندرج عنه عدة أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالحرية الاقتصادية وما هي مؤشراتها وأهدافها؟
- ما هي أبرز الاقتصادات العالمية والإقليمية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية؟
- ما هي مكانة وواقع الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية؟

- فيما تكمن اهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الجزائري في هذا المؤشر؟
- ما دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات وتحسين الوضعية الاقتصادية؟
- ما أهمية الحرية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

- مؤشرات الحرية الاقتصادية لها دور في جذب وزيادة الاستثمارات وتحسين وضعية المؤسسات والأفراد.
- الجزائر في ترتيب متأخر في مؤشرات الحرية الاقتصادية وتحتاج لتحسين وضعها الاقتصادي.
- الحرية الاقتصادية معيار هام يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير بنية الاقتصاد وله تأثير كبير على تقدم ونمو اقتصاد الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية للموضوع في الوقت الراهن من خلال:

- اهمية ودور معايير الحرية الاقتصادية في تقوية البنية الهيكلة لاقتصاد الدول وتحسين جودة الخدمات ومستوى المعيشة.
- تنال مؤشرات الحرية الاقتصادية اهتمام كبير من طرف المستثمرين ورواد الأعمال والمؤسسات الاجنبية الضخمة، حيث كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية مرتفع كانت هذه الأطراف أكثر استعداداً للاستثمار.
- الأهمية البالغة لرفع مستوى الحرية الاقتصادية في الجزائر وتقييمها في المؤشر.

أهداف الدراسة:

نوجز أهداف الدراسة في الآتي:

- التعريف بالمفهوم العام للحرية الاقتصادية وتحليل بنية مؤشرات الحرية الاقتصادية واهم مرتكزاتها.
- التطرق لأهم الاقتصادات العالمية والإقليمية الموجودة في مؤشر الحرية الاقتصادية.
- معرفة مكانة وتقييم الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.
- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري في مجالات الحرية الاقتصادية، وابراز اهم التوصيات والحلول لرفع الآداء في جميع المجالات.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه المذكرة على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

1-د. حميد عبيد عبد وآخرون، "الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين" كتاب: يتناول الكتاب في الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي للحرية الاقتصادية مبرزا كذلك التطور التاريخي لها ثم يتناول مؤشر الحرية الاقتصادية من حيث النشأة والتطور، ويناقش في الفصل الثاني الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والعلاقة التي تربط بينها وبين الحرية الاقتصادية.

2- عابي وليد ، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 ، السنة الجامعية 2019/2018 : تتحدث هذه الاطروحة في فصلها الثاني عن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والاتفاقيات التي تطبقها الجزائر في هذا المجال، ثم في الفصل الرابع يقوم الباحث بتحليل تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر وفق المراحل التي مرت بها والإجراءات التي اتبعتها ليختتم الفصل بدراسة واقع التجارة الخارجية في ظل التحرير عبر المدة الزمنية (1990-2017).

3-نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)، رسالة ماستر 2021: وتم التطرق في هذه المذكرة في الفصل الأول الى مفاهيم نظرية حول السياسة النقدية وأدواتها، وكذلك مفاهيم حول الاستقرار المالي والتحديات والآليات الممكنة لتحقيقه، كما تطرق في الفصل الثاني الى تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020) ومسارها، وكذلك تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020).

4-لكحل الأمين، الحرية الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، دراسة في مجلة جامعية: وتطرقت هذه الدراسة في بدايتها الى الإطار النظري للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطهم ثم قامت بدراسة حالة الجزائر والتحليل الإحصائي للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ومناقشة واختبار النتائج المتحصل عليها التي تتمثل في وجود ارتباط احصائي ملحوظ بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع باللغة العربية التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح او مباشر، حيث ان اغلب التقارير والمقالات حول مؤشرات الحرية الاقتصادية هي باللغة الانجليزية، مما يضطر الباحث الى الترجمة والتدقيق كعملية اضافية في البحث؛
- قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة؛
- تشعّبات البحث في مكونات الحرية الاقتصادية ومجالاتها، حيث ان موضوع الحرية الاقتصادية يتناول عدة مسائل اقتصادية وتتفرع لعدة جوانب منها اقتصادية ومنها القانونية والتشريعية ومنها السياسية.

منهج الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، وبغرض إثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد بالأساس على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الموضوع المعالج من خلال وصف وتحليل كل مكوناته وأجزائه، كما تم الاستعانة بأسلوب دراسة الحالة والتي من خلالها تم التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية، واداءها في مجالات الحرية الاقتصادية.

هيكل الدراسة:

طبقا للإشكالية الرئيسية للدراسة وكذا الأسئلة الفرعية، وبهدف تحقيق البحث في إطار منهجي، تم تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية ومؤشراتها.

من خلال التطرق في المبحث الأول الى الحرية الاقتصادية واهم المفاهيم المرتبطة بها، والمبحث الثاني الى مجالات ومكونات كلا المؤشرين العالميين للحرية الاقتصادية، والمبحث الثالث قمنا بنظرة عامة حول التصنيف الدولي وفق تقرير مؤشر الحرية الحرية الاقتصادية لسنة 2022

الفصل الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات تقرير مؤسسة التراث للحرية الاقتصادي في 2022

وتضمن مبحثين كالآتي: حيث كان عنوان المبحث الأول دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في تقرير مؤسسة التراث لمؤشر الحرية الاقتصادي خلال فترة 2017-2022، اما المبحث الثاني فكان تحليل لواقع الاقتصاد الجزائري وفق مجالات الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث في 2022

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية

المبحث الأول: الحرية الاقتصادية وأهم المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية

لقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الحرية الاقتصادية ولعل أهم هذه التعريفات:

وحسب تقرير معهد فريزر للحرية الاقتصادية للعالم العربي لسنة 2017 فإن الحرية الاقتصادية تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته.[1]

الحرية الاقتصادية – حسب المذهب الليبرالي – يراد بها ترك النشاط الاقتصادي يسير وفقاً لقوى السوق وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط إلا بحدود ما يلزم لضمان بيئة ملائمة لعمل تلك القوى. إذ أن المذهب الليبرالي الاقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم.[2]

عرفت مؤسسة Heritage الحرية الاقتصادية: على أنها الحق الأساسي لكل إنسان في السيطرة على عمله وممتلكاته. في مجتمع حر اقتصاديًا، يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك وتوزيع السلع والخدمات والاستثمار بأي طريقة يرغبون بها.

---

[1] سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لمعهد Fraser لعام 2017 ص17

[2] د. حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، الطبعة الأولى 2017، دار الأيام، عمان – الأردن ص12

ففي المجتمعات الحرة اقتصاديًا، تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية، والامتناع عن الإكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز المدى اللازم لحماية الحرية والحفاظ عليها.[3]

وتقوم الحرية الاقتصادية على ثلاثة مبادئ رئيسية: حرية الملكية وحمايتها، وسيادة المستهلك، وحرية العمل والإنتاج، وهذه المبادئ لا يقصد بها المعنى المطلق لها بل المقيد. إذ توجد أطر قانونية واجتماعية تختلف من نظام الى آخر تعمل على تحديد مساحة الحرية الاقتصادية المسموح بها، وعلى هذا التحديد.[4]

وبشكل مبسط تعني الحرية الاقتصادية المطلقة: إفساح الطريق امام الأفراد في مجال التملك والتعاقد والإنتاج والاستهلاك.

او هي بعبارة اخرى: الاعتراف المطلق للأفراد باكتساب الأموال وانفاقها على النحو الذي يرونه، وبالصورة التي يرغبون فيها.[5]

وتستند الحرية الاقتصادية إلى مفهوم الملكية الذاتية. بسبب هذه الملكية الذاتية، يحق للأفراد الاختيار ليقرروا كيفية استغلال وقتهم ومواهبهم لتكوين حياتهم.

وأركان الحرية الاقتصادية هي الاختيار الشخصي، والتبادل الطوعي، والأسواق المفتوحة، وحقوق الملكية المحددة بوضوح، ويكون الأفراد أحراراً اقتصادياً عندما يُسمح لهم بالاختيار بأنفسهم والمشاركة في معاملات طوعية ما دامت لا تضر بالأشخاص الآخرين أو بممتلكاتهم.

عندما تكون الحرية الاقتصادية موجودة، فإن خيارات الأفراد ستقرر ماذا وكيف يتم إنتاج السلع والخدمات. بعبارة أخرى، سيسمح للأفراد الأحرار اقتصاديًا باتخاذ قرار بأنفسهم بدلاً

---

[3] https://www.heritage.org/index/about

[4] . حميد عبيد عبد ، نفس المرجع السابق ص13

[5]سعيد ابو الفتوح محمد بسيوني ، الحرية الاقتصادية في الاسلام واثرها في التنمية ، الطبعة الأولى ، 1988 ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص29

من وجود خيارات تفرضها عليهم العملية السياسية أو استخدام العنف أو السرقة أو الاحتيال من قبل الآخرين.[6]

تعزز الحكومات الحرية الاقتصادية عندما توفر بنية تحتية للتبادل الطوعي، وتحمي الأفراد وممتلكاتهم من المعتدين باستخدام العنف والإكراه والاحتيال للاستيلاء على الأشياء التي لا تنتمي لهم. وفي هذا الصدد، يتسم النظام القانوني بأهمية خاصة، بحيث يجب على المؤسسات القانونية في البلاد حماية أشخاص وممتلكات جميع الأفراد من الأعمال العدوانية للآخرين وإنفاذ العقود بطريقة عادلة.

ويجب أيضا توفير إمكانية الحصول على أموال ذات قوة نقدية تؤدي إلى استقرار أسعار الاقتصاد الكلي وإمكانية التنبؤ بها. ويجب على الحكومات أيضا أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تقيد الاختيار الشخصي، وتتدخل في التبادل الطوعي، وتحد من الدخول إلى الأسواق. يتم تخفيض الحرية الاقتصادية عندما يتم استبدال الضرائب والنفقات الحكومية واللوائح بالاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وتنسيق السوق.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالحرية الاقتصادية

الفرع الأول: الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

من اهم الاسئلة التي تطرح عند دراسة مؤشر الحرية الاقتصادية هي مدى ارتباطها وتأثيرها على النمو الاقتصادي، فلطالما كان النمو الاقتصادي معيارا اساسيا لمعرفة مدى اهمية دراسة ظاهرة معينة او معيار معين او حالة ما.

اولا: الدراسات المطروحة حول علاقة الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي

تؤكد النظريات الاقتصادية والادلة التجريبية الواسعة على أهمية نوعية المؤسسات في تفسير النمو الاقتصادي، فتوفر البدائل في نوعية المؤسسات مؤشر هام على قدرة الدولة على تحقيق أقصى استفادة من مواردها المالية والبشرية المتاحة وبالتالي النمو الاقتصادي.

[6], Economic Freedom of the World, Annual Report 2021, Fraser Institute Page 11-12

والحرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مدنية تشكل ما يسميه الاقتصاديون بـ"مؤسسات "الاقتصاد، وتعد المؤسسات الجيدة عاملا محددا أو شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي والتنمية. في هذا السياق، تشير زيادة الحرية إلى الاتجاه نحو "المؤسسات الجيدة" وبالتالي إلى النمو الاقتصادي.

في الواقع، تؤثر المؤسسات على النشاط الاقتصادي الكلي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على الاستثمار أو بشكل مباشر من خلال التأثير على إجمالي إنتاجية العامل ومن ناحية اخرى تؤدي المزيد من الحرية الاقتصادية إلى ارتفاع الدخول وزيادة التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت، وهذا عندما تسمح الحكومات للمواطنين بحرية التجارة، والتملك، وإنشاء الأعمال التجارية، والتعاقد مع الآخرين، فإن دخل المواطنين العاديين ينمو بمرور الوقت. ويمكن ملاحظة هذا التأثير دولياً عند المقارنة بين الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية.[7]

ومن الطبيعي أن يتوقع المرء أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، ذلك ان الحرية الاقتصادية تؤثر على بنية وشكل الحوافز التي تحفز المستثمرين والمنتجين والمتعاملين الاقتصاديين، فعلى الأرجح ان يكون لها تأثير على تنامي الثروة كما تأثر نسبيا في معدلات الفقر وبالتالي النمو الاقتصادي حد ذاته.

وكذلك لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي، غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة قائمة على التجربة، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها "إيستون و وكر" سنة 1997 أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التجريبية التي أجراها "دي هان وستيرم سنة 2000 ان إحداث

[7] بهياني رضا، بختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (2006-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 العدد 1، جانفي 2020، ص198

تغيرات إيجابية او سلبية في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغيرات إيجابية او سلبية في معدلات النمو الاقتصادي.

وعند النظر إلى بمؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في دراسة غوارتني ولاوسون وبلوك 1996 والبيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في 80 دولة فإننا نجد أن النتائج التي توصلوا إليها تبين، ان احداث تغييرات في مساحة الحرية الاقتصادية له تأثير كبير على النمو الاقتصاد[8]

ثانياً: اهم النتائج الموضحة للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

الشكل أ: الحرية الاقتصادية ودخل الفرد

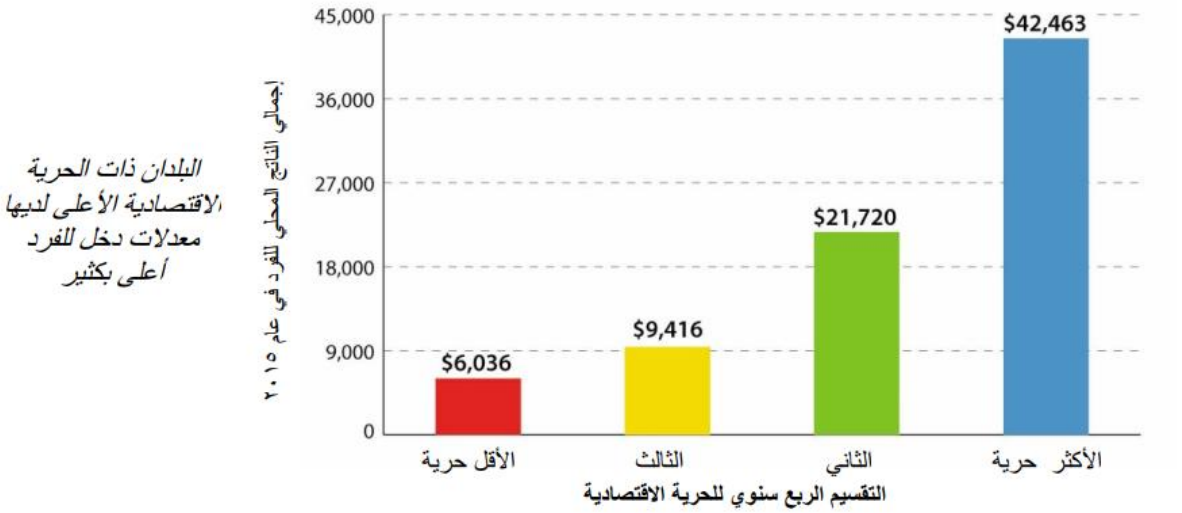

ملحوظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١)، ٢٠١٥
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية.

المصدر: التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي لسنة 2017، مؤسسة فريزر

[8]سالم بن ناصر الاسماعيلي وعزان البوسعيدي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2012، معهد فريزر، 2012 ص17

يبين الشكل أن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 42,463 دولار أمريكي سنويا، مقارنة بإجمالي ناتج محلي أقل من 6036 دولار امريكي في أقل البلدان حرية وهو في الغالب رقم مبالغ فيه لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقل بلدان العالم حرية، إذ لا توجد بيانات كافية متاحة لكي تضاف إلى مؤشر بلدان كثيرة لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية وحالة من البؤس والحرمان مثل كوريا الشمالية.

كما ان الحرية الاقتصادية تقلل من الفقر بدرجة كبيرة، ففي البلدان الأقل حرية يعاني 30% من السكان من الفقر المدقع (نصيب الفرد 1,9 دولار امريكيا في اليوم)، فيما يعاني 50% تقريبا من الفقر المعتدل (3.1 دولار أمريكي)، وفي البلدان الأكثر حرية، يعاني ما يقل عن 1% من السكان من الفقر الذي يكون نصيب الفرد فيه 1.9 دولار امريكي في اليوم، ولا يعاني سوى 2.26% من الفقر المعتدل، اذ يصل نصيب الفرد الى 3.1 دولار امريكي في اليوم، وهو ما يظهر في المخطط البياني الآتي:

الشكل ب: الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر المدقع والمعتدل

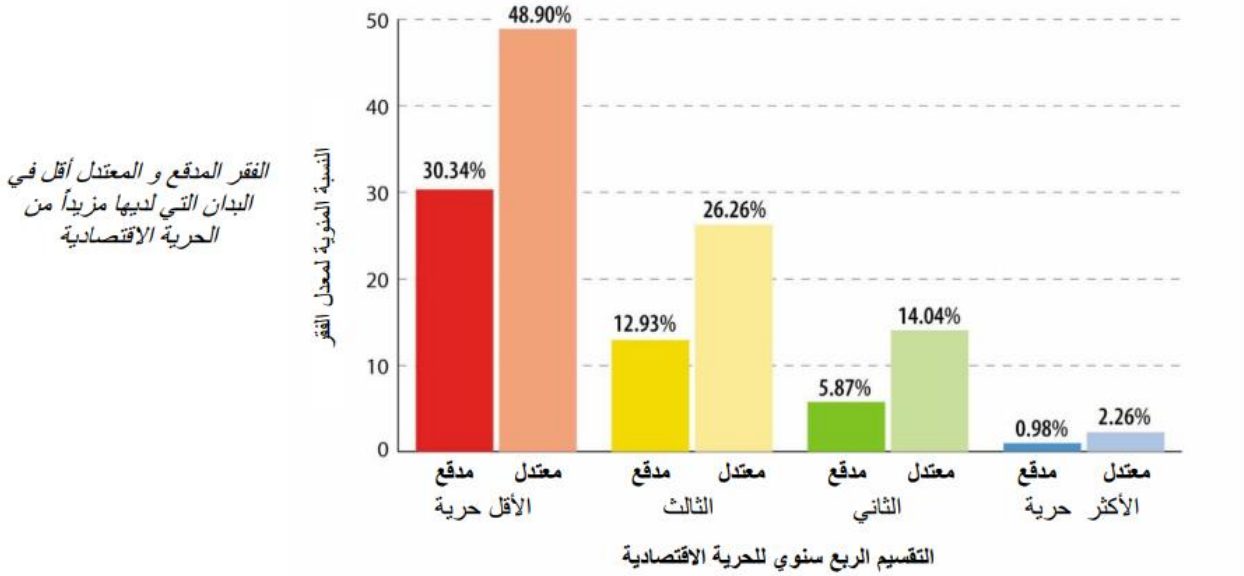

ملحوظة: معدل الفقر **المدقع** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على **١,٩٠ دولار** في اليوم الواحد، بينما معدل الفقر **المعتدل** هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على ٣,١٠ دولار في اليوم الواحد، وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١١.
المصادر: غوارتني ولاوسون وهول، ٢٠١٧، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، البنك الدولي، ٢٠١٧، مؤشرات التنمية العالمية؛ لمعرفة التفاصيل، انظر كونورز، ٢٠١١.

المصدر : التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي لسنة 2017، مؤسسة فريزر

الشكل ج : الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر في العالم خلال فترة 2000-2018

Poverty rates are lower in countries with more economic freedom.

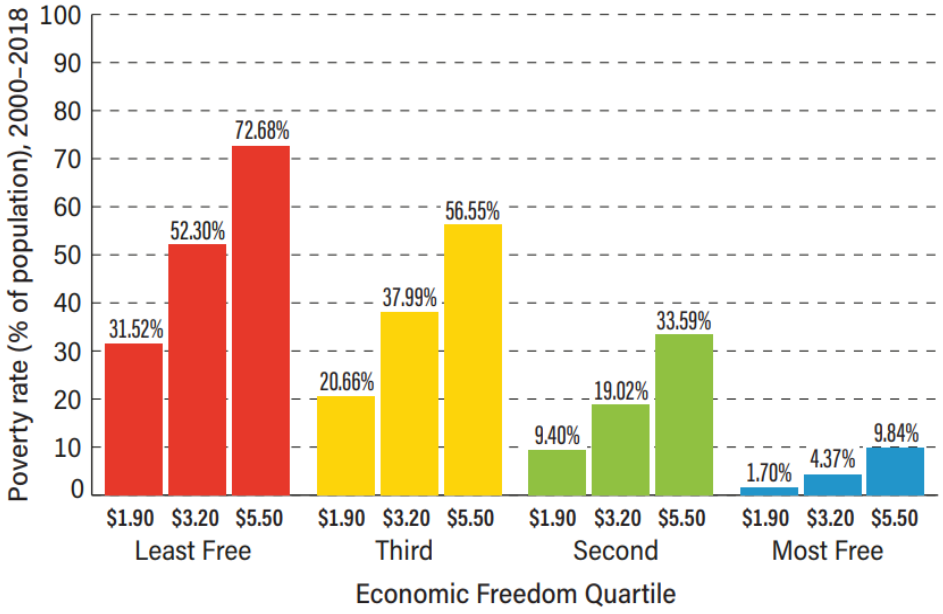

Note: The columns show the percentage of a country's population that lives on **$1.90** per day, **$3.20** per day, or **$5.50** per day, in 2011 constant PPP-adjusted dollars.
Sources: Average Economic Freedom Panel Score, 2000–2018; World Bank, 2020, *World Development Indicators*.

المصدر : تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم سنة 2021، مؤسسة فريزر

يبين كذلك المخطط الآتي مدى ارتباط الحرية الاقتصادية بمعدلات الفقر الموجودة في البلدان خلال فترة زمنية طويلة ، ففي البلدان الأقل حرية يعاني 31.52% من السكان من الفقر المدقع (نصيب الفرد 1,9 دولار امريكيا في اليوم) ، فيما تصل النسبة لـ52.3% تقريبا للأشخاص الذين يعيشون على 3.2 دولار أمريكي يوميا وما أقل من ذلك ، وتصل النسبة الى 72.68% من السكان في البلدان الأقل حرية ممن يعيشون على 5.5 دولار يومياً وما أقل من ذلك .

اي انه في المعدل العام للدول الأقل حرية فأنه غالبية السكان تعيش في حالة فقر معتدل ، وكلما زادت الحرية الاقتصادية قل معدل الفقر والبطالة في هذه الدول وصولا الى البلدان الأكثر حرية ، حيث يعاني ما يقل عن 1.7% من السكان من الفقر الذي يكون

نصيب الفرد فيه 1.9 دولار امريكي في اليوم ، ولا يعاني سوى 4.37% من الفقر الذي يكون فيه الدخل اليومي للفرد 3.2 دولار امريكي وما اقل ، اما نسبة الافراد الذين يعيشون على 5.5 دولار يوميا اقل من 10% ، اي في المجمل معدل الفقر لا يتجاوز 10 %.

ووفقا لتقرير مؤسسة The Heritage Foundation سنة 2019 فإن الدول التي تتوفر على مستويات أعلى من قيم مؤشرات الحرية الاقتصادية تحقق معدلات ازدهار اقتصادي أعلى وتنخفض فيها معدلات الفقر وتتمتع ببيئات نظيفة ونصيب أعلى من الدخل للفردي.

الشكل 4: الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

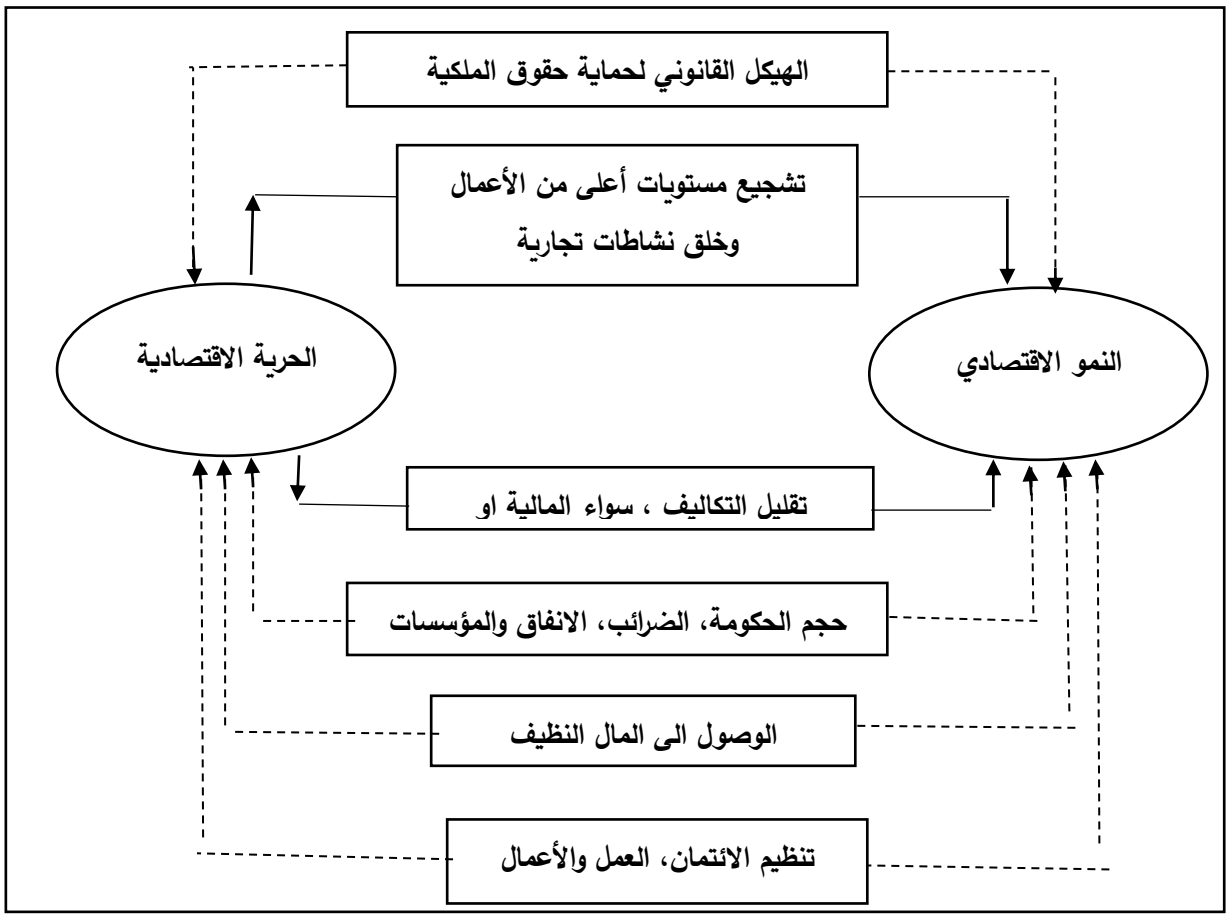

المصدر: لكحل الأمين، الحرية الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2022/01/09

يوضح الشكل السابق العلاقات النظرية المحتملة التي يمكن ان تجمع بين الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي ، حيث تم التحقق من صحة نموذج الشكل أعلاه من طرف عدد كبير من الدراسات التجريبية والتي اثبتت وجود علاقة ايجابية بين مختلف مقاييس الحرية الاقتصادية ومعدل النمو لاقتصادي في جميع انحاء العالم، بدءاً من مؤسس علم الاقتصاد الحديث ادم سميث وصولا الى الكتابات الاخيرة، كما اثبتت عدة دراسات لاحقة ان البلدان ذات المستوى الأعلى من الحرية الاقتصادية لها قدرة اكبر على تجنب او التكيف مع الصدمات الخارجية للنشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية

على الرغم من ان الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج تعتبر احدى مقومات النمو الاقتصادي ، إلا انه ليس بالضرورة أن يكون اتجاه العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي معبرا عن طبيعة العلاقة بين هذه الحرية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، فليس كل نمو اقتصادي راجع الى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فمصادر النمو الاقتصادي متنوعة ومتشعبة ما يدفعنا للقول ان العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ليست علاقة جوهرية تماماً، بينما نلاحظ ان الارتباط الذي يجمع بين الحرية الاقتصادية والانتاجية هو اكثر قوة وسببيةً من العلاقة السابقة لذلك كان لزاماً على الباحث دراسة هذه العلاقة وتحليلها.

وقد قام غوارتني و لاوسون "Gwartney & Lawson" سنة 2004 بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ولكن اهتمامها تركز بشكل خاص على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلا الى ان الحرية الاقتصادية تساهم بقوة في تعزيز الاستثمار بشكل كبير، فقد وجد ان الدول التي حققت معدلات اقل من 5 في مقياس الحرية الاقتصادية (الذي يتدرج من 0– 10 بحيث انه كلما ارتفعت الدرجة على المقياس دلّ ذلك على ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية) تمكنت من جذب استثمارات بقيمة 845 $ لكل فرد عامل خلال فترة 1980–2000 تتضمن ، 68$ في الاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين ان الدول التي

حققت نحو 7 نقطة معيارية في المؤشر، وفي نفس الفترة، تمكنت من جذب 10875$ في الاستثمار لكل عامل، منها 3117$ في الاستثمار الأجنبي المباشر[9] .

وعلاوة على ذلك، فقد كانت الاستثمارات أكثر إنتاجية في البلدان المتمتعة بالحرية الاقتصادية، فمع تثبيت العوامل التي يعتقد انها تؤثر على النمو والإنتاجية، مثل نصيب الفرد المبدئي إجمالي الناتج المحلي والتغير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار العام، توصل غوارتني ولاوسون الى ان حدوث زيادة قدرها 1% في نسبة الاستثمار الخاص الى اجمالي الناتج المحلي في اي بلد يتمتع بالحرية الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.33%، في حين ان حدوث الزيادة في الاستثمار الخاص في اي بلد اقل تمتعا بالحرية الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.19% ، ما معناه ان الاستثمار في البلدان ذات الحرية الاقتصادية (اي التي سجلت درجة اعلى من 7 في المؤشر) له تأثير ايجابي على النمو يزيد بنسبة 70% عن الاستثمار في البدان ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية (اي التي سجلت درجة اقل من 5 في المؤشر).[10]

المطلب الثالث: نشأت مؤشر الحرية الاقتصادية واهم الجهات الباحثة فيه

الفرع الأول: نشأت مؤشر الحرية الاقتصادية

تعد النتائج الحالية في مجال قياس الحرية الاقتصادية ، تتويجاً لنقاشات بدأت في اجتماعات سنة 1984 لبحث العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية في "جمعية مونت بيليرين"(Mont Pelerine Society) في كامبريدج- انجلترا، وقد تمكن الاقتصادي مايكل ووكر Michael Walker مدير معهد فريزر رفقة فريدمان Friedman وزوجته روز Rose من عقد مؤتمر لدراسة هذه العلاقة ، والسعي لإيجاد مقياس للحرية الاقتصادية ، والقيام باستضافة مجموعة من خبراء الاقتصاد البارزين من جميع أنحاء العالم، وقد تحقق

[9] د. حميد عبيد عبد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص196

[10] سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لمعهد Fraser لعام 2017 ص19

ذلك بالفعل سنة 1986 في "وادي نابا" في كاليفورنيا ، في وسط كانت تشوبه الشكوك حول أمكانية تحقيق ذلك.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت سلسلة من المؤتمرات، بحضور نحو 60 من علماء الاقتصاد، معظمهم حائز على جائزة نوبل، وقد أدت هذه المؤتمرات في نهاية المطاف الى إنشاء مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index، وعمدت مؤسسة فريزر الى نشر كتاب خاص بكل مؤتمر، يتضمن جميع النقاشات والمقترحات التي طرحت فيها.[11]

و قد بقي مؤشر القياس للحرية الاقتصادية يتبلور ويدرس ويراجع من المؤتمر الأول سنة 1986 الى المؤتمر السادس عام 1993 حيث خلال هذه السلسلة من المؤتمرات تم البحث في مفهوم وسمات الحرية الاقتصادية والمجالات التطبيقية التي يمكن ان تشكل المحاور الرئيسية للمؤشر ودراستها وتطبيقها على الواقع، ووضع تحليلات وبحوث تحد من الخلط بين الثروة والحرية الاقتصادية، كما تم تجميع معلومات لجميع البلدان التي اخذت بالاعتبار لمحاولة تصنيفهم من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

وكذلك تمت مناقشة مشكلة العثور على الأوزان التي ينبغي أن تحدد لمختلف سلاسل البيانات في المؤشر، وقد أسفرت هذه النقاشات والجهود المضنية التي تطلبها انجازه الى التوصل الى صيغة نهائية لهذا المؤشر، ومن ثم توّج هذا الجهد بإصدار أول نشرة سنوية عن الحرية الاقتصادية في العالم «Economic Freedom of the World 1975–1995» مع إبقاء باب النقاش لغرض التنقيح والتعديل مفتوح بشكل دائم.

وفي وقت لاحق، قامت عدد من المؤسسات البحثية العالمية بإنشاء مؤشرات أخرى للحرية الاقتصادية، من أبرزها مؤسسة التراث Heritage Foundation في واشنطن، والتي شرعت بإصدار النشرات السنوية الخاصة بهذا المؤشر منذ سنة 1995.

[11] د. حميد عبيد عبد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص70–71

الفرع الثاني: أهم الجهات الباحثة في مؤشر الحرية الاقتصادية

مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية:

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية تعمل من أجل نشر القيم والسياسات الليبرالية وقد تأسست في ألمانيا عام 1958 وتشتهر بدورها في تعزيز الحرية في جميع أنحاء العالم.

وتسعى المؤسسة الى تجسيد مبادئ الليبرالية مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.[12]

وتمارس المؤسسة أنشطتها المكثفة في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها في أكثر من 70 دولة حول العالم.
وللمؤسسة 7 مقرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في كل من الأردن ولبنان وفلسطين ومصر وتونس والمغرب وتنشر مقالات وتقارير بشكل مكثف حول مختلف دول العالم. [13]

مؤسسة البحوث الدولية: [14]

انشئت مؤسسة البحوث الدولية عام 2005، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير حكومي وغير هادف للربح مقره في سلطنة عمان ويهدف إلى اجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، مع التركيز على العالم العربي. وقد بنت المؤسسة عملها في مجالات الأبحاث والشؤون العامة على اساس العمل الجماعي، من خلال الاستعانة بأفكار ومجهودات فريق العمل لديها من الباحثين والمحررين والخبراء والمتعاونين مع الحرص على التواصل والتعاون مع المنظمات الحكومية والغير الحكومية في المنطقة

[12] سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لمعهد Fraser لعام 2017 ص7

[13] https://www.freiheit.org/middle-east-and-north-africa

[14] [14] سالم بن ناصر الإسماعيلي، المرجع السابق

وعلى مستوى العالم، وتعتبر المؤسسة العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

معهد فريزر:

تأسس معهد فريزر في عام 1974 على يد مايكل ووكر ، الخبير الاقتصادي من جامعة ويسترن أونتاريو ورجل الاعمال باتريك بويو، وتتمثل مهمته المعلنة في قياس ودراسة وابلاغ تأثير الاسواق التنافسية والتدخل الحكومي على رفاهية الأفراد . وتم تسمية المعهد على اسم نهر فريزر في كندا، وهو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة لديها أفرع في مختلف أنحاء امريكا الشمالية ولها شركاء دوليون في اكثر من 90 دولة، يتم تمويل انشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية للآلاف من الأفراد و المنظمات والمؤسسات الخيرية، ومن اجل المحافظة على استقلاليته ، لا يقبل المعهد اي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر.

وينشر المعهد بنفسه مجموعة متنوعة من التقارير اهمها: [15]

مؤشر الحرية الاقتصادية: يصنف مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي السنوي للمعهد دول العالم حسب درجات الحرية الاقتصادية الخاصة بها.

كما قام المعهد بنشر تقارير إقليمية ودون وطنية تصنف الحرية الاقتصادية لأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والعالم العربي اوروبا، يتم توزيع هذه التقارير في جميع أنحاء العالم من خلال شبكة الحرية الاقتصادية، وهي شبكة عالمية مكونة من 80 مؤسسة فكرية.

مؤشر حرية الإنسان:

جنبًا إلى جنب مع معهد كاتو ومعهد ليبراليس في مؤسسة فريدريش ناومان للحرية، ينشر معهد فريزر سنويًا مؤشر حرية الإنسان، والذي يعرض حالة حرية الإنسان في العالم بناءً على مقياس واسع من 76 مؤشرًا متميزًا يشمل الحرية الشخصية والمدنية والاقتصادية .يقدم المؤشر مقياسًا واسعًا لحرية الإنسان، والتي تُفهم على أنها عدم وجود قيود قسرية. يغطي المؤشر المجالات التالية: سيادة القانون، والأمن والسلامة، والحركة، والدين، وتكوين

[15] https://stringfixer.com/ar/Fraser_Institute

الجمعيات، والتجمع، والمجتمع المدني، والتعبير، والعلاقات، وحجم الحكومة، والنظام القانوني وحقوق الملكية، والوصول إلى الأموال السليمة، وحرية التجارة الدولية. وتنظيم الائتمان والعمل والأعمال .تم إنشاء مؤشر حرية الإنسان في عام 2015، ويغطي 152 دولة للأعوام

بالإضافة الى العديد من التقارير العالمية والمحلية في مجال مناخ الاستثمار والحريات والخدمات الصحية.

مؤسسة التراث "The Heritage Foundation":

تأسست مؤسسة التراث في عام 1973، وهي مؤسسة بحثية وتعليمية وفكرية تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ المشاريع الحرة الحد من التدخل الحكومي والحرية الفردية والقيم الأمريكية التقليدية والدفاع الوطني القوي.

يحكمها مجلس أمناء مستقل والمؤسسة مستقلة معفاة من الضرائب.

وتعتمد التراث على الدعم المالي الخاص من عامة الناس – الأفراد والمؤسسات والشركات – لدخله، ولا يقبل أي أموال حكومية ولا يؤدي أي عمل تعاقدي. التراث هو أحد أكبر منظمات أبحاث السياسة العامة في امريكا، مئات الآلاف من الأعضاء الفرديين يجعلونها واحدة من أكثر مراكز الأبحاث المدعومة على نطاق واسع في أمريكا.[16]

وتقدم مؤسسة التراث تقرير سنوي عالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية تم انشاؤه من قبل مؤسسة التراث رفقة المؤسسة الاعلامية The Wall Street Journal لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

منظمة فريدوم هاوس Freedom House:

هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان.

[16] Terry Miller, Anthony B.Kim… , 2022 Index Of Economic Freedom , The Heritage Foundation, P487

تأسست منظمة بيت الحرية في أكتوبر (تشرين الأول) عام 1941 وتصف المنظمة نفسها بأنها صوت خالص للديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم.

يستشهد العديد من علماء السياسة والصحفيين وصناع السياسات كثيرا بتقرير "الحرية في العالم" السنوي الذي تصدره المنظمة، والذي يقيم درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في كل بلد من بلدان العالم.[17]

تحصل منظمة بيت الحرية على التمويل من خلال الأفراد وأيضا من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية، اعتباراً من عام 2010، شكلت المنح المقدمة من حكومة الولايات المتحدة معظم الاعتمادات المالية التي حصلت عليها المنظمة، لم تخصص تلك المنح لأسباب بعينها من قبل الحكومة الأمريكية ولكن تم تخصيصها من خلال عملية تنافسية. وتعتبر منظمة بيت الحرية على نطاق واسع مصدر موثوق به. ومع ذلك، فقد اتهم بعض النقاد تقارير بيت الحرية بالتحيز أو تعزيز مصالح الحكومة الأميركية في الخارج.

ونشرت منظمة فريدوم هاوس مقياسًا للحرية الاقتصادية في عام 1996، ولكن تم إيقاف نشر هذا الإجراء. لقد حددوا الحرية الاقتصادية من خلال بعدين – عدم انتهاك الدولة لحقوق المواطنين في تبادل السلع والخدمات، وإنشاء الدولة للقواعد التي تحكم العقود وحقوق الملكية والمتطلبات المؤسسية الأخرى المطلوبة لتسيير الشؤون الاقتصادية.[18]

و لتحديد مستوى الحرية الاقتصادية استخدمت فريدوم هاوس ستة مؤشرات:

- حرية التملك.
- حرية كسب لقمة العيش.
- حرية إدارة الأعمال.
- حرية استثمار أرباح الفرد.
- حرية التجارة الدولية.

[17] https://freedomhouse.org/about-us
[18] https://stringfixer.com/ar/Indices_of_Economic_Freedom

- حرية المشاركة في اقتصاد السوق.

المطلب الرابع: اهمية مؤشر الحرية الاقتصادية

الفرع الأول: أهمية الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية ومتابعة المستثمرين له بالدرجة الأولى، وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لخلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ،وقد اتفق العديد من الاقتصاديين على أن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في مواقع محددة بشكل رئيسي بسبب الأسس الاقتصادية القوية للدول المضيفة مثل حجم السوق الكبير وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة وتوافر العمالة الماهرة والبنية التحتية القوية، والتي تؤثر على جاذبية البلد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تعبر بيئة الأعمال عن بيئة معينة أو منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات الأخرى المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون في مجملها البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري.[19]

وطبقا لهذه المحددات فكلما كان يعمل النظام الاقتصادي وفقا لآليات السوق والحرية الاقتصادية، وكان النظام السياسي يتميز بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

[19] بن ميمون ايمان، أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة على عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، 2020، ص111

الفرع الثاني: أهمية الحرية الاقتصادية في البحوث الاقتصادية والعلمية

كان لصدور تقرير الحرية الاقتصادية الأول سنة 1995 والمؤشرات الوطنية والإقليمية التي جاءت بعده اثر كبير في البحوث العلمية والاقتصادية، فمنذ ذلك الوقت الى وقتنا الحالي تم نشر حوالي 600 مقال على المستويين العلمي والسياسي تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من النتائج الاقتصادية والاجتماعية[20]، كما بنيت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية والأكاديمية أن الحرية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والازدهار وغير ذلك من النتائج الايجابية.

الفرع الثالث: أهمية الحرية الاقتصادية في صياغة وتصحيح السياسات الاقتصادية

يهدف مؤشر الحرية الاقتصادية إلى قياس مدى اتساق مؤسسات وسياسات البلدان مع الحرية الاقتصادية. من أجل تحقيق تصنيف عالمي مرتفع وايجابي وفق المؤشر، يجب على الدولة القيام ببعض الاصلاحات الهيكلية، وكذلك الامتناع عن عدد من الاجراءات.

تعزز الحكومات الحرية الاقتصادية عندما توفر بنية تحتية للتبادل الطوعي، وتحمي الأفراد وممتلكاتهم من المعتدين باستخدام العنف والإكراه والاحتيال للاستيلاء على الأشياء التي لا تنتمي لهم.

وفي هذا الصدد، يتسم النظام القانوني بأهمية خاصة، بحيث يجب على المؤسسات القانونية في البلاد حماية أشخاص وممتلكات جميع الأفراد من الأعمال العدوانية للآخرين وإنفاذ العقود بطريقة عادلة.[21]

[20] سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي لمعهد Fraser لعام 2017 ص10

[21] Economic Freedom of the World , Annual Report 2021 , Fraser Institute Page12

ويجب أيضا توفير إمكانية الحصول على أموال ذات قوة نقدية تؤدي إلى استقرار أسعار الاقتصاد الكلي وإمكانية التنبؤ بها. ويجب على الحكومات أيضا أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تقيد الاختيار الشخصي، وتتدخل في التبادل الطوعي، وتحد من الدخول إلى الأسواق. يتم تخفيض الحرية الاقتصادية عندما يتم استبدال الضرائب والنفقات الحكومية واللوائح بالاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وتنسيق السوق.

مما يضمن استقرار الاقتصاد ونموه على المستوى الداخلي وتعزيز مكانته في الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: معايير الحرية الاقتصادية ومختلف مؤشراته (مجالات ومكونات مؤشر الحرية الاقتصادية)

يقيس المؤشر المنشور في «الحرية الاقتصادية في العالم» مدى دعم سياسات ومؤسسات البلدان للحرية الاقتصادية ومدى قدرة الافراد على ممارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل الحكومة، وحجر الأساس للحرية الاقتصادية هو الاختيار الشخصي، والتبادل الطوعي، وحرية دخول الأسواق والمنافسة، وأمن الأشخاص والممتلكات الخاصة.

ويسعى مؤشر الحرية الاقتصادية الى الوصول الى قياس صحيح وسليم لمدى تطبيق أسس الحرية الاقتصادية في كل انحاء العالم ، وللوصول الى ذلك لا بد من تجميع و بناء شامل للمعطيات الخاصة بكل دولة في عدة مجالات ومواضيع تصب في جوهر الحرية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك لا بد من وضع معايير خاصة ومحددة في كل مجال من المجالات ، تتيح للمشرف او المعد للتقارير تجميع البيانات وتحليلها وتقييمها وحسابها بطريقة سلسة وصحيحة، وتتيح لقارئ التقرير سواءً كانوا باحثين او صحفيين او سياسيين فهم المعلومات الموجودة، و تحليل مكامن القوة والخلل في كل مجال او مكوّن للوصول الى صورة كاملة ، وفهم ما الذي يجب تصحيحه او تدعيمه او تغييره للوصول الى تصنيف اعلى واقوى في مؤشر الحرية الاقتصادية.

وقد قامت الجهات المصدّرة للمؤشر بالفعل بوضع مجالات أساسية للبحث في تقاريرها، واعتمدت في كل مجال على مجموعة من المؤشرات والمكونات الفرعية التي تغطي كافة نواحي الظاهرة المدروسة.

لكن يختلف تقسيم وطريقة البحث في مجالات ومكونات مؤشر الحرية الاقتصادية باختلاف الجهة المصدرة له، فتقارير The Hertige Foundationصنفت الحرية الاقتصادية باستخدام 12 معيار رئيسي مقسمة الى أربع فئات عريضة، بينما تركت عوامل حساب كل معيار لآخر التقرير وتناولتها في جانب المنهجية "وأساليب القياس".

بينما تقارير مؤسسة فريزر Fraser Institute فقد اعتمدت في قياسها للحرية الاقتصادية على 42 عنصر او مكون فرعي متضمنة في 5 مجالات أساسية.

ونحاول في هذا المبحث دراسة مكونات المؤشر بشكل مفصل في كلا الجهتين الرئيسيتين المصدّرة لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم.

المطلب الأول: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير "معهد فريزر"

وفقا لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of The World (EFW) الاخير لسنة 2021 والذي قام بتغطية 162 دولة يضم مؤشر الحرية الاقتصادية خمس مجالات رئيسية، ويحتوي كل واحد منها على عدد من المكونات بمجموع 24 عنصر، التي تتكون هي نفسها من عناصر فرعية متعددة، وفي المجموع العام يضم المؤشر 42 مكون او متغير.

وقد تم استخلاص التقييم الخاص بكل مجال من خلال حساب المتوسط العام للمتغيرات الخاصة به، وكذلك تم احتساب المعدل العام للدول بأخذ المتوسط المحقق في المجالات الخمسة الرئيسية، كما تم وضع مقياس من 0 الى 10 لكل مكون رئيس والمكونات الفرعية له، وبهذا يتم ترتيب الدول حسب ادائها وبياناتها وفق هذه المؤشرات، وكلما ارتفع المعدل المحقق دل ذلك على زيادة منسوب الحرية الاقتصادية في هذه الدولة.

ويتم تصنيف الدول الى اربعة مستويات حسب هذا التصنيف: (الدول الأقل حرية – دول المستوى الثالث – دول المستوى الثاني – والدول الأكثر حرية).

وفيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتفسير اسباب صلتها بالقياس:[242322]*

الفرع الأول: المجال الأول (حجم الحكومة: الإنفاق والمشاريع والضرائب)

1-الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك.

2-التحويلات والإعانات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3-الشركات الحكومية والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

4-اعلى معدل حدي لضريبة (وعتبة الدخل الذي ينطبق عليه):

أ- أعلى معدل حدي لضريبة الدخل

ب- أعلى معدل حدي لضريبة الدخل والرواتب

5-ملكية الدولة للأصول.

تشير المكونات الخمسة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على الإعانات الحكومية فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشروعات التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد ومن ثم تقوض الحرية الاقتصادية، وعند امتلاك الدولة لغالبية الأصول في مختلفة القطاعات والانشطة والخدمات دليل على هيمنة القطاع العام على الخاص.

الفرع الثاني: المجال الثاني (سيادة القانون وحقوق الملكية)

---

[22] Economic Freedom of the World , Annual Report 2021 , Fraser Institute Page 13-15

[23] Economic Freedom of the World , Annual Report 2019 , Fraser Institute Page P15-18

[24] Salem Ben Nasser Al Ismaily, Miguel Cervantes & Fred McMahon, Economic Freedom of the Arab World 2019 Annual Report P18-22

***ملاحظة:** قد تختلف مكونات القياس المستخدمة في المؤشر السنوي من سنة لأخرى ومن تقرير لآخر على حسب البيانات المتوفرة في الدول آنذاك ، وحاولنا من خلال عدة تقارير جمع جميع المكونات المتواجدة في المؤشر

1-استقلال القضاء وعدم تدخل الحكومة فيه.

2-المحاكم النزيهة: وجود إطار قانوني موثوق به يتيح للشركات الخاصة الطعن في شرعية إجراءات الحكومة او لوائحها.

3-حماية الملكية الفكرية.

4-التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية.

5-قوة ونزاهة النظام القانوني والتزام المواطنين بالقانون.

6-الإنفاذ القانوني للعقود.

7-القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية الثابتة او الممتلكات العقارية.

8-موثوقية الشرطة: مدى الثقة الموجودة في الشرطة وإجراءاتها.

9-تكاليف الجريمة على الأعمال التجارية.

المكونات التسعة في هذا المجال هي مؤشرات تقيس مدى فعالية تنفيذ الحكومة لمهامها الوقائية، بحيث يعد تأمين الأفراد والممتلكات القانونية عنصرا محوريا من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني ، فالنظام القانوني هو أهم الوظائف الداخلية للحكومة وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية كما أن حرية التبادل على سبيل المثال تُسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمرة كدهم كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه ان يقوض عمل السوق ونظام التبادل.

الفرع الثالث: المجال الثالث (إمكانية الحصول على نقد مستقر)

1-نمو النقود: ويحسب من خلال متوسط النمو السنوي لعرض النقود في السنوات الخمس الماضية ناقص متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في خلال السنوات العشر الماضية.

2-الانحراف المعياري للتضخم.

3-التضخم السنوي في السنة الأخيرة.

4-حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية.

بحيث يهتم هذا المجال بتقييم سياسة الحكومة في خلق النقود وقدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على معدلات مقبولة ومستقرة من التضخم، كما سيعتمد ايضا على مدى امكانية استخدام القطاع الخاص للعملات الاجنبية، وفتح حسابات أجنبية من الأفراد والشركات والمصارف، وامكانية الأفراد من التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية، لكون النقد عنصر رئيسي في التداول.

والافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة الملكية التي تمثلها السندات النقدية، وكذلك توفير احتياطي نقدي امر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم لضمان الحرية الاقتصادية.

الفرع الرابع: المجال الرابع (حرية التجارة دولياً)

1-التعرفة الجمركية:

- الإيرادات من الضرائب على التجارة الدولية كنسبة مئوية من مجموع التجارة.
- متوسط معدل التعرفة الجمركية.
- الانحراف المعياري لمعدلات الرسوم الجمركية.

2-الحواجز التجارية التنظيمية:

- حواجز تجارية غير جمركية (حواجز الاستيراد المخفية: الحواجز الاخرى غير التعرفة الجمركية والحصص).
- تكاليف الالتزام بالاستيراد والتصدير.

3-الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء.

4-ضوابط الحركة الدولية لرأس المال والأشخاص.

- القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للاستثمار.
- ضوابط رأس المال (وصول المواطنين الى أسواق رأس المال الأجنبي، ووصول الأجانب الى أسواق رأس المال المحلية).
- حرية الأجانب في الزيارة.

يرى الكثير من الباحثين الاقتصاديين في الحرية الاقتصادية ان حرية التبادل التجاري الدولي هو المكون الأساس في الحرية الاقتصادية، حيث ان العالم في الوقت الحالي غني بالتقنية المتقدمة والتكاليف المنخفضة للاتصال والنقل، مما يسمح في الحصول على افضل السلع والخدمات المعروضة في السوق والشراء والبيع بحرية مما يحقق احد اركان الحرية الاقتصادية والتي هي التبادل الطوعي، فالسعي وراء الكسب يوفر الحافز للتبادل وتسهم حرية التجارة الدولية في العصر الحالي بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة والرفاهية للمجتمع.

ولذلك يقيس هذا المجال القيود التجارية بمختلف انواعها والتي تؤثر على التبادل الدولي، ومن اجل حصول البلد على تقييم جيد في هذا المجال، يجب ان تكون التعرفة فيه منخفضة والاجراءات الجمركية تتميز بالكفاءة والانضباط والسرعة في التعامل والقيام بالإجراءات الازمة.

الفرع الخامس: المجال الخامس (تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري)

1-تنظيم سوق الائتمان:

- ملكية البنوك: نسبة الودائع في البنوك المملوكة للقطاع الخاص.
- ائتمان القطاع الخاص.
- تجنب ضوابط معدلات الفائدة واللوائح التي تؤدي الى معدلات فائدة حقيقية سلبية.

2-تنظيم سوق العمل.

- لوائح التوظيف، والحد الأدنى للأجور.
- لوائح التوظيف والطرد.
- المفاوضة الجماعية المركزية حول سياسات العمل والاجور.
- أنظمة الساعات (لوائح التشدد في ساعات العامل).
- تكلفة فصل عامل (تكلفة متطلبات الاخطار المسبق، ومكافئة نهاية الخدمة).
- استخدام المجندين للحصول على الأفراد العسكريين.

3-تنظيم الأعمال:

- المتطلبات الادارية مدى حرية الشركات في تحديد الأسعار الخاصة بها.
- تكاليف البيروقراطية.
- بدء النشاط التجاري.
- مدفوعات اضافية (الرشوة والمحسوبية).
- قيود الترخيص.
- تكلفة الامتثال للقانون الضريبي.

ويضم المجال الخامس والاخير للمؤشر القيود التنظيمية التي تحد من حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة وأسواق المنتجات، ويشير الى ان الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد توسعات الاعمال التجارية والمشروعات والقدرة على خلق فرص العمل.

يعكس المكون الأول الأوضاع في سوق الائتمان المحلية حيث لابد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولابد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يختارونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد إمكانية لإقراض ام ان ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشروعات التجارية المستحقة التي تسعى للاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

بينما المكون الثاني من المجال فيقيس مستوى الحرية الاقتصادية في سوق العمل، إذ تشتمل العديد من الأنظمة المتبعة في هذا السوق على ضوابط عديدة، مثل ما يوضحه المكون، ولأجل كسب تقييمات مرتفعة في هذا المكون يجب ان تقلص الدولة من تدخلها، وتسمح لقوى السوق بالقيام بدورها في تحديد الأجور ووضع شروط التوظيف وفصل العاملين والامتناع عن التجنيد الاجباري.

بينما يشرح المكون الثالث مدى تقييد اللوائح التنظيمية للأعمال التجارية في البلد محل الدراسة ومدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الاعمال التجارية وإغلاقها.

المطلب الثاني: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير مؤسسة التراث (The Heritage Foundation):

يأخذ مؤشر الحرية الاقتصادية التي تقدمه مؤسسة التراث (The Heritage Foundation) نظرة شاملة للحرية الاقتصادية، تتعلق بعض جوانب الحرية الاقتصادية التي تُقيَّم بتفاعلات الدولة مع بقية العالم (على سبيل المثال :مدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار الخارجي أو التجارة العالمية)، غير أن معظمهم يرّكز على السياسات داخل البلد، ويقيّمون حرية الأفراد في استخدام عملهم أو أموالهم دون قيود غير مبررة وتدخل حكومي.

يؤدي كل جانب من جوانب الحرية الاقتصادية المقاسة دورا حيويًا في تعزيز الازدهار الشخصي والوطني واستدامتهما.

ومع ذلك؛ فكل هذه الجوانب تكمل الأخرى، ومن المرجح أن التقدم في مجال ما سيساهم في تعزيز التقدم في مجال آخر. وبالمثل؛ فإن الحرية الاقتصادية المكبوتة في مجال واحد) على سبيل المثال: عدم احترام حقوق الملكية) قد تجعل من الصعب تحقيق مستويات عالية من الحرية في فئات أخرى.

وتم تصنيف الجوانب الـ 12 للحرية الاقتصادية التي قيست في المؤشر إلى أربع فئات عريضة[25]:

سيادة القانون:(حقوق الملكية / الفعالية القضائية / نزاهة الحكومة)

حجم الحكومة:(العبء الضريبي / الإنفاق الحكومي / الصحة المالية)

الكفاءة التنظيمية:(حرية الأعمال / حرية العمل / الحرية النقدية)

[25] Terry Miller, Anthony B. Kim. « 2022 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM » Report, The Heritage Foundation , Washington, DC , 2022 Page 13-18

انفتاح السوق:(حرية التجارة / حرية الاستثمار / الحرية المالية.)

الفرع الأول: المجال الأول (سيادة القانون)

اولا: حقوق الملكية الخاصة:

درجة الحماية القانونية لدولة ما لحقوق الملكية الخاصة ودرجة إنفاذ تلك القوانين. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية: *[26]

1. حقوق الملكية المادية.
2. حقوق الملكية الفكرية.
3. قوة حماية المستثمر.
4. خطر المصادرة.
5. جودة إدارة الأراضي.

في اقتصاد السوق الفعال، تعد القدرة على تجميع الملكية الخاصة والثروة دافعة مركزية للعمال والمستثمرين ويُعتبر الاعتراف بحقوق الملكية الخاصة وسيادة القانون الفعالة لحماية هذه الحقوق من السمات الحيوية لاقتصاد السوق الحرة.

كذلك تمنح حقوُق الملكية المؤمنة المواطنين الثقة للقيام بنشاط ريادي وتوفير دخلهم ووضع خطط طويلة الأمد لأنهم يعرفون أن دخلهم و مدخراتهم وممتلكاتهم آمنة من المصادرة غير المشروعة أو السرقة.

حقوق الملكية هي العامل الأساسي في تراكم رأس المال للإنتاج والاستثمار، ويعد التمليك الآمن عاملاً أساسيًا لفتح الثروة المتجسدة في العقارات، وإتاحة الموارد الطبيعية للاستخدام الاقتصادي، وتوفير ضمانات لتمويل الاستثمار.

---

[26] Terry Miller , Anthony B. Kim. « 2021 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM » Report, The Heritage Foundation , Washington, DC , 2021 Page 453

***ملاحظة:** تم الاعتماد على تقرير مؤسسة الأرث لسنة 2021 بدل 2022 في اختيار المؤشرات الفرعية لكافة المجالات، لكونه يحتوي على مؤشرات فرعية اغنى وأكثر تحديدا

ثانيا: الفعالية القضائية:

درجة كفاءة القضاء ونزاهته وخاصة التعامل مع قوانين الملكية. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية:[27]

1. استقلال القضاء.
2. جودة العملية القضائية.
3. احتمال الحصول على قرارات قضائية مواتية.

تعمل الأطر القانونية الجيدة على حماية حقوق جميع المواطنين من الانتهاك من قبل الآخرين ومن قبل الحكومات والأطراف القوية. وبكون الفعالية القضائية فاعلاً أساسيًا لسيادة القانون، فإنها تتطلب وجود أنظمة قضائية فعالة وعادلة لضمان احترام القوانين احتراما تاًما مع اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد الانتهاكات.
قد تكون الفعالية القضائية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية مجال الحرية الاقتصادي الأكثر أهمية في إرساء أسس النمو الاقتصادي، وفي الاقتصادات المتقدمة قد يكون الانحراف عن الفعالية القضائية أولى علامات المشكلات الخطيرة التي ستؤدي إلى التدهور الاقتصادي.

فإن الالتزام المؤسسي بالحفاظ على الفعالية القضائية والنهوض بالقضاء أمر بالغ الأهمية.

ثالثا: نزاهة الحكومة:

يحلل مدى انتشار أشكال من الفساد السياسي وممارسات مثل الرشوة، الابتزاز، المحسوبية، المحاباة، المحسوبية، والاختلاس، والكسب غير المشروع. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية: [28]

1. ثقة الجمهور في السياسيين

---

[27] Terry Miller ……P454

[28] المرجع السابق ص455

2. المدفوعات غير النظامية والرشاوى

3. الشفافية في صنع السياسات الحكومية

4. غياب الفساد

5. تصورات الفساد

6. شفافية الخدمة الحكومية والمدنية

التعاملات الغير رسمية من دفع مدفوعات إضافية غير رسمية او الحصول على تسهيلات شخصية بمقابل قد تقيد بالفعل الحرية الاقتصادية للفرد، من المحتمل أن يكون تأثيرها على النظام الاقتصادي ككل متواضعا في الكثير من الأحيان لكن ما يثير القلق أكثر بكثير هو الفساد المنهجي للمؤسسات الحكومية من خلال ممارسات مثل الرشوة والمحسوبية ومحاباة الأقارب والوصاية والاختلاس والكسب غير المشروع. على الرغم من أن هذه الممارسات قد لا تعتبر جرائم بالمجمل في كل مجتمع أو ظرفية، إلا أنها تقوض نزاهة الحكومة أينما تمارس.

ومن خلال السماح لبعض الأفراد أو المصالح الخاصة بالحصول على منافع حكومية على حساب الآخرين، فإنهم يتعارضون بشكل صارخ مع مبادئ المعاملة العادلة والمتساوية التي تعد مكونات أساسية لمجتمع حر اقتصاديًا.

وهناك علاقة مباشرة بين مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وانتشار الفساد، وعلى وجه الخصوص، توفر اللوائح الحكومية المفرطة فرصا للرشوة والفساد، وتضر الممارسات الفاسدة مثل الرشوة والكسب غير المشروع، بدورها، بالنمو الاقتصادي والتنمية.

أضف أن اللوائح أو القيود الحكومية في مجال ما قد تؤدي إلى إنشاء أسواق غير رسمية أو سوداء في مجال آخر، على سبيل المثال :من خلال فرض عديد من الحواجز المرهقة لممارسة الأعمال التجارية، بما في ذلك الروتين البيروقراطي التنظيمي والتكاليف المرتفعة للمعاملات، يمكن للحكومة تحفيز الرشوة وتشجيع

التفاعلات غير المشروعة والسرية التي تقوض الشفافية الضرورية للتشغيل الفعال للسوق الحرة.

الفرع الثاني: المجال الثاني (حجم الحكومة)

اولا: العبء الضريبي:

يحلل معدلات الضرائب الهامشية على دخل الأفراد والشركات والمستوى الضريبي الإجمالي (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها جميع مستويات الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. عوامله الفرعية هي[29]:

1. أعلى معدل ضريبة هامشية على الدخل الفردي.
2. أعلى معدل ضريبة هامشية على دخل الشركات.
3. إجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

تفرض جميع الحكومات أعباءً مالية على النشاط الاقتصادي من خلال الضرائب والاستدانة، ومع ذلك، فإن الحكومات التي تسمح للأفراد والشركات بالحفاظ على حصة أكبر من دخلهم وثرواتهم وإدارتها واستخدامها لمنفعتهم الشخصية، تزيد من الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد.

وكلما ارتفعت حصة الحكومة من دخل الفرد أو ثروته، تنخفض مكافأة الفرد على نشاطه الاقتصادي وينقص الحافز للقيام بالعمل، إذ تقلل معدلات الضرائب المرتفعة من قدرة الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم في السوق وبالتالي خفض مستوى نشاط القطاع الخاص عامة..

كما تفرض الحكومات العديد من الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما في ذلك كشوف الرواتب والمبيعات وضرائب على الإنتاج، وكذلك التعريفات الجمركية والضرائب على القيمة المضافة. ويُحتَسب عبئ هذه الضرائب في مؤشر الحرية الاقتصادية من

29المرجع السابق، ص455

خلال قياس العبء الضريبي الإجمالي من جميع أشكال هذه الضرائب بمثابة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا الإنفاق الحكومي :

تعد تكلفة وحجم التدخل الحكومي مجتمعين قضية مركزية للحرية الاقتصادية تُقاس في المؤشر بطرائق متنوعة، بحيث يأتي الإنفاق الحكومي بأشكال عديدة، وليست جميعها مضرة بالحرية الاقتصادية بنفس القدر. يمكن اعتبار بعض أشكال الإنفاق الحكومي (على سبيل المثال :لتوفير البنية التحتية أو تمويل الأبحاث أو تحسين رأس المال البشري) استثمارا، كذلك تنفق الحكومة على السلع العامة، والتي تعود فوائدها على نطاق واسع على المجتمع.

إن الإفراط في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى خطر كبير يؤدي بدوره إلى مزاحمة اقتصادية Crowding-Out للنشاط الاقتصادي الخاص.

حتى إذا حقق الاقتصاد نموا أسرع من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، فإن مثل هذا التوسع الاقتصادي يميل إلى أن يكون مؤقتًا فقط، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد في السوق وحوافز الاستثمار الخاص.

والأسوأ من ذلك أن عزل الحكومة عن ضبط السوق غالبًا ما يؤدي إلى البيروقراطية وانخفاض الإنتاجي وعدم الكفاءة وتزايد الدين العام الذي يفرض عبئًا أكبر على الأجيال القادمة.

ثالثا: صحة الموازنة المالية:

يحلل جيدا كيف يدير البلاد ميزانيتها عن طريق قياس تزايد الديون والعجز. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية[30]:

1-متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات (80٪ من الدرجة)

30المرجع السابق ص457

2-الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (20٪ من الدرجة)

من أوضح المؤشرات على مدى احترام الحكومة لمبدأ الحكومة المحدودة هي ميزانيتها، ومن خلال تحديد الأولويات وتخصيص الموارد، تشير الميزانية بوضوح إلى المجالات التي تتدخل فيها الحكومة في النشاط الاقتصادي ومدى هذا التدخل.

علاوة على ذلك، فإن الميزانية تعكس التزام الحكومة أو عدمه بالإدارة المالية السليمة للموارد، والتي تعد ضرورية للتوسع الاقتصادي الديناميكي على المدى الطويل وحاسمة لتقدم الحرية الاقتصادية.

ويعد كل من العجز المتزايد وارتفاع عبئ الديون عواقب مباشرة لسوء إدارة الميزانية الحكومية، وهذا يؤدي إلى تآكل الصحة المالية العامة للبلد. أيضا؛ غالبًا ما تؤدي الانحرافات عن المواقف المالية السليمة إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، وتسبب عدم اليقين الاقتصادي، وبالتالي تحد من الحرية الاقتصادية.

إن الدين العام المتصاعد المدفوع بالعجز المستمر في الميزانية، وخاصة الإنفاق الذي يعزز الاستهلاك الحكومي أو المدفوعات التحويلية، غالبًا ما يقوض نمو الإنتاجية الإجمالي ويؤدي في النهاية إلى الركود الاقتصادي بدلاً من النمو.

الفرع الثالث: المجال الثالث (الكفاءة التنظيمية)

اولا: حرية القيام بالأعمال:

يحلل التكلفة والوقت وحرية فتح الأعمال وتشغيلها وإغلاقها، مع مراعاة عوامل مثل الكهرباء. وهي مقسمة إلى ثلاثة عشر عاملاً فرعيا[31]

1-بدء عمل تجاري - الإجراءات (العدد)؛

2-بدء عمل تجاري - الوقت (أيام)؛

3-بدء عمل تجاري - التكلفة (٪ من دخل الفرد)؛

31 المرجع السابق ص458

4-بدء عمل تجاري – الحد الأدنى لرأس المال (٪ من دخل الفرد)؛

5-الحصول على ترخيص – الإجراءات (العدد)؛

6-الحصول على ترخيص – الوقت (أيام)؛

7-الحصول على ترخيص – التكلفة (٪ من دخل الفرد)؛

8-إغلاق العمل – الوقت (سنوات)؛

9-إغلاق النشاط التجاري – التكلفة (٪ من العقار)؛

10- إغلاق النشاط التجاري – معدل الاسترداد (سنتات على الدولار)؛

11- الحصول على الكهرباء – الإجراءات (العدد)؛

12- الحصول على الكهرباء – الوقت (أيام)؛ و

13- الحصول على الكهرباء – التكلفة (٪ من دخل الفرد)

تعد قدرة الفرد على إنشاء مشروع وإدارته دون تدخل غير مبرر من طرف الدولة أحد أهم المؤشرات الأساسية للحرية الاقتصادية، ثم إن اللوائح الحكومية المرهقة وغير الضرورية هي العوائق الأكثر شيوعا أمام حرية ممارسة ريادة الأعمال، ومن خلال زيادة تكاليف الإنتاج، يمكن أن تصعّب اللوائحُ الحكومية النجاح في السوق على رجال الأعمال.

على الرغم من أن العديد من اللوائح الحكومية تعيق إنتاجية الأعمال ومستوى الربحية، إلا أن معظم اللوائح الحكومية التي تمنع روح المبادرة أو ريادة الأعمال هي تلك التي ترتبط بإصدار التراخيص لإنشاء الشركات الجديدة. في بعض البلدان إضافة إلى العديد من الولايات في أمريكا؛ يمكن أن يكون إجراء الحصول على ترخيص لإنشاء شركة بسيطًا مثل أنموذج تسجيل البريد بأقل رسوم.

في هونغ كونغ، على سبيل المثال، يمكن للمرء الحصول على رخصة تجارية من خلال ملء أنموذج واحد، ويمكن إكمال العملية في غضون بضع ساعات. في الاقتصادات الأخرى مثل الهند وأجزاء من أمريكا الجنوبية؛ يمكن أن تستغرق عملية الحصول على رخصة تجارية وقتًا أطول وتتضمن رحلات لا نهاية لها إلى المكاتب

الحكومية واللقاءات المتكررة مع البيروقراطيين الفضوليين والفاسدين.

بمجرد فتح عمل تجاري، قد تتدخل اللوائح الحكومية في عملية صنع القرار أو تحديد الأسعار، ومن المثير للاهتمام أن دولتين لهما نفس المجموعة من اللوائح الحكومية يمكن أن تفرض أعباء تنظيمية مختلفة؛ وإذا طبقت إحدى الدول لوائحها بالتساوي وبشفافية، فيمكنها تقليل العبء التنظيمي من خلال تسهيل تخطيط الأعمال على المدى الطويل، وإذا كان الآخر يطبق اللوائح بغير اتّساق، فإنه يزيد من العبء التنظيمي من خلال خلق بيئة عمل لا يمكن التنبؤ بها.

ثانيا :حرية العمل:

يحدد مدى تدخل حقوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور، والقوانين التي تمنع تسريح العمال، ومتطلبات إنهاء الخدمة، والقيود التنظيمية القابلة للقياس على التوظيف وساعات العمل، بالإضافة إلى معدل مشاركة القوى العاملة كمقياس إرشادي لفرص العمل في سوق العمل. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية: [32]

1. نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل
2. إعاقة تعيين عمال إضافيين.
3. صلابة ساعات.
4. صعوبة إقالة الموظفين الفائضين عن الحاجة.
5. فترة إشعار إلزامية قانونًا.
6. مكافأة نهاية الخدمة الإلزامية.
7. معدل المشاركة في القوى العاملة.

إن قدرة الأفراد على إيجاد فرص العمل والمهن تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر الحرية الاقتصادية. وعلى نفس المنوال؛ فإن قدرة الشركات على التعاقد بحرية حول

32 المرجع السابق ص459

العمالة وفصل العمال الزائدين عندما تختفي الحاجة إليهم تعد ضرورية لتعزيز الإنتاجية والحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل.

إن تدخل الدولة يولد نفس المشكلات في سوق العمل كالتي ينتجها في أي سوق أخرى؛ تتخذ لوائح العمل الحكومية مجموعة متنوعة من الأشكال، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور أو ضوابط الأجور الأخرى والقيود المفروضة على ساعات العمل أو ظروف و مكان العمل والقيود المفروضة على التوظيف وفصل العمال وغيرها من القيود التي تتدخل في العقد بين صاحب الشركة والعامل.

تؤدي النقابات في العديد من البلدان دوراً هاماً في تنظيم حرية العمل، وقد تكون حسب نشاطها إما قوة لمزيد من الحرية او عائقاً أمام الأداء الفعال لأسواق العمل.

ثالثا: الحرية النقدية:

يحلل مدى استقرار الأسعار ومدى تدخل الاقتصاد الجزئي. وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية:

1. المتوسط المرجح لمعدل التضخم لآخر ثلاث سنوات.
2. ضوابط الأسعار

تتطلب الحرية النقدية عملة مستقرة وأسعاراً يحددها السوق. وسواء كان الأشخاص الأحرار اقتصاديا رجال أعمال أو مستهلكين، فإنهم يحتاجون إلى عملة ثابتة وموثوقة بمثابة وسيلة للتبادل ووحدة حساب ومخزن للقيمة؛ فمن غير الحرية النقدية، يصعب إنشاء قيمة طويلة الأجل أو تكديس رأس المال.

يمكن أن تتأثر قيمة عملة الدولة كثيرا بالسياسة النقدية لحكومتها، ومن خلال سياسة نقدية تسعى لمكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار والحفاظ على ثروة البلاد، يمكن للناس الاعتماد على أسعار السوق للتنبؤ بالمستقبل؛ يمكن جعل الاستثمارات والمدخرات والخطط الأخرى طويلة المدى أكثر ثقة. على النقيض من ذلك؛ فإن السياسة التضخمية تصادر الثروة على شكل ضرائب غير مرئية وتشوه الأسعار، وتسيء

تخصيص الموارد، وترفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

الفرع الرابع: المجال الرابع (انفتاح السوق)

اولا: حرية التجارة:

الحرية التجارية هي مقياس مركب لمدى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر والواردات والصادرات من السلع والخدمات. تستند درجة الحرية التجارية إلى مدخلين[33]:

3. متوسط معدل الرسوم الجمركية المرجح للتجارة.
4. تقييم نوعي للحواجز غير الجمركية(NTBs) .

تفرض العديد من الحكومات قيودا على قدرة مواطنيها على التفاعل بحرية سواء كانوا مشترين أو باعة في السوق الدولية، ويمكن أن تظهر القيود التجار في شكل رسوم جمركية أو ضرائب على الصادرات أو حصص تجارية أو حظر تجاري صريح. ومع ذلك، يمكن أن تظهر القيود التجارية أيضا بطرائق أكثر مكرا.

إن الدرجة التي تعيق بها الحكومة التدفق الحر للتجارة الخارجية لها تأثير مباشر على قدرة الأفراد على متابعة أهدافهم الاقتصادية وتعظيم إنتاجيتهم ورفاههم، وفي كثير من الحالات، تضع القيود التجارية أيضا منتجات وخدمات تكنولوجية متقدمة بعيدا عن متناول رواد الأعمال المحليين، مما يحد من تطورهم الإنتاجي.

ثانيا: حرية الاستثمار:

إن بيئة استثمارية حرة ومفتوحة ستوفر لرواد الأعمال الحد الأقصى من الفرص والحوافز لتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل.

ويتميز إطار الاستثمار الفعال بالشفافية والإنصاف، ويدعم جميع أنواع الشركات بدلاً من الشركات الكبيرة أو المهمة استراتيجياً، ويشجع الابتكار والمنافسة بدلاً من تثبيطها. إن القيود المفروضة على حركة رأس المال، المحلية والدولية على حد سواء، تقوض التخصيص الفعال للموارد وتحد من الإنتاجية، وتشوه عملية صنع القرار الاقتصادي.

33المرجع السابق، ص460

يمكن للقيود المفروضة على الاستثمارات العابرة للحدود أن تحد من كل من التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، وبالتالي تقلص الأسواق وتقلل فرص النمو.

في بيئة يتمتع فيها الأفراد والشركات بحرية اختيار مكان الاستثمار وكيفيته، يمكن أن يتدفق رأس المال إلى أفضل استخداماته :إلى القطاعات والأنشطة التي تشتد الحاجة إليها وتكون العائدات أكبر.

إن عمل الدولة لإعادة توجيه تدفق رأس المال وتحديد الخيار هو عبئ ثقيل على حرية كل من المستثمر والشخص الذي يبحث عن رأس المال، وكلما زادت القيود التي تفرضها الدولة على الاستثمار، انخفض مستوى نشاطها الريادي.

ثالثا: الحرية المالية:

يشير إلى الكفاءة المصرفية وكذلك مدى استقلالية الحكومة عن القطاع المالي. ينظر هذا الجانب إلى خمس مجالات واسعة[34]:

1. مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية.
2. درجة تدخل الدولة في البنوك والشركات المالية الأخرى من خلال الملكية المباشرة وغير المباشرة.
3. تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان.
4. مدى تطور الأسواق المالية ورأس المال.
5. مدى الانفتاح على المنافسة الأجنبية.

إن النظام المالي الرسمي الذي يسهل الوصول إليه ويعمل بكفاءة يضمن توفير خدمات متنوعة للادخار والائتمان والدفع والاستثمار للأفراد والشركات؛ ومن خلال توسيع فرص

34 المرجع السابق ص463

التمويل وتعزيز ريادة الأعمال، تشجع البيئة المصرفية المفتوحة المنافسة من أجل توفير الوساطة المالية الأكثر كفاءة بين الأسر والشركات وكذلك بين المستثمرين ورواد الأعمال.

ومن خلال توفر الأسواق على معلومات في الوقت الحقيقي عن الأسعار ، والانضباط الفوري للذين اتخذوا قرارات سيئة. تعتمد هذه العملية على الشفافية في السوق ونزاهة المعلومات المتاحة، ويضمن النظام التنظيمي متطلبات الكشف والتدقيق المستقل.
ويستكمل الدور المركزي الذي تشغله البنوك بخدمات مالية أخرى توفر وسائل بديلة لزيادة رأس المال أو تنويع المخاطر. كما هي الحال مع النظام المصرفي، يكمن الدور المفيد للحكومة في تنظيم هذه المؤسسات في ضمان الشفافية والنزاهة وتعزيز الكشف عن الأصول والالتزامات والمخاطر.[35]

إن التنظيم المصرفي والمالي من قبل الدولة الذي يتجاوز ضمان الشفافية والنزاهة في الأسواق المالية يمكن أن يعيق الكفاءة، ويزيد من تكاليف تمويل نشاط ريادة الأعمال، ويحد من المنافسة. إذا تدخلت الحكومة في سوق الأسهم، على سبيل المثال، فإنها تتعارض مع اختيارات ملايين الأفراد من خلال التدخل في تسعير رأس المال، الدور الأكثر أهمية لاقتصاد السوق.

المطلب الثالث: مقارنة بين بنية المؤشرين العالميين للحرية الاقتصادية

من خلال الاطلاع على كلا المؤشرين نلاحظ ان المكونات الداخلية لكلا المؤشرين مترابطة ومتماثلة بشكل كبير مع وجود اختلافات في اساليب القياس للمعايير الفرعية، فكلا المؤشرين يتناولون نفس المجالات تقريبا المتمثلة في خمس مجالات هي: الضرائب، الإنفاق العام، التنظيم الاقتصادي لقطاع الأعمال والعمل، البنية المالية والمصرفية، والتجارة الخارجية.

[35] Terry Miller, Anthony B. Kim. « 2021 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM » Report, The Heritage Foundation , Washington, DC , 2021 Page 464

غير ان الأسلوب المعتمد في التصنيف وعرض البيانات يختلف بشكل كبير بين كلا المؤشرين، فمؤشر الحرية الاقتصادية التي تصدره مؤسسة الإرث بشكل سنوي يعتمد اسلوب اكثر سلاسة ووضوح وثباتاً من المؤشر التي يصدره معهد فريزر ، فباعتمادها على 4 مجالات و12 معياراً فرعياً تجعل الصورة العامة للمؤشر جلية وقابلة للفهم والاستيعاب بسهولة ، كما تتجنب المشاكل الناتجة عن غياب بعض المؤشرات الفرعية في العديد بين الدول ، وغياب بعض المؤشرات الفرعية بين سنة وأخرى ، وهو المشكل الذي نلاحظه في تقرير معهد فريزر السنوي ، بحيث ان كثرة المؤشرات الفرعية المطروحة في التصنيف تسبب تباين بين عددها من سنة لأخرى ، وعدم وجود البيانات الكافية للعديد من الدول مما يجعل بنية المؤشر تفتقر الى الثبات نوعا ما ، وعدم الاعتماد على بيانات حديثة بشكل كامل.

ومن ناحية اخرى وجود البيانات والمؤشرات الفرعية الخاصة بجميع الدول في المؤشر الخاص بتقرير معهد فريزر السنوي يعتبر ميزة كبيرة له ودليل على الدقة في البحث والشفافية في التصنيف كما ان تغطيته في كل تقرير لفترة زمنية طويلة في جميع المكونات يساعد في البحث العلمي ودراسة مدى تطور كل مؤشر او مكون من مكوناته والبحث عن تأثيره الاقتصادي ، بحيث ان اجراءات القياس التي تستند اليها مؤسسة التراث أقل دقة وشفافية مما هو عليه في مؤسسة فريزر ، فمجرد ذكر المعايير الفرعية لكل مؤشر ومجال و اسس وطريقة قياسهم في آخر التقرير لمؤسسة التراث ، لا يوضح كيفية تطبيقها عند كل دولة والبيانات التي اعتمدت عليها في ذلك ، كما ان قصر المدة الزمنية التي يغطيها مؤشر التراث يقلل من اهميته في الأبحاث العلمية لتحليل اثر التغيرات في الحرية الاقتصادية.

ويركز تقرير مؤسسة الإرث في الورقة البحثية لكل دولة على ذكر خلفية عامة عنها وعن طبيعة اقتصادها، وعن ادائها الاقتصادي في السنوات الاخيرة والمشاكل المتعلقة بالحرية الاقتصادية التي تعاني منهم، ثم يقوم بتقييم أداء الدولة في الـ 4 مجالات الرئيسية و12 مؤشر فرعي للحرية الاقتصادية خلال السنة الاخيرة.

بينما يقتصر مؤشر الحرية الاقتصادية الخاص بمؤسسة فريزر على تقييم الدول بشكل رقمي بناءً على جميع المؤشرات الاساسية والثانوية والمكونات الفرعية خلال فترات زمنية متباعدة بين 10 الى 5 الى 3 سنوات على مدى قد يصل الى 40 سنة تقريبا.

ويلخص الجدول الآتي البنية العامة لمؤشر الحرية الاقتصادية في كلا التقريرين العالميين:

الجدول رقم 1: مقارنة بين مكونات مؤشري الحرية الاقتصادية

المؤشر	الجهة الناشرة	المؤشرات/ المكونات	
مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom	The Heritage Foundation Wall & Street Journal	• سيادة القانون - حقوق الملكية - نزاهة الحكومة - الفاعلية القضائية • حجم الحكومة - الانفاق الحكومي - العبء الضريبي - الصحة المالية	• الكفاءة التنظيمية - حرية الأعمال - حرية العمالة - الحرية النقدية • الأسواق المفتوحة - حرية التجارة - حرية الاستثمار - الحرية المالية
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World index	Fraser Institute	• **حجم الحكومة** - الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة - التحويلات والإعانات - الشركات الحكومية والاستثمار - اعلى معدل حدي لضريبة - ملكية الدولة للأصول • سيادة القانون وحقوق الملكية - استقلالية القضاء - المحاكم النزيهة	

		- حماية الملكية الفكرية - التدخل العسكري في السياسة - قوة ونزاهة النظام القانوني - القيود المفروضة على الممتلكات العقارية - موثوقية الشرطة - تكاليف الجريمة على الأعمال التجارية • إمكانية الحصول على نقد مستقر - نمو النقود - الانحراف المعياري للتضخم - التضخم السنوي - حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية • حرية التجارة دولياً - التعرفة الجمركية - الحواجز التجارية التنظيمية - الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء - ضوابط حركة رأس المال والأشخاص • تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري - تنظيم سوق الائتمان - تنظيم سوق العمل - تنظيم الأعمال

من اعداد الباحث، المصدر: تقرير مؤسسة التراث، وتقرير مؤسسة فريزر.

المبحث الثالث: نظرة عامة حول التصنيف الدولي وفق تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022

تمهيد:

لفهم آلية عمل المؤشر وكيفية تصنيفه للدول وتقييمه لأدائهم في مختلف المجالات لابد من دراسة حالات مختلفة لمجموعة من الدول في مواقع مختلفة من التصنيف، فمن خلال دراسة اداء الدول المتصدرة للترتيب ندرك من خلالها اهم الإصلاحات والخطوات الواجب القيام بها للصعود بالتصنيف بالنسبة لباقي الدول، كما يمكننا ادراك مدى تأثير الحرية الاقتصادية على ادائها الاقتصادي ونموها ومدى وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، والبنية العامة لاقتصادها، ومن خلال دراسة دول الاقليم المحيط بالجزائر يمكننا الحصول على مقارنات واقعية للحرية الاقتصادية من خلال اقتصاديات متقاربة ومتشابهة لحد كبير في بنيتها الاقتصادية ومعرفة ما تتميز بعضها عن البعض الآخر ، وكيفية تطبيق النماذج الناجحة ان وجدت في الاقليم، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: اهم الاقتصادات المتصدرة للتصنيف العالمي ومؤشراتها

يقوم مؤشر الحرية الاقتصادية بتقييم معدل الحرية الاقتصادية الإجمالي في الدولة بالأسلوب العشري اي من 0 الى 10 (بالنسبة لتقرير مؤسسة فريزر) او المئوي من 00 الى 100 (بالنسبة لتقرير مؤسسة الإرث)، وذلك وفق المكونات السابقة الذكر التي يعتمد عليها كل مؤشر في تقييمه لآداء هذه الدول.

ويتم تقسيم الدول الى 5 أصناف وفق نتائجها وفق تقرير مؤسسة الإرث، فالدول التي تحرز نتيجة إجمالية في المؤشر ما بين (80–100) تصنف على انها دول "حرة اقتصاديا"، بينما الدول التي تحرز نتيجة اجمالية ما بين (70–79.9) تصنف على انها دول "حرة في الغالب"، اما الدول التي تتحصل على تقييم اجمالي ما بين (60–69.9) تصنف على انها دول "حرة باعتدال" او "متوسطة الحرية"، بينما الدول التي تحصل على تقييم اجمالي ما بين (50–59.9) تصنف على انها دول " غير حرة في الغالب"، بينما الدول التي تحصل على

تقييم ادنى من ذلك ، اي ما بين (49.9–00) تصنف على انها دول "غير حرة اقتصاديا" او "مقيدة اقتصاديا".

ويشهد المؤشر تنافسية عالية بين الدول في مجال الحرية الاقتصادية حيث انه في جميع التقارير الصادرة لم يستطع الوصول الى خانة تصنيف "حرة اقتصاديا" الا ما بين 5 الى 7 دول فقط ما بين 180 دولة تغطيها التقارير الموجودة ، كما واجهت العديد من الدول صعوبات بالبقاء في هذا التصنيف ما بين العام والآخر، وفي المجمل اهم الدول التي تتنافس على صدارة التصنيف العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية هي في غالب التقارير "هونغ كونغ" تليها "سنغافورة"، ثم تأتي دول عدة بترتيبات مختلفة من سنة لأخرى ابرزها "سويسرا"، "نيوزيلاندا"، "استراليا" و"ايرلاندا" و"ايستونيا" و"تايوان" و"كندا".

الفرع الأول: اقتصاد هونغ كونغ في مؤشر الحرية الاقتصادية

و يفتك اقليم هونغ كونغ صدارة التصنيف العالمي في مجمل تقارير الحرية الاقتصادية، حيث ان هونغ كونغ ازدهرت على مدار العقود السبعة الاخيرة مع تحول اقتصادها من مركز إقليمي لإنتاج الصناعات الخفيفة الى مركز مالي عالمي كبير، وقد اصبح هذا التحول ممكننا بفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية، وتعد هونغ كونغ اليوم أحد الاقتصادات الأكثر تحررا في العالم، عند القياس على أساس فعاليتها التنظيمية ، وامتثالها لسيادة القانون، وغياب القيود المفروضة على تدفق رأس المال، والسلع والخدمات.

وتعتبر مدينة هونغ كونغ التي يقدر عدد سكانها بسبعة ملايين نسمة "منطقةً إداريةً خاصة" في جمهورية الصين الشعبية، ما يعني ان الصين والبلدان الاخرى والمنظمات الدولية تتعامل معها على انها كيان اقتصادي وإداري مستقل. [36]

36 اندرو سكوبيل ، مين جونغ ، "الى اين تتجه هونغ كونغ ؟ " مؤسسة RAND، مقال الكتروني سنة 2016:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE203/RAND_PE203z1.arabic.pdf

وتعتبر هونج كونج احدة من أبرز المراكز المالية في العالم حيث أن اقتصاد هونغ كونغ يعتبر اقتصاد سوقي حر عالي التطور قائم على الخدمات ويتميز بالضرائب المنخفضة، وتجارة ميناء معفاة ضريبيا تقريباً، وسوق مالي دولي راسخ، وتسمى عملتها دولار هونغ كونغ يتم إصدارها قانونياً بواسطة ثلاثة بنوك تجارية دولية كبرى، ومربوطة بالدولار الأمريكي. وتتحدد سعر الفائدة بواسطة البنوك الفردية في هونغ كونغ لضمان أنها تخضع تماما لقوى السوق. ولا يوجد نظام للبنوك المركزية في هونغ كونغ.

يخضع اقتصاده لحكم عدم التدخل الإيجابي، ويعتمد بشكل كبير على التجارة والتمويل الدوليين. لهذا السبب يعتبر من أفضل الأماكن لإقامة شركة.

وقد أظهرت دراسة حديثة أن هونغ كونغ قد قفز من 998 شركة ناشئة مسجلة في عام 2014 إلى ما يتجاوز 2800 شركة في عام 2018، وتعمل غالبية الشركات في التجارة الكترونية (22%)، والتجارة المالية (12%)، والإعلان (11%).

تشمل القوى الاقتصادية لهونغ كونغ نظامًا ماليًا سليمًا، من دون دين عام بشكل عملي، ونظام قانوني قوي، واحتياطي صرف أجنبي وافر بما يقارب 408 بليون دولار أميركي، وذلك في منتصف 2017، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد.

ولقد نما إجمالي الناتج المحلي في هونغ كونغ بمقدار 180 ضعف بين 1961 و1997. ارتفع أيضًا إجمالي الناتج المحلي للفرد بمقدار 87 ضعف خلال نفس الإطار الزمني، وكان إجمالي ناتجه المحلي للفرد من حيث تعادل القوى الشرائية في المركز السادس عالميًا في عام 2011، ليكون بذلك أعلى من الولايات المتحدة وهولندا وأقل بقليل من بروناي.

يتمتع هونغ كونغ أيضًا بمخزون وافر من القوى العاملة من المناطق المجاورة. حيث إن وجود القوى العاملة الماهرة مع تبني أساليب وتقنيات العمل الغربية/البريطانية جعل فرص التجارة الخارجية والاستثمار والتوظيف في أعلى مستوياتها. وكذلك الأسعار والأجور مرنة في هونغ كونغ، وتعتمد على استقرار وأداء اقتصاد هونغ كونغ. يحقق هونغ كونغ إيرادات

من بيع وضرائب الأرض، ومن خلال اجتذاب الأعمال العالمية نظرًا لسياسة الضريبة المنخفضة. وفقًا لهيلي كونسلتنس، يعتبر هونغ كونغ بيئة العمل الأكثر جذبًا في شرق آسيا فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسوق صرف هونغ كونغ هو السادس عالميًا برأس مال سوقي قدره حوالي 3.372 تريليون.[37]

وقد تصدرت هونغ كونغ صدارة التصنيف العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 الى سنة 2019 في تصنيف The Heritage Foundation، ثم تم استبعادها من المؤشر الاقتصادي، حيث قالت المؤسسة المصدرة للتصنيف أن هونغ كونغ استُبعدت من مؤشرها للحرية الاقتصادية بسبب تحكم الصين في سياساتها الاقتصادية، وتضرر حرية الاستثمار فيها نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، لتحذف بذلك المدينة من قائمة احتلت مركزها الأول على مدى 25 سنة حتى عام 2019.[38]

غير ان هونغ كونغ ما زال محافظة على موقعها في صدارة التصنيف العالمي في تقرير مؤسسة فريزر الاخير لسنة 2021.

الفرع الثاني: اقتصاد سويسرا في مؤشر الحرية الاقتصادية

سويسرا هي الدولة الأكثر تحررا على المستوى الاقتصادي في أوروبا، وفقا للمؤشر السنوي لمؤسسة "التراث" لسنة 2022، ودرجة الحرية الاقتصادية في سويسرا 100/84,2، مما يجعل اقتصادها في المرتبة الثانية الأكثر حرية في مؤشر 2022 خلف سنغافورة مباشرة.39

---

37 ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_هونغ_كونغ

38مقال لموقع INDEPENDENTعربية، بتاريخ 4 مارس 2021:

www.independentarabia.com/node/199181/اقتصاد/هونغ-كونغ-تُحذَف-من-مؤشر-الحرية-الاقتصادية-بعد-ربع-قرن

39 Terry Miller , Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P5

تحتل سويسرا المرتبة الأولى بين البلدان 45 في منطقة أوروبا، ودرجاتها الإجمالية أعلى بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

في نصف العقد الماضي، اكتسب الاقتصاد السويسري قوة في عامي 2017 و2018، وتباطأ في عام 2019، وتراجع النمو في سنة 2020 لكنه استؤنف النمو في عام 2021.

بعد أن رفعت الدرجات الأعلى لسيادة القانون، سجلت سويسرا مكاسب إجمالية قدرها 2.7 نقطة من الحرية الاقتصادية منذ عام 2017، وهي من الدول الثابتة في فئة «الحرة اقتصادياً»، متخلفة عن سنغافورة صاحبة المركز الأول بفارق 0.2 نقطة فقط. يمكن تحسين مناخ الاستثمار الممتاز في سويسرا من خلال التخفيضات في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي.

تحتل سويسرا المرتبة الثالثة بين الدول 180 في مؤشر مدركات الفساد 2020 لمنظمة الشفافية الدولية مما يدل على مدى شفافية النظام القائم.

وأعلى معدل ضريبة على الدخل هو 11.5%، ومعدل ضريبة الشركات الفيدرالية هو 8.5% يعادل العبء الضريبي 28.5% من إجمالي الدخل المحلي.

بلغ الإنفاق الحكومي 33.1٪ من الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولدى الميزانيات متوازنة في المتوسط. الدين العام يعادل 42.9 النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

تتميز سويسرا بالاستقرار السياسي، وشفافية الأنظمة، وأسواق رأس المال الفعالة، والموقع الجغرافي المفيد، وقوانين العمل ليست مقيدة بالمعايير الأوروبية، والقوى العاملة ذات مهارات عالية.

الزراعة السويسرية مدعومة بشكل كبير ومنظمة بضوابط الأسعار ومجموعة متنوعة من قيود الاستيراد التي تدعم الإنتاج المحلي، سويسرا لديها 32 اتفاقية تجارية تفضيلية سارية المفعول[40].

ويعتبر اقتصاد سويسرا هو واحد من الاقتصادات الأكثر استقرارا في العالم. حيث جعلت سياستها الاستقرار الأمني والسياسي النقدي على المدى الطويل، وبذلك اعتبرت سويسرا ملاذا آمنا للمستثمرين، وسعت لخلق اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على الازدياد الواسع للاستثمار الأجنبي.

سويسرا واحدة من الدول التي لديها أعلى معدلات دخل للفرد في العالم مع انخفاض معدلات البطالة وميزانية متوازنة قطاع الخدمات يلعب دور اقتصادي كبير في البلاد. على الرّغم من مساحتها المحدودة وعدم توفُّرها على المواد الخام، إلا أن سويسرا تشهَد نجاحا اقتصاديا مرمُوقا في المجاليْن، الصناعي والمالي. ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية الإيجابية، فإن العديد من الشركات متعدِّدة الجنسيات، تتَّخذ من سويسرا مقرّا لها.

كما ان قطاع الخدمات السويسري في غاية التطوّر والتقدم حيث هناك البنوك وشركات التأمين المتجذِّرة في واقع الحياة، وهي تُزاول نشاطها على المستوى الدولي.[41]

الفرع الثالث: اقتصاد كندا في مؤشر الحرية الاقتصادية

تعتبر كندا واحدة من أكبر الدول التي تتمتع بثبات في مناخ الأعمال وجاذبيتها للعديد من الاستثمارات بمختلف الدول، كما تتمتع كندا بالحرية الاقتصادية والتنافسية في المجال المالي ويتم دعم كفاءة هذا المجال بسبل الاقتراض الصحيحة المتوازنة كما يعتمد الاقتصاد الكندي على الصناعة الخدمية والتي توظف حوالي ثلاث أرباع الشعب وتحتل صناعة الخشب والنفط أهم الأنشطة الصناعية بكندا، إضافة إلى صناعات أخرى مثل صناعة

40 Terry Miller , Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P394

41 ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_سويسرا

السيارات والطائرات. وترتكز سياستها المالية على نظامها الضريبي المفروض على جميع أنواع المداخيل أما السياسة النقدية فترتكز على النظام الائتماني قصير الأجل.

كندا هي واحدة من أغنى دول العالم، بناتج محلي إجمالي (GDP) يبلغ حوالي 1552.386 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 ومصنفة اقتصاديا في المرتبة 14 عالميا، كما تدخل كندا في مصاف أكثر دول العالم ثراءً، وتنتهج كندا اقتصاد سوق اجتماعي، وتعتبر أحد أعضاء مجموعة الثمانية G8 وكما هو الحال مع الدول المتقدمة الأخرى، تسيطر صناعة الخدمات على الاقتصاد الكندي.[42]

كما تطبق كندا معدل تعريفة جمركية منخفض بنسبة 0.8% قصد تشجيع الصادرات ولا تزال كندا تناقش الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الحرة، كما تضع بعض القيود على واردات الألبان. وتعتبر من أكبر الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة في مجال الطيران والاتصالات.

وحازت كندا على درجة حرية اقتصادية هي 76.6، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 15 الأكثر حرية في مؤشر 2022. تحتل كندا بذلك المرتبة الأولى بين البلدان الـ 32 في منطقة الأميركتين، ودرجاتها الإجمالية أعلى من المتوسطات الإقليمية والعالمية[43].

على مدى السنوات الخمس الماضية، تباطأ النمو الاقتصادي الكندي، وتحول إلى سلبي في عام 2020، على الرغم من استئناف النمو على ما يبدو في عام 2021. وصلت الحرية الاقتصادية إلى أعلى مستوياتها في كندا في عام 2011 وتراجعت تدريجياً منذ ذلك الحين. بعد أن ضعفت بسبب انخفاض الدرجات في الإنفاق الحكومي والصحة المالية، سجلت كندا خسارة إجمالية قدرها 1.9 نقطة في الحرية الاقتصادية منذ عام 2017، حيث ان سيادة القانون قوية، لكن الإنفاق الحكومي لا يزال مفرطًا.

42يايسي لياس، واقع واستشراف السياسات الاقتصادية المطبقة في كندا واقتراحات تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2019، ص4

43 Terry Miller , Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P139−138

أعلى معدل لضريبة الدخل الفردي هو 33 %، وأعلى معدل ضريبة على الشركات هو 15%. تشمل الضرائب الأخرى ضرائب القيمة المضافة والممتلكات. يعادل العبء الضريبي الإجمالي 33.5% في المائة من إجمالي الدخل المحلي. بلغ الإنفاق الحكومي 44.9 % من إجمالي الناتج على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبلغ متوسط عجز الميزانية 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي. اما الدين العام يعادل 117.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل الأعمال التجارية وعمليات طلب التصاريح سهلة نسبيا وتدار بكفاءة، ولكنها تختلف باختلاف المقاطعة أو الإقليم.

في عام 2021، هددت ضوابط الأسعار المفروضة على مجموعة واسعة من الأدوية جودة الرعاية الصحية على المدى الطويل، وواصلت الحكومة الحفاظ على العديد من الإعانات.

لدى كندا 15 اتفاقية تجارية تفضيلية سارية المفعول. متوسط معدل التعريفة المرجح بالتجارة هو 3.4 %، و466 إجراءً غير جمركي ساري المفعول.

وقد اجتذبت السياسات الموجهة نحو السوق والتي يسرها إطار استثمار سليم وشفاف استثمارات أجنبية كبيرة. والقطاع المالي التنافسي نسبيا منفتح ومرن، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات. سمح لسعر الصرف بالتكيف بمرونة دون تدخل.

وتُعد كندا من الدول الأقل فسادًا وفق مؤشر مدركات الفساد، وفي قائمة الدول العشر ذات الاقتصاد الموجه للتصدير بالاعتماد على اقتصادها ذي المستوى المرتفع من العولمة. صنّفت مؤسسة التراث اقتصاد كندا، تاريخيًا، في مرتبة أعلى من الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يشهد الاقتصاد الكندي مستويات منخفضة نسبيًا من التفاوت الاقتصادي.

يبلغ متوسط دخل الفرد القابل للتصرف في كندا مستوىً أعلى بكثير من متوسط الدخل الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تُعد بورصة تورنتو الكندية الثامنة عالميًا

بين أسواق الأوراق المالية من ناحية القيمة السوقية، وأُدرجت فيها أكثر من 1500 شركة، تزيد قيمتها السوقية مجتمعة عن 3 تريليون دولار أمريكي.[44]

المطلب الثاني: اقتصاد الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا وفق معايير الحرية الاقتصادية

الفرع الاول: أبرز النتائج المحققة لدول المنطقة في 2022

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأعلى تركيز في العالم لاحتياطيات النفط، لكن هذا لم يترجم تلقائيًا إلى مستويات عالية من الحرية الاقتصادية، بل في الواقع، الحرية الاقتصادية في تدهور في جميع أنحاء المنطقة.

بحيث كانت الدرجات في تناقص بالنسبة لكل دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الـ 14 التي تم تسجيلها في مؤشر سنة 2022، و لا يزال متوسط معدل التضخم الإقليمي مرتفعًا للغاية عند 12.5 %.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ضعف النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 1.6%، بينما في السنة الأخيرة كان هناك تراجع في النمو او "تقلص" بنسبة −1.7%، ولا تزال المنطقة تعاني من ارتفاع مستويات البطالة بمعدل (10.5%)، لا سيما بين الشباب.[45]

ويواجه العديد من هذه البلدان منذ أكثر من عقد اضطرابات اجتماعية أو صراعات صريحة داخلية ولا يزال تصنيف الحرية الاقتصادية للعراق وسوريا وليبيا واليمن معلّقًا منذ سنوات بسبب الحرب والعنف والاضطرابات المستمرة.

---

[44] ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_كندا

[45] Terry Miller , Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P63−62

ويبين الرسم البياني 1 توزيع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا للفئات الخمس للحرية الاقتصادية التي حددها المؤشر. لا يوجد في المنطقة اي دول مصنفة بأنها "حرة اقتصاديًا"، والإمارات العربية المتحدة هي الاقتصاد الوحيد في المنطقة الذي تصنف في خانة "الحرة في الغالب". تقع غالبية دول المنطقة الـ 14 المصنفة في المؤشر في الفئات "حرة باعتدال" أو "غير الحرة في الغالب"، ويتم تصنيف مصر ولبنان وإيران والجزائر على أنها "مقيدة اقتصاديا".

الرسم البياني 2: تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية

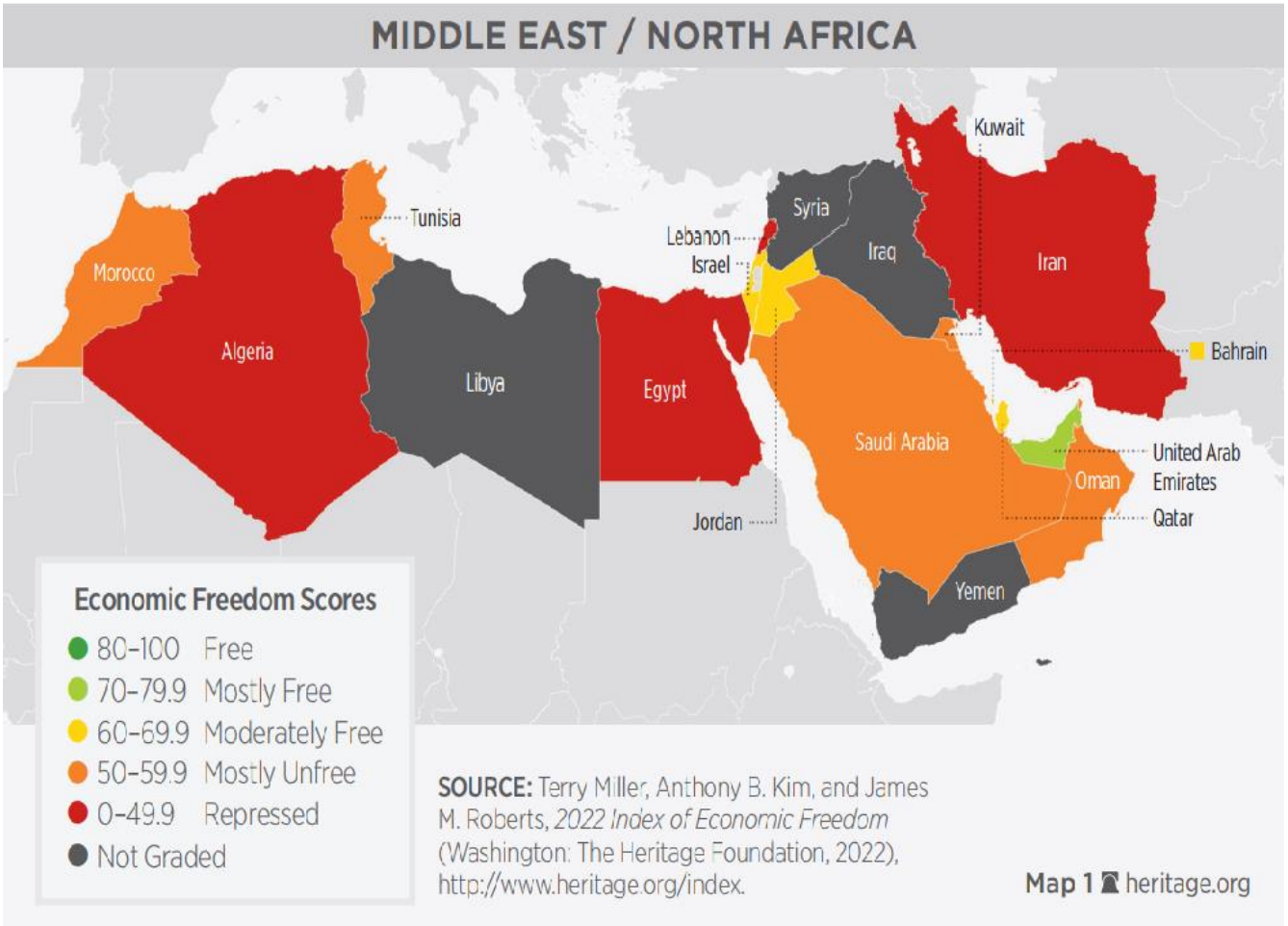

وتكثر المشاكل الهيكلية والمؤسسية في اغلب دول المنطقة، ولا يزال نمو القطاع الخاص في المنطقة متخلفا كثيرا عن المستويات اللازمة لتوفير فرص عمل كافية لتكاثر السكان. على الرغم من صادرات النفط الخام لتوليد الطاقة، ولا تزال التدفقات التجارية الإجمالية للمنطقة منخفضة للغاية، مما يعكس الافتقار إلى الحيوية الاقتصادية.

لا يزال افتقار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الفرص الاقتصادية أحد أخطر مشكلاتها، لا سيما بالنسبة للسكان الأصغر سنًا (15–24 عامًا) الذين يتجاوز متوسط معدل البطالة لديهم 25٪، مما يسبب في النهاية بحدوث اضطرابات اجتماعية.

هناك مؤشر واحد تظل فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رائدة على اغلب دول العالم وهو مؤشر العبء الضريبي، حيث فازت درجة العبء الضريبي في المنطقة على معدل اعلى من المتوسط العالمي بأكثر من ثماني نقاط في عام 2022، وهو مستوى تم الوصول إليه بسبب الانخفاض في معدلات ضريبة الدخل الموجودة عادة في الدول النفطية الغنية.

ومع ذلك، فإن هذه النتيجة هي نعمة ونقمة في نفس الوقت، لأنها تعكس الفوارق الواسعة والضارة للغاية في المنطقة. قلة الأثرياء لديهم القدرة على تجنب الضرائب، بينما يكسب معظم السكان القليل جدًا بحيث لا يمكن فرض ضرائب كبيرة عليهم.

وتسجل المنطقة درجات أقل من المتوسطات العالمية في جميع المؤشرات الثلاثة المتعلقة بسيادة القانون وحرية الأعمال التجارية، وهي أدنى بكثير من المتوسط العالمي للصحة المالية.

وكما هو مبين في الرسم البياني رقم 3 فإن زيادة الحرية الاقتصادية (أو انعدام هذه الحرية) ترتبط ارتباطا وثيقا في جميع أنحاء المنطقة بمستويات التنمية البشرية العامة التي تقاس بمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، الذي يقيس ومتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية، والتعليم، ومستوى المعيشة.

الرسم البياني رقم 3: الارتباط بين مؤشر التنمية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

وتعكس نتائج مؤشر 2022 أن البنية السياسية والاقتصادية الأساسية للمنطقة، التي تهيمن عليها الحكومات الاستبدادية، تواصل قمع الحرية الاقتصادية بعد عقد من الوعود المبهجة للربيع العربي. في محاولة لقمع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، الكثير من المنطقة ولا تزال الحكومات تمول إعانات باهظة التكلفة تساعد على توليد عجز كبير وغير مستدام في الميزانية.

الفرع الثاني: البلدان البارزة في المنطقة

- درجة الحرية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي 70.2، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 33 الأكثر حرية في مؤشر 2022. تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين البلدان 14 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أعلى من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

ونمى اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ببطء خلال العقد الماضي، وقضى الانكماش في عام 2020 على معظم التقدم، حيث انخفضت الحرية الاقتصادية خلال نفس الفترة. بعد أن تراجعت الدرجات للفعالية القضائية وحرية العمل، سجلت الإمارات العربية المتحدة خسارة إجمالية قدرها 6.7 نقطة في الحرية الاقتصادية منذ عام 2017 وهي الآن في أسفل فئة "حرة في الغالب". وتتميز الامارات بمؤشرات قوية في مجال حجم الحكومة والاجراءات الضريبية خصوصاً، الا ان نتائجها ضعيفة للغاية في الفعالية القضائية.[46]

- في منطقة تضاءلت فيها الحرية الاقتصادية، حققت تونس أداءً أفضل نسبيًا من معظم البلدان الأخرى. في مسقط رأس احتجاجات الربيع العربي عام 2011، لا يزال الشباب التونسي يصر على الإصلاحات، لكن الانقسام البرلماني لا يزال يولد عدم الاستقرار السياسي، وتباطأ التحول إلى اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق.

على الرغم من أن تونس لم تفقد سوى القليل من الحرية الاقتصادية في السنوات الخمس الماضية، لا تزال عالقة في النصف السفلي من فئة «غير حرة في الغالب»، حيث ان حقوق الملكية والحرية التجارية قوية إلى حد ما، ولكن الحرية المالية ضعيفة للغاية.

[46] Terry Miller, Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P425−424

- تتمتع مصر اليوم بحرية اقتصادية أقل مما كانت عليه قبل خمس سنوات وسقطت من الفئة «غير الحرة في الغالب» إلى الفئة «المكبوتة»، ولعكس ذلك ستحتاج الحكومة إلى التركيز على إصلاحات السياسة العامة لاستعادة ثقة المواطنين ورفع مستوى الأداء المؤسسي لتعزيز معايير سيادة القانون الثلاثة (حقوق الملكية، والفعالية القضائية، ونزاهة الحكومة).
- على الرغم من تقلب الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال نصف العقد الماضي، إلا أن الاتجاه العام قد كانت سلبي، بعد أن تراجعت الدرجات بشكل حاد للصحة المالية والفعالية القضائية وحقوق الملكية تراجعت المملكة العربية السعودية إلى منتصف فئة «غير حرة في الغالب» وأمام الحكومة طريق طويل لتقطعه للسيطرة على الإنفاق الزائد المفرط والديون

المطلب الثالث: المشاكل والانتقادات حول المعايير المعتمدة في مؤشر الحرية الاقتصادية

بالرغم من التقسيم المنظم والمحكم والشامل للمعايير المعتمدة في المؤشر الا انه لا يخلو من العديد من المشاكل والانتقادات الموجهة اليه، والتي توجب القائمين عليه بأخذها بعين الاعتبار ومحاولة معالجتها لجعل المؤشر أكثر دقة وشفافية وواقعية في معاييره، ونحاول في هذا المطلب ان نذكر ونعالج أبرز المشاكل والانتقادات الموجهة في للمؤشر.

الفرع الأول: المشاكل الموجودة حول المعايير المعتمدة في المؤشر الاقتصادي

اولا: مشكلة الاختيار[47]

من أبرز المشاكل التي يواجهها مؤشر الحرية الاقتصادية هي مدى اعتماد الجهات الباحثة على كل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية في تصنيف الدول، فعلى الرغم من الارتباط الكبير بين مؤشرات الحرية الاقتصادية في مختلف التقارير الا انه هناك مشكلة في

[47] Kešeljević Aleksandar , WHY INDEXES OF ECONOMIC FREEDOM CANNOT BE SUFFICIENT INDICATORS OF ECONOMIC FREEDOM AND FUTURE ECONOMIC PROSPERITY? , University Article , University of Ljubljana, Faculty of Economics, Ljubljana, Slovenia , Date : March 24, 2013, P9

اختيار اهمية المكون في التصنيف، فعلى سبيل المثال تأخذ السويد مراتب مختلفة تمامًا في قوائم الحرية الاقتصادية بين تقرير وآخر على الرغم من الارتباط الكبير بين مؤشرات الحرية الاقتصادية.

فبالنسبة لمؤلفي مؤشر فريزر، لا تقف الضرائب ضد الحرية الاقتصادية إذا كانت هناك موافقة ورضاء عن فرضها، مما يضع السويد في عام 2003 في المرتبة 24 المرتفعة نوعا ماً، في المقابل، يعتقد مؤلفو مؤشر التراث، أن أي ضريبة تشكل قيدًا على الحرية الاقتصادية، مما يضع السويد بين البلدان الأقل حرية اقتصاديًا. ومن جهة اخرى فإن مؤشر دار الحرية لا يراعي الضرائب والتحويلات بشكل مباشر؛ وبالتالي، فليس من المستغرب أن تدرج حساباتها السويد ضمن البلدان التي تتمتع بأعلى مستوى من الحرية الاقتصادية في العالم.

ونحن نتفق على أن السويد يجب أن تحصل على درجة عالية في بعض مجالات مؤشر الحرية الاقتصادية، ومع ذلك، فإن البلد الذي يستخدم السلطة السياسية لإعادة توزيع عوامل الإنتاج إلى هذا الحد لا يمكن بالتأكيد اعتباره واحدا من أكثر البلدان حرية من الناحية الاقتصادية في العالم، على النحو المبين في بعض تقارير المؤشرات.

علاوة على ذلك، الحرية الاقتصادية في كثير من الأحيان لا تأخذ في الحسبان النظام الضريبي بأكمله، مما يهمل العديد من الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من القاعدة الخاضعة للضريبة كالإعانات الزراعية والصناعية وغيرها، وكثيرا ما تحذف اشتراكات الضمان الاجتماعي من حسابات المؤشرات. من الواضح أن المشكلة ذات شقين، لأننا نتعامل مع مجموعة من الأفكار المجردة.

والأرقام المختلفة المسندة إلى بلدان معينة، فالمؤشرات المستخدمة هي مجرد نتيجة لتعريف محدد للحرية. ولذلك فإن استخدام مؤشرات مختلفة للحرية الاقتصادية، فيما يتعلق بمنهجيتها ومحتواها المختلفين، قد يؤدي إلى اقتراحات مختلفة في مجال السياسة الاقتصادية.[48]

[48] https://mises.org/library/failings-economic-freedom-index

ثانيا: مشكلة تأخر الوقت

المشكلة هي أن مؤشرات الحرية الاقتصادية في وقت معين لا تكشف عن مستوى الحرية الذي تحقق بالفعل، من المرجح أن يكون التأثير الفوري للحرية الاقتصادية اصغر على النمو الاقتصادي، لذلك من المتوقع ان يتأخر الوقت الذي تصبح فيه الترتيبات والسياسات المؤسسية أكثر اتساقًا مع الحرية الاقتصادية و وعندها تبدأ في ممارسة تأثيرها الأساسي على النمو الاقتصادي.

يجادل بعض الكتاب والباحثين بأن مستوى الحرية الاقتصادية ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة حالية للمؤشر وارتباطه بالنمو الحاصل، وبالتالي، يجب على الباحثين دراسة مدى وحجم واتجاه التغيير في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة لمعرفة تأثيرها على النمو الاقتصادي الحاصل في الواقع، بحيث ان الدراسة الآنية لمعطيات المؤشر قد تعطي نتائج خاطئة.

كما أظهر فار ولورد وولفنبارغر (1998) أن المستوى السابق للحرية الاقتصادية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستوى الحالي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لذلك من الواضح أن الحرية الاقتصادية تحتاج إلى وقت لتزدهر بطرق يمكن أن تؤدي في النهاية إلى مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية. لذلك لا ينبغي للباحثين تجاهل حقيقة أن الحرية الاقتصادية لها زخم طويل المدى.[49]

ثالثا: مشكلة الذاتية

في العديد من الدول في العالم ينظر المواطنون إلى مجتمعهم على أنه أكثر حرية مما يقيمه مؤشر الحرية الاقتصادية في الواقع، ويرجع هذا في الأساس الى عدم وجود المعرفة الاقتصادية الكافية لفهم معنى الحرية الاقتصادية تمامًا، بحيث لا تفهم غالبية السكان في العديد من الدول المعنى الشامل للحرية الاقتصادية، لأنهم على دراية فقط بنظام التخطيط المركزي.

[49] نفس المرجع السابق، ص10

والمشكلة متواجدة حتى في الدول ذات النتائج الجيدة في المؤشر، حيث يمكن فهم نفس الدرجة من الحرية الاقتصادية بشكل مختلف تمامًا حتى بين الأشخاص ذوي المعرفة الاقتصادية الكافية.

حيث هناك علاقة بين درجة الحرية وقيمة هذه الحرية كما يراه الفرد، بمعنى ان الحرية الاقتصادية قد تكون ذاتية بشكل كبير، لأنها تعتمد حصريًا على فهم الفرد سواء كان يفهم ضريبة بنسبة 20٪ على دخله على أنها انتهاك كبير أو انه انتهاك طفيف للحرية الاقتصادية، ومن الصعب تحديد القيم المقبولة على نطاق واسع في مجتمع في مجال الحرية الاقتصادية حيث أنه لا توجد مجموعة من المعايير الثابتة التي يمكن بموجبها اعتبار العمل انتهاكًا عالميًا لقيم المجتمع، لأن كل مجتمع يختار قيمه الخاصة.

من المنطقي أكثر تصنيف البلدان وفقًا لدرجة الحرية، ولكن في المقام الأول وفقا للطريقة التي ينظر بها مواطنوها إلى الحرية الاقتصادية، بحيث تتداخل العديد من الجوانب المؤسسية والاجتماعية والثقافية في تكوين المؤشرات المؤدية للحرية الاقتصادية في هذا المجتمع، وبحيث أنه سيكون من الأنسب ترتيب البلدان وفقا للكيفية التي ينظر بها مواطنوها إلى الحرية الاقتصادية، لأن عدم اعارة الاهتمام لمختلف الثقافات والمعايير والقيم ، قد تؤدي الى اقتراحات خاطئة في مجال السياسة العامة وبالتالي استنتاجات خاطئة في هذا المجال.[50]

[50] المرجع السابق، ص11

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمؤشر الحرية الاقتصادية

اولا: ادراج قياس " لتعديل الحقوق القانونية الجنسانية" في احتساب مجال سيادة القانون:

تم ادراج قياس "للحقوق القانونية الجنسانية" لقياس مدى تمتع المرأة بنفس مستوى الحرية الاقتصادية الذي يتمتع به الرجل ومدى المساواة بين المرأة والرجل في التقارير الاخيرة لمؤشر الحرية الاقتصادي الخاص بمعهد فريزر باعتباره نقطة اساسية وهامة في الحرية الاقتصادية وفي احتساب المعدل العام في مجال سيادة القانون وحقوق الملكية، حيث انه في عام 2020، أجرى البنك الدولي تعديلات على قاعدة بيانات المرأة والأعمال التجارية والقانون غيرت تكوين عامل التكيف بين الجنسين ، الذي يتم استخدامه في المجال الثاني من تقرير الحرية الاقتصادية، حيث لم يعد البنك الدولي يتضمن متغيرات منفصلة تقيس الحقوق القانونية للمرأة المتزوجة وغير المتزوجة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إسقاط العديد من الأسئلة المتعلقة بالقيود الخاصة بالصناعة على عمل المرأة. لقد أضافوا أيضًا بعض المتغيرات الجديدة، بما في ذلك متغير يقيس ما إذا كان للأزواج حقوق إدارية متساوية على أصولهم المشتركة، ونتيجة لهذه التغييرات هناك 17 عامل تستخدم لحساب تعديل "الحقوق القانونية الجنسانية". [51]

وتمثل هذه الاضافات في المؤشر عائق حقيقي للوصول الى قياس دقيق وواقعي للحرية الاقتصادية في العديد من دول العالم، فعدم اعطاء اعتبار لقيم وتقاليد وثقافة المجتمعات في جانب العمل والتنقل والحقوق والواجبات الزوجية والطبيعة الاجتماعية لتكوين الأسرة، ورؤية المجتمع الخاصة لمفهوم الحرية الاقتصادية، تجعل من المكون المضاف في هذا الجانب ما هو الا محاولة الى فرض وتجسيد النموذج المجتمعي الغربي على باقي دول العالم، واعتبار النموذج المجتمعي الغربي هو النموذج الأمثل، والغاء حق الناس في اختيار شكل المجتمع والقبول به، وهو ما يأثر بشكل كبير على موضوعية المؤشر ويطعن في دقته و مصداقيته بشكل عام وبشكل خاص في المجال الثاني منه.

[51] James Gwartney, Robert Lawson,…others , Economic Freedom of the World 2021 , Fraser Institute , Page 5&6

ثانيا: تأثير الحسابات والمشاكل السياسية في التصنيف الدولي في المؤشر

وهذا ما يظهر جليا في حالة الصراع الاقتصادي ما بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في السنوات الأخيرة، بحيث اثر هذا الصراع بشكل كبير على تقييمات مؤشرات الحرية الاقتصادية للصين، حيث حافظت الصين على نسق تصاعدي في مؤشر الحرية الاقتصادية منذ اكثر من عقد حسب التقارير السنوية لمؤسسة The Heritage Foundation، وخاصة في السنوات الـ5 الأخيرة.

حيث صعدت من تقييم 100/52 في سنة 2016 الى 100/57.4 سنة 2017، ثم 100/58.4 سنة 2019 لتصل بعد ذلك في سنة 2020 الى تقييم 100/59.5 في المركز 103 وفي اعلى فئة الدول المصنفة بأنها "غالبا غير حرة" وقريب جدا من الوصول الى خانة الدول الـ"حرة باعتدال" ، ليتهاوى تصنيف الصين بعد ذلك بفعل الصراع التجاري الواقع آنذاك بين الصين والولايات المتحدة الامريكية لتصبح في المرتبة 158 عالميا وفي خانة الدول الـ"مقيدة اقتصاديا"، بمعدل100/48 في سنة 2022 ، كما تم ازالة "اقليم هونغ كونغ" التابع للصين من تصنيف المؤشر نهائيا، بحجة تحكم الصين في سياساته الاقتصادية ، رغم احتلاله للمركز الاول عالميا لأكثر من عقدين.

ثالثا: تعامل منهجية المؤشر الإنفاق الحكومي الصفري كمعيار

ونتيجة لذلك، قد تتلقى البلدان المتخلفة النمو، ولا سيما البلدان ذات القدرة الحكومية الضئيلة، درجات عالية بشكل مصطنع او غير حقيقي. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحكومات، التي يمكن أن توفر القليل من المنافع العامة إن وجدت، من المرجح أن تحصل على درجات منخفضة على بعض المكونات الأخرى للحرية الاقتصادية (مثل حقوق الملكية والحرية المالية وحرية الاستثمار) والتي تقيس جوانب فعالية الحكومة.

خلاصة الفصل:

تعرفنا خلال هذا الفصل على مفهوم الحرية الاقتصادية واهم الجهات الباحثة فيها والمصدرة لمؤشراتها ، وكذلك اهميتها في النمو الاقتصادي ورفع الانتاجية والتقليل من حدة الفقر ، كما قمنا بدراسة بنية كل من المؤشر السنوي الخاص بمؤسسة فريزر والمؤشر السنوي الخاص بمؤسسة التراث ، واجرينا مقارنة بين كلا المؤشرين مستعرضين مميزات كل مؤشر ونقائصه ، ثم قمنا بإبراز اهم الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية حول العالم والبنية الاقتصادية التي يمتلكونها ، ثم قمنا بدراسة حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية موضحين وجود حالة من الضعف تعم اغلب دول المنطقة ، ثم قمنا بذكر بعض الدول البارزة في المنطقة وحالتها في مؤشر الحرية الاقتصادية ، لنختتم الفصل بذكر ابرز المشاكل المنهجية التي يعاني منها مؤشر الحرية الاقتصادية وجملة من الانتقادات الموجهة لعمل الجهات المصدرة له.

الفصل الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات تقرير مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية في 2022

تمهيد:

شهدت الجزائر انعطافه هامة في تاريخها مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي على مختلف المستويات، و خاصة منها الاقتصادية، كونها سببا في دخول الجزائر عهدا جديدا ، من خلال اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق ،حيث كان هذا النظام وراء فتح العديد من الحريات بعدما كانت الدولة تحتكر كافة قطاعات النشاط الاقتصادي من خلال قطاعها العام، وجاء هذا التحول الاقتصادي لهدف واحد وهو تجسيد الحرية الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد السوق، وتقوم هذه الحرية على مجموعة من المبادئ و الأسس و هي المنافسة التامة و الملكية الفردية و حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وكذا حرية المستهلك في السوق.

وتم تبعاً لذلك وضع العديد من التشريعات الدستورية والقوانين الجديدة التي تصب في سياق هذا التحول بدايةً من إقرار المنافسة الحرة ثم إقرار حرية التجارة والصناعة بدايةً من سنة 1996 من خلال الدستور، ثم تلتها عدة اصلاحات اقتصادية قائمة على اعتماد النظام الحر من ضمان للملكية الخاصة والاعتراف بحرية التجارة والاستثمار والتأكيد على ضمان الدولة المناخ الملائم للأعمال، اضافة الى النصوص والاحكام المتعلقة بالمنافسة الحرة وسيادة المستهلك في السوق.

وبالرغم من التحول الاقتصادي الحاصل والضمانات الاقتصادية والتشريعات التي تم تضمينها ، الا ان هذا التحول الاقتصادي لم يرقى للشكل المطلوب للوصول الى مستوى عالي من الحرية الاقتصادية ، فبالرغم من الاجراءات الشكلية التي كانت تبشّر بانفتاح اقتصادي حقيقي الا ان التحول الحقيقي لاقتصاد السوق لم يكن تحولاً جوهرياً بالمضمون، ما جعل الجزائر تحصد تقييمات ضعيفة مجملاً منذ نشأت مؤشر الحرية الاقتصادية الي يومنا هذا، ونحاول في هذا الفصل معرفة اسباب تأخر الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية، وتحليل المشاكل والسياسات الاقتصادية والإجراءات الخاصة بالجزائر المرتبطة بمجالات الحرية الاقتصادية ، ثم نحاول ابراز اهم المقترحات والتوصيات للرفع من معدل

الحرية الاقتصادية للجزائر للوصول الى نمو اقتصادي حقيقي وتحقيق بنية اقتصادية صلبة ومتنوعة.

المبحث الأول: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في تقرير مؤسسة التراث لمؤشر الحرية الاقتصادي خلال فترة (2017-2022)

الجزائر هي سادس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم. يمثل النفط والغاز ما يقرب من 95 في المائة من عائدات التصدير وأكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا للمكانة الهامة للجزائر في المنطقة كان من الضروري لها ان تحصد مكانة جيدة او مقبولة في المؤشرات العامة للحرية الاقتصادية، الا ان الواقع والتقارير تشير الى عكس ذلك وتضع الجزائر في مراتب متأخرة للغاية عالمياً، ونحاول من خلال هذا المبحث ابراز تقييمات الجزائر في مختلف مجالات الحرية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرة حول المكانة العامة للجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث

قد تحصلت الجزائر في تقرير سنة 2022 لمؤسسة The Heritage على درجة 100/45.8 في المؤشر الإجمالي ، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 167 من اصل 177 دولة يغطيها التقرير وفي المرتبة 13 من بين الـ14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي كذلك في المرتبة 162 من اصل 165 دولة يغطيها مؤشر فريزر بنتيجة اجمالية 10/4.9 على المؤشر، و درجاتها الإجمالية أدنى من المتوسطات الإقليمية والعالمية، وقد تراجعت الجزائر في المؤشر عكس اتجاهها الايجابي في السنوات ال5 السابقة، وهذا بسبب انخفاض الدرجات في حقوق الملكية والصحة المالية، حيث سجلت الجزائر خسارة إجمالية قدرها 0.7 نقطة للحرية الاقتصادية منذ سنة 2017 وتراجعت الى الرتب الوسطى لفئة "مقيدة اقتصاديا". [52]

[52] Terry Miller, Anthony B.Kim , 2022 Index Of Economic Freedom Report , The Heritage Foundation P83-82

واقوى مؤشر للجزائر يكمن في معيار الحرية المالية الذي يحلل مدى استقرار الأسعار والتضخم الحاصل وهو المؤشر الوحيد للجزائر الذي يعتبر اعلى من المتوسط العالمي، لكن بالنسبة لمجالي سيادة القانون ومدى انفتاح الاسواق فمؤشرات الجزائر ضعيفة للغاية.

الشكل رقم (7): المنحنى البياني لمعدل الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال (2017-2022)

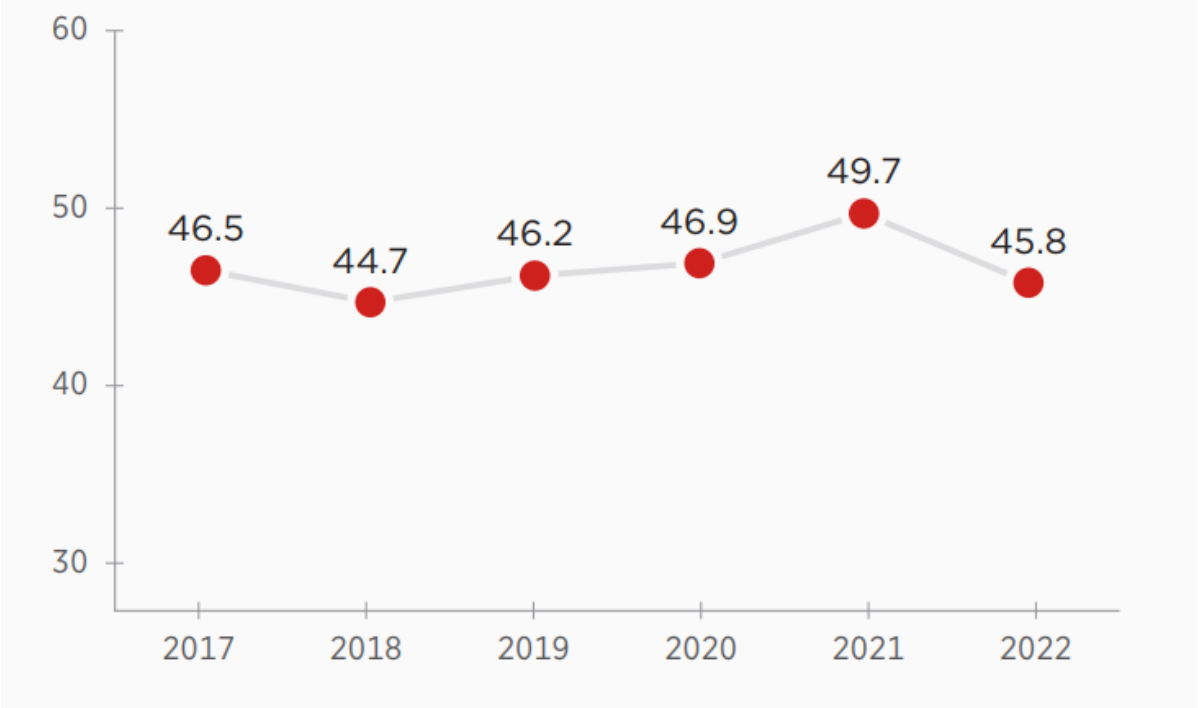

المصدر: تقرير مؤسسة التراث لسنة 2022

ونلاحظ انه خلال الـ5 اعوام الاخيرة بقيت الجزائر في خانة الدول المقيدة اقتصادياً، رغم التقدم الايجابي الحاصل خلال سنوات 2018-2021، والتي شارفت الجزائر خلال سنة 2021 على الخروج منه الى خانة الدول "الغير حرة في الغالب"، لكن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الصعبة، وتراجع مستويات حقوق الملكية، ادى الى تراجع الجزائر من جديد في المؤشر، ومن غير المرتقب ان تشهد الجزائر في الوقت القصير الأجل ارتفاع في المؤشر نتيجة ازدياد معدل التضخم بشكل كبير في الفترة الاخيرة، وعدم وجود سياسات واضحة للتعافي الاقتصادي .

المطلب الثاني: اداء الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022

اولا: في مجال سيادة القانون

شهد تراجعا بسبب صعوبة المعاملات العقارية بحيث تتحكم الحكومة بمعظم العقارات في الجزائر، وكذلك وجود نظام قضائي ضعيف وبطيء بوجه عام وغير واضح ويخضع لضغوط سياسية. يمكن أن تكون إجراءات المحكمة طويلة، ويمكن أن تكون النتائج غير متوقعة، مع مستويات عالية من الفساد والمحسوبية تصيب قطاع الأعمال والقطاع العام لا سيما في قطاع الطاقة، أضف إلى ذلك أن حوالي نصف المعاملات الاقتصادية تتم في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد حققت الجزائر نتائج ضعيفة سواء بالمقارنة بالمستوى الاقليمي او العالمي في كل المكونات الثلاث لهذا المجال (حقوق الملكية 100/27.9، الفعالية القضائية 100/29.7، نزاهة الحكومة 100/30.1).

ثانيا: في مجال حجم الحكومة

نجد ان أعلى معدل لضريبة الدخل الفردي هو 35 %، وأعلى معدل ضريبة على الشركات هو 26 %. ويعادل العبء الضريبي الإجمالي 37.2 % من إجمالي الدخل المحلي. بلغ الإنفاق الحكومي 37.8 % من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبلغ متوسط عجز الميزانية 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. والدين العام يعادل 53.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[53]

ونتائج الاقتصاد الجزائري في هذا المجال هي 100/67.2 في معيار العبء الضريبي، و57.1 في معيار الإنفاق الحكومي، و38.6 في معيار الصحة المالية، وتعتبر هذه النتائج ايضا اقل من المتوسط الاقليمي والعالمي، الا في مجال الصحة المالية حيث تحقق الجزائر نتيجة اعلى من المعدل الاقليمي بـ 2.2 نقطة فقط، وهي بعيدة بالرغم من ذلك

[53] نفس المرجع السابق

على المعدل العالمي البالغ 60.6، ويرجع هذا الى ان نتائج العديد من البلدان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تحقق نتائج متدنية للغاية في هذا المعيار.

ثالثا: في مجال الكفاءة التنظيمية

رغم التحسن الطفيف في بيئة الأعمال لا تزال توجد عوائق بيروقراطية كبيرة ويواجه الباحثون عن عمل سوق عمل مفرط التعقيد وتنظمه الحكومة بشدة، وهناك نقص مزمن في العمالة الماهرة[54] . على الرغم من المشاكل المالية المستمرة الناجمة عن انخفاض الإيرادات من صادرات النفط والغاز، فإن الحكومة تحتفظ بإعانات كبيرة ولكن غير مستدامة للمواد الغذائية المنزلية الأساسية والإسكان والوقود في عام 2021.

ونتائج الاقتصاد الجزائري في هذا المجال كالآتي:

في حرية القيام بالأعمال والنشاط التجاري تحصل على 100/50، في حرية العمل وحقوق العمال تحصل على 51.5، اما في معيار الحرية النقدية فقد تحصل على 100/80.1 وهو اقوى معيار تحصلت عليه الجزائر في كامل المجالات وهو المعيار الوحيد الذي تحصلت فيه الجزائر على معدل أكبر من المتوسط الإقليمي والعالمي، مما يدل على مدى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم بشكل جيد.

رابعا: في مجال مدى انفتاح الاسواق

لدى الجزائر اتفاقان تجاريان تفضيليان نافذان، ويبلغ متوسط معدل التعريفة المرجحة بالتجارة 13.8 %، وقد شهد هذا المجال تراجعا في السنوات الاخيرة بسبب الحواجز التي تعيق التجارة بشكل كبير وتعيق طبقات الحواجز غير الجمركية بشكل كبير التدفقات الديناميكية للتجارة لا تزال السياسات الحكومية مثل القيود المفروضة على مستويات الملكية الأجنبية تحد من الاستثمار الأجنبي، يصعب الوصول إلى الائتمان، كما أن الأسواق

[54] د بضياف عبد المالك، د آمال براهمية ، " تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 12/ العدد 2 ، ص796 ، 2019

المالية الجزائرية تتسم بالتخلف وسيطرة الحكومة على القطاع المالي وسوق الأسهم متخلفة برسملة تقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

والنتائج التي حققتها الجزائر في هذا المجال هي كالآتي:

57.4 في معيار حرية التجارة و30 في معيار حرية الاستثمار و30 أيضا في الحرية المالية، وجميع هذه المعايير اقل من المعدل الإقليمي والعالمي حيث ان مجال انفتاح الأسواق يعتبر ثاني أضعف مجال في الجزائر بعد مجال سيادة القانون حسب المؤشر.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وفق مجالات الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث في 2022:

لفهم أسباب حصول الجزائر على مرتبة متأخرة جدا في التصنيف الدولي للحرية الاقتصادية، وتحصّلها على تقييمات ضعيفة في جميع المجالات، لا بد من دراسة واقع هذه المجالات والمعايير بتمعن لفهم جميع العوامل الموجودة والمعيقات والمشاكل الحاصلة، ثم تحليلها ومحاولة ايجاد حلول ومقترحات وخطوات اولية لتحسين الآداء في هذه المعايير والمجالات.

المطلب الاول: دراسة واقع مجال انفاذ القانون في الجزائر

الفرع الاول: استقلالية القضاء في الجزائر

أكد التعديل الدستور الصادر في مارس 2016 على أهم المبادئ الدستورية التي تؤدي إلى استقلال السلطة القضائية وهو مبدأ الفصل بين السلطات، حيث كرس مبدأ الفصل بين السلطات دستوريا وتكريسه يقتضي منح استقلالية واسعة للسلطة القضائية غبر أن هذا المبدأ الذي أفرد له مكانة هامة هو مجرد مبدأ نظري لا غير، فالتناقض في التعديل الدستوري جلي في العلاقة التي تربط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية حيث أقرت **المادة 156** من

التعديل الدستوري على أن « **رئيس الجمهورية ضامن استقلال السلطة القضائية** » [55]، غير انه تم حذف هذه المادة في الدستور الجديد في نوفمبر 2020 والتأكيد على ان "القضاء سلطة مستقلة والقاضي لا يخضع الا للقانون" من خلال المادة 163 من الدستور، وتم التأكيد على ذلك من خلال اضافة العديد من المواد التي تصب في هذا السياق من المادة 163 حتى المادة 182.[56]

ونصت المادة 180 منه على ان المجلس الأعلى للقضاء هو من يضمن استقلالية القضاء، مع إبقاء رئاسة المجلس موكلة لرئاسة الجمهورية وهو ما ارتكز عليه الكثيرون في انتقادهم نظرا للتداخل الحاصل مسبقا، بالإضافة الى وجود 7 مقاعد في المجلس من خارج سلك القضاء، غير ان التغييرات الحاصلة في الدستور الأخير بالنسبة للقضاة وسلك القضاء بشكل عام ، تعتبر خطوة اولية نحو تعزيز استقلالية القضاء.

غير ان الواقع العملي لا يزال يبرهن على ان القضاء يتعرض الى تحديات خطيرة نتيجة الضغط والاكراه المسلط على القاضي من قبل اطراف ذات نفوذ، وما زالت السلطة التنفيذية تتدخل بشكل كبير على التعيين المباشر للقضاة ، وتقييد وعرقلة سلطة القضاة الإداريين وضعف الدور الإجرائي لهم.[57]

الفرع الثاني: حماية حقوق الملكية في الجزائر

ان الاقتصاد المعرفي حاليا هو الركيزة التي تقوم عليها التنمية، وحتى نتمكن من تحقيقه لابد من مجموعة من المتطلبات أهمها توفير بيئة قانونية، وتشريعية، وتنظيمية ومناخ عام، يضمن حرية وشفافية كاملة في التداول المعلومات بلا عوائق او مشاكل، ويتضمن الجانب القانوني معايير حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تعتبر أحد متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

[55] باديس حمو، بوشراعين حكيمة، استقلالية القضاء في الجزائر بين التعزيز والمحدودية مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة، 2017–2018، ص

[56] دستور الجزائر نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص36

[57] باديس حمو، بوشراعين حكيمة، مصدر سابق ص71–72

وتعتبر براءات الاختراع أداة الأولى لحماية حقوق المنظمات والافراد، الناجمة عن عمليات الاختراع والابتكار في مجالات متعددة كالبرمجيات ونظم التشغيل والأعمال السينمائية والتسجيلات الصوتية والاذاعية، وحقوق المؤلفين والعلامات التجارية، والمجال الصناعي كالصناعات الدوائية وغيرها من الصناعات والمجالات الهامة وحماية السلع التي لا تأخذ شكلا ملموسا ثابتاً كالأفكار والحقائق

ووقعت الجزائر على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، منها:

- اتفاقية باريس 1883 لحماية الملكية الصناعية منذ 1966
- اتفاقية برن 1886 لحماية الأعمال الأدبية والفنية منذ 1972
- اتفاقية مدريد حول التسجيل الدولي للعلامات منذ 1972

كما ضمنت في تشريعاتها الداخلية ، على تلك الحقوق والالتزامات وذلك من خلال الامر 05 المؤرخ في جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والامر رقم 03-07 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، حيث يحمي الاختراعات الصناعية الجديدة الناجمة عن نشاط اختراعي قابل للتطبيق الصناعي. وتدخل هذه التعديلات التي مست حقوق الملكية ، في إطار الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار من جهة، وكجزء من التزامات الجزائر في المفاوضات الجارية حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية كما تعتبر الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ 1975 .

وتوجه للجزائر انتقادات بسبب عدم فعالية نظام حماية الحقوق الفكرية، و هذا لوجود السوق غير الرسمية ، حيث يتم اختراق أغلب البرامج ، ويعاد بيعها بأسعار رمزية مقارنة بسعرها الأصلي[58].

[58] موزاوي عائشة، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار – عرض تجارب دولية –، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، السنة الجامعية 2012/2011، ص204

واحتلت الجزائر المرتبة 42 من بين 45 دولة في حماية الملكية الفكرية سنة 2017 و نجد أن 40% من المسائلات التي وجهت للجزائر في واشنطن تتعلق بحقوق المؤلف، حيث تلقت أكثر من 100 سؤال من طرف الولايات المتحدة، في إطار المفاوضات حول الاتفاق التجاري المرتبط بمسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، فقد صنف التقرير الأمريكي حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائر ضمن قائمة الدول التي يجب مراقبتها في مجال الملكية الفكرية.

وجاء ذلك رغم مطابقة القوانين الجزائرية للمعايير الدولية في مجال حماية الملكية الفكرية، فضلا عن أن الجزائر طر فعال في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة القرصنة، والغش وحماية حقوق الملكية الفكرية على الانترنت.[59]

وبالمجمل سعت الجزائر الى تحقيق قدر معين من الحماية لحقوق الملكية والملكية الفكرية، وهذا عن طريق إصدارها لبعض القوانين الخاصة بحماية براءات الاختراع وكذا حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، لكنها غير فعالة نتيجة انتشار عمليات التقليد والانتهاكات المختلفة لأشكال حقوق الملكية.

الفرع الثالث: قوة حماية المستثمر في الجزائر

اما في جانب حماية حقوق المستثمر فيعتبر مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات في الجزائر من أهم المبادئ التي كّرسها المشّرع الجزائري في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، وهو ما يظهر من خلال شمول مجال تطبيق قانون الاستثمار على كل من المستثمر الوطني والأجنبي، وعدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث الاستفادة من الضمانات والمزايا المتعلّقة بالاستثمار.

لكن في المقابل، هناك العديد من القيود والعقبات التي تعيق من فعالية مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية كمنع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية، وإلزامه بضرورة تبني أسلوب الشراكة الدنيا مع الطرف الوطني

[59] د عمارة مسعودة، حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكري في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15/ العدد 21، بتاريخ 2019، ص139-140

للسماح له بالاستثمار في مجال شراء وبيع المنتجات وفي القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي وذلك عكس المستثمر الوطني الذي يحق له الحصول على الملكية الكاملة للمشروع الاستثماري، يضاف لها مجموعة من القيود الأخرى التي تعتبر مساساً بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة المكّرس لصالح المستثمر الأجنبي، كتقييد لجوء الاستثمارات الأجنبية للتمويل الأجنبي بموافقة الحكومة، وإلزام المستثمر الأجنبي بضرورة الحصول على رخصة من الحكومة فيما يخص أي تنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى .[60]

الفرع الرابع: نزاهة الحكومة في الجزائر

يحلل هذا المعيار مدى انتشار أشكال من الفساد السياسي وممارسات مثل الرشوة ، الابتزاز، المحسوبية، المحاباة ، المحسوبية ، والاختلاس، و الكسب غير المشروع، ومن التقارير الدولية التي تبحث في هذا النقاط تقرير "مؤشر مدركات الفساد العالمي" التي تشرف عليه منظمة الشفافية الدولية، وتعتبر نتائج الجزائر في هذا المؤشر في مكانة ضعيفة.

فقد حققت الجزائر في تقرير سنة 2021 المرتبة 117 من اصل 180 دولة وبتقييم 100/33 الذي يعتبر تقييم منخفض للغاية [61]، وقد تراجعت الجزائر بـ13 مرتبة عن تقرير العام الماضي وبـ3 نقاط في المؤشر، ونقاط الجزائر تعتبر ادنى من المتوسط الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 100/39 وتأتي في المرتبة العاشرة عربيا. [62]

ويؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار وعل قرارات المستثمرين وتخوفهم من بيئة الأعمال التي سوف يجسدون فيها استثماراتهم والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة، كما انه يؤثر على الدولة من خلال زيادة تكلفة المشاريع وإضعاف جودتها.

---

[60] د. أسياخ سمير، مكانة مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر: بين التكريس والتقييد، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد 7 العدد 01 (2021)، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية –، 248

[61] موقع منظمة الشفافية الدولية:
https://www.transparency.org/en/cpi/2021

[62] تقرير منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2020، ص18

وللحفاظ علي الموارد المالية للدولة يتوجب إعمال الحوكمة التي تعد من احسن الآليات لمكافحة ظاهرة الفساد، حيث تهدف الى التقليل من المخاطر وذلك من خلال تكثيف الرقابة والمساءلة خاصة في مجال الصفقات العمومية وتحسين كفاءة الجهاز الاداري في قطاع الضرائب والجمارك وإعمال سيادة القانون.[63]

المطلب الثاني: دراسة واقع مجال حجم الحكومة في الجزائر

الفرع الأول: العبء الضريبي في الجزائر

إن معدل العبء الضريبي يعكس جملة ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع كما تسعى النظرية العامة للعبء الضريبي للكشف عن صيغ الإخضاع الضريبي الذي تتقلص معه آثار التغييرات التي تشوه الحياة الاقتصادية والاجتماعية خدمة لتحقيق الفعالية.

وارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة "الضرائب على الدخل والأرباح" سنويا، حيث ارتفعت بحوالي ثلاثة أضعاف خلال فترة 2010 و2017 لترتفع بذلك نسبة مساهمتها في إجمالي إيرادات الجباية العادية من 41.78% سنة 2010 إلى 43.28% سنة 2017، ويرجع هذا الارتفاع في إيرادات الضرائب المباشرة المتكونة أساسا من ضريبة الدخل الإجمالي وخاصة زيادة حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات والضريبة على أرباح الشركات.

ويمكن توضيح تطور حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات من خلال التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية برضوخ الحكومة لمطالب العمال وبالتالي زيادة الأجور والمرتبات مما مهد لاتساع الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي، وبالتالي الزيادة في حصيلتها ونسبة مساهمتها العالية في إجمالي الضريبة

[63] بوسته جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، سنة 2020، العدد 2 مجلد 7

على الدخل الإجمالي (الضرائب المباشرة)، كما أن هذا الصنف يخضع لنظام الاقتطاع من المصدر وهو ما لا يترك أي مجال للتهرب الضريبي.

إن معدل العبء الضريبي في الجزائر والذي يعتمد على إجمالي الإيرادات العامة منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لم يتجاوز 17.88% هي تقدر في المتوسط بنسبة 16.93% خلال الفترة 2010-2017 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل الأمثل، او السائد في الكثير من الدول كالدول الصناعية الكبرى لا يقل عن 27% وعليه فعدم مردودية النظام الجبائي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني وذلك راجع لعدة عوامل أهمها[64]:

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية؛
- ضعف الاقتطاعات الضريبية لانخفاض الدخل الفردي وانتشار الغش والتهرب الضريبي.
- اتساع حجم قطاع الاقتصاد الغير رسمي في الدولة وعدم خضوعه للضريبة، رغم مردوده الضخم
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤثر سلبا على حجم الحصيلة الضريبية.
- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية للحصيلة.

وقد عدل قانون المالية 2022 السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة.

[64] بوبكر نبق، أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري- الضرائب المباشرة نموذجا -، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 01 – 2020، جامعة عمار ثليجي – الاغواط ص137-138

وتحدد الضريبة على الدخل على ستة مستويات، حيث تم اعفاء الفئة التي دخلها ما بين 20 ألف الى 30 ألف دينار كلياً من الضريبة على الدخل، ثم المستويات التي تأتي اعلى منها تخضع للضريبة ابتداء من 23% وصولا الى اعلى مستوى للضريبة (الدخل الذي يزيد عن 320 ألف دج شهريا) يخصع للضريبة في حدود 35% من الدخل.[65]

وتختلف نسب الضريبة على ارباح الشركات حسب النشاط، حيث ان معدل الضريبة بالنسبة لأنشطة انتاج السلع تصل الى 19%، اما بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار فتصل الى 23%، اما بالنسبة للأنشطة الاخرى فتصل الى 26% والتي تعتبر اعلى نسبة للضريبة على مداخيل الشركات الأجنبية.

تعتبر ظاهرتا الغش والتهرب الضريبيين من أبرز المشاكل التي واجهها ولا يزال يواجهها النظام الضريبي الجزائري، حيث إن غياب فعالية النظام الضريبي يؤدي إلى حرمان الدولة من إمكانات مادية ضخمة كفيلة بتغطية العجز المزمن الحاصل في ميزانية الدولة سنويا، وهذا نتيجة انخفاض إيراداتها العامة بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وتراجع أيعار البترول؛ ومنه انخفاض إيرادات الجباية البترولية.

وفي هذا السياق كشف مجلس المحاسبة أن الجزائر خسرت ما يعادل 1000 مليار دينار جراء التهرب الضريبي منذ 2001إلى غاية ،2011 بمعدل 200 مليار دينار سنويا، إضافة إلى إعادة جدولة الضرائب، وتأخر التحصيل أيضا.[66]

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في الجزائر

يعد الإنفاق الحكومي احد اهم ادوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني، فهو يعتبر من أسرع وانجع الأدوات المالية في التعامل مع حالة

---

[65] aps.dz/ar/economie/119335-2022-01-04-18-41-09#:~:text=202022%20المالية%20قانون%20قبل%20المطبق%20عل،الضريبة%20نسبة%20حساب%20وبعد.

[66] فاتح أحمية، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 2010–2014، مقال جامعي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ص88

الاقتصاد من خلال سياستي الانكماش او التوسع اي زيادة الإنفاق او كبحه، ونتيجة للبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين اثر ارتفاع أسعار النفط أخذت الحكومة تتوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ونتيجة ارتباط الإنفاق العام بأسعار النفط كونه المورد المالي الأساسي لمداخيل الجزائر نلاحظ انه كلما ارتفعت اسعار النفط زاد الانفاق الحكومي واذا انخفضت انخفض الانفاق الحكومي، وعلى الرغم من التطور الذي شهده الانفاق الحكومي في الجزائر الا ان الحكومة لم تستطيع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق حتى يكون لهذا الانفاق انتاجية وقد بلغ حجم الانفاق الحكومي خلال السنوات الثلاث الاخيرة 37.8%.

ولقد اظهرت نتائج التحليل القياسي ان الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يقدر بـ29% خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1973إلى سنة 2019، بينما بلغ المتوسط الفعلي لهذه الفترة حوالي 38%، وهذا يعني أن الإنفاق العام في الجزائر يعمل في طور غير كفء، وبالتالي فهو لا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحديداً خلال السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام في الجزائر لا يعمل في طور الكفاءة ولا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فإنه لابد من اتباع سياسة لترشيد النفقات وتبني سياسات اقتصادية أخرى غير الزيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي.[67]

الفرع الثالث: صحة الموازنة المالية في الجزائر

تعد سياسة الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، تسعى السلطات العمومية من خلال السياسات العامة المستهدفة، الى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة، وتعالج من خلالها العجز الحاصل في الموازنة.

[67] مختار رنان، حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973–2019)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، 2019، ص60

وغالبا ما تلجأ الحكومات لسد عجز الموازنة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة بديلة أو مكملة، وعادة ما تلجأ إلى تمويل العجز عن طريق الدين الحكومي (الدين العام) الذي أصبح ظاهرة عالمية مقبولة إلى حد معين وفق ضوابط محددة. ولأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة، فهو معرض على الدوام للصدمات الخارجية على غرار الصدمة النفطية للنصف الثاني من سنة ،2014 وما أفرزته من أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة[68].

كما ان بقاء الاقتصاد الجزائري اسير لمورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات، مما جعل مؤشراته الاقتصادية الكلية تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كرصيد موازنتها العامة التي أصبحت تسجل عجوزات خاصة بعد تراجع إيرادات الجباية البترولية، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم خصوصا في الفترة الأخيرة.

بالرغم من بقاء العديد من الدول النفطية وفي مقدمتهم الجزائر في حالة فائض في الموازنة العام لسنوات طويلة، فخلال فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كان الفائض الجاري هو السائد في الجزائر والعديد من الدول النفطية الا انها لم تستغل بالشكل الكافي لتطوير بينة الاقتصاد من خلال الاستثمار والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. [69]

وعرفت النفقات العامة في الجزائر تزايدا متسارعا ولاسيما في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تفاقم في عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية إثر تراجع أسعار البترول، مما استدعى توفير التمويل الضروري لمعالجة هذا العجز من خلال مصادر التمويل الداخلي (الدين العام الداخلي)، سواء عن طريق البنك المركزي من خلال عملية الإصدار النقدي، أو إصدار سندات حكومية.

[68] عاشور يوسفي، إسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 13/ العدد 03، 2020، ص 316

[69] د عبد الرزاف الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام " دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1997 ص123

ويؤدي تمويل العجز بهذه الآلية على الأقل نظريا إلى ارتفاع حجم تراكم الدين العام الداخلي، غير أن شدة هذا التأثير وديمومته مرتبطة عادة بالخصائص الهيكلية للاقتصاد.

وتواجه محاولات الجزائر لسدّ عجز موازنة 2022 مطبات كثيرة، حيث يعرقل تعاظم حاجيات التمويل لتغطية النفقات الجديدة والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والاستثمارات ومخصصات الدعم خطط الحكومة التي تعلق آمالا على استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام.

ويتوقع مشروع قانون الموازنة العامة للعام المقبل عجزا تاريخيا يفوق أربع تريليونات دينار (30 مليار دولار) نتيجة ارتفاع النفقات بأكثر من نمو الإيرادات.

وتشير الوثيقة إلى أن الإيرادات الإجمالية للسنة المالية المقبلة ستبلغ 43 مليار دولار، بينما المصروفات الإجمالية تصل إلى قرابة 74 مليار دولار.

وخصصت في الموازنة الجديدة أكثر من 14.6 مليار دولار لبند الدعم، بينما قدمت حوافز وإعفاءات للمستثمرين الشباب ورواد الأعمال من أجل دعم مشاريعهم الناشئة بهدف خفض مستويات البطالة المرتفعة.

وتطبق الجزائر سياسة الدعم منذ عقود، وتتحمل الدولة الفارق بين سعر تسويق المنتجات واسعة الاستهلاك وقيمتها الحقيقية، إضافة إلى دعم قطاعات السكن والوقود وذوي الاحتياجات الخاصة والأسر محدودة الدخل.

ويعتبر عجز الموازنة العامة للسنة المقبلة الأكبر في تاريخ الجزائر بعد أن كان في حدود 22 مليار دولار في موازنة السنة الجارية نتيجة جائحة كورونا والأزمة النفطية التي رافقتها[70].

ويعاني اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز)، إذ تشكل مداخيل الطاقة حوالي 94 في المئة من الصادرات، في حين لم تحقق بعد الصناعات التحويلية الصغيرة في البلاد إنتاج بدائل كافية.

[70] alarab.co.uk/اتساع-عجز-موازنة-2022-يعظم-التحديات-المالية-أمام-الجزائر

وبلغ متوسط عجز الميزانية حسب تقرير الحرية الاقتصادية الاخير 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. والدين العام يعادل 53.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: دراسة واقع مجال الكفاءة التنظيمية في الجزائر

الفرع الأول: حرية اداء الأعمال في الجزائر

يعتبر تقرير سهولة اداء الأعمال التي تشرف عليه مجموعة البنك الدولي من اكثر التقارير تفصيلا وتدقيقا في هذا الجانب بالنسبة لمختلف الدول ، كما يترابط بمعايير حرية اداء الأعمال في عدة مؤشرات ومكونات خاصة المؤشرات الأربع الأولى من تقرير سهولة اداء الأعمال والتي تتضمن (مؤشر بدء النشاط التجاري ، ومؤشر الحصول على الكهرباء ، ومؤشر تسجيل الملكية ، ومؤشر الحصول على تراخيص البناء) ، ويحتوي مؤشر سهولة اداء الاعمال بالكامل على عشر مؤشرات رئيسية هامة.

و جاء ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال في المرتبة 157 عالميا من بين اقتصاديات 190 دولة خلال سنة 2020 ، وبنتيجة آداء 100/48.6 محافظةً على مركزها في 2019 وبعدما كان ترتيبها 166 عالميا خلال سنة 2018، و156 عالميا خلال سنة 2017، وهي اذاً من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توافر مناخا جذابا للاستثمار[71] بالنظر إلى عوامل عديدة تظهر من خلال مؤشرات الجزائر في التقرير:[72]

1-مؤشر بدء النشاط التجاري: يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع، من خلال استقراء جدول الترتيب[73] يمكن لنا القول إن الجزائر لم تشهد أي تحسن في هذا المؤشر بل

[71] بكطاش فتيحة، بوعزازة أحلام ، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 5/10 ، أكتوبر 2020 ص331

[72] https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria

[73] https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings

بالعكس عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة، يعود ذلك إلى إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك، حيث تحتل الجزائر المركز 152 في ترتيب الدول من حيث هذا المؤشر بمعدل 78% بالنتائج الموضحة في الجدول التالي:[74]

المؤشر	الجزائر	اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	أفضل المؤديين اجمالا
عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل إحدى الشركات	12	6.5	4.9	1(دولتين)
الوقت (أيام)	18	19.7	9.2	0.5 (نيوزلندا)
التكلفة (% من دخل الفرد)	%11.3	%16.7	%3	00 (دولتين)
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من دخل الفرد)	00	8.9	7.6	00 (120 اقتصاد)

2-استخراج تراخيص البناء: [75]يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر يسودها صعوبة في استخراج تراخيص البناء، خاصة من حيث تكلفة الاستخراج، ورقابة جودة البناء فيها بحيث تحتل المركز 121 عالميا بنتيجة 100/65.3، وتتوضح نتائج الجزائر من خلال الجدول الآتي: [76]

[74] https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_sb
[75] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits
[76] https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_dwcp

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد الإجراءات المطلوبة للحصول على ترخيص لبناء مستودع	19	15.7	12.7
الوقت (أيام)	131	123.6	152.3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.5	4.4	1.5
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	12	12.5	11.6

3- مؤشر الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، ونجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلة إجراءات الحصول على الكهرباء يقع ترتيبها في الرتبة 102، وبمعدل جيد هو 100/72.1 وتظهر نتائجها خلال الجدول الآتي: [77]

المؤشر	الجزائر	اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	أفضل المؤديين اجمالا
عدد الإجراءات	5	4.4	4.4	3(28 دولة)
الوقت (الأيام)	84	63.5	74.8	18 (3 دول)
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.96	6.419	0.61	0.0 (3 دول)
مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)	5	4.4	7.4	8 (26 دولة)

[77] https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ge

3-مؤشر تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، ونجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث صعوبة إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها ومؤشر نوعية نظام إدارة الاراضي، وتحصلت الجزائر على تقييم 100/44.3 وترتيب 165 عالمياً.

4-مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس ونجد ان الجزائر في مركز متأخر حدا من هذه الناحية فهي في المرتبة 181 من أصل 190 دولة، وبتقييم ضعيف للغاية 100/10.

5- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحكومة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة ونجد ان الجزائر في مركز متأخر جدا في هذه الناحية كذلك، كون الشركات المدرجة في البورصة هي خمس شركات فقط ولديها ضعف في التعامل والتعاطي مع المستثمرين الاقلية، وتحصلت الجزائر على ترتيب 179 بتقييم 100/20 في هذا الجانب.

6-مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب واحتلت الجزائر المركز 158 عالميا في هذا المؤشر مما يدل على ضعفها في هذا الجانب، حيث يمثل اجمالي سعر الضريبة حوالي 66 بالمئة من اجمالي الربح لهذه الشركات.

7-التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر السلع المتبادلة تجاريا، وتضم كل من عمليات الاستيراد والتصدير، المدة الزمنية المستغرقة وكذا تكلفة كل منهما، وتحتل الجزائر المركز 172 من اجمالي 190 دولة وبتقييم 100/38.4.

8-إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية وتحتل الجزائر المركز 113.

9-تسوية حالات الإعسار: يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم . وإجمالا فان تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي وتحتل الجزائر المركز 81 في هذا المؤشر بتقييم 100/49.2.

وبشكل عام واعتماداً على النتائج السابقة يمكننا القول ان الجزائر ان اداء الجزائر في حرية القيام بالأعمال ضعيفة في العديد من المؤشرات الا انها مقبولة في معايير بدء النشاط التجاري والحصول على الكهرباء، وأكثر ما يؤخر الجزائر في هذا الجانب هي العراقيل الإدارية والبيروقراطية المفرطة في الإجراءات والتعاملات.

الفرع الثاني: حرية العمل في الجزائر

تقاس حرية العمل في كل بلد عبر مجموعة من العوامل الاساسية التي تبيين وضعية سوق العمل في هذا البلد وتحدد في الغالب بالنقاط الآتية:

- الحد الأدنى للأجور.
- لوائح التوظيف والطرد.
- المفاوضة الجماعية المركزية حول سياسات العمل والأجور.
- أنظمة الساعات (لوائح التشدد في ساعات العامل).
- تكلفة فصل عامل (تكلفة متطلبات الاخطار المسبق، ومكافئة نهاية الخدمة).

إن الحد الأدنى للأجور يتفاوت من دولة لأخرى، وبالرغم من تقارب الدول العربية من حيث الإمكانات الاقتصادية ومعدلات النمو، وأن كان بعضها يعتمد كلية على النفط في

تمويل الإيرادات العامة كالجزائر. والتي جاءت في آخر الترتيب العربي (180دولار) بعد مصر، بالرغم من كونها دولة نفطية، ويفترض أن تحظى بمعدلات أجور أكبر، كما هو الحال بالنسبة لليبيا (340 دولارا)، والعراق (300 دولار)، بينما نرى أن لبنان تحقق حدا أدنى للأجور يصل إلى (450 دولارا) شهريا وهو أكبر أجر، ثم فلسطين والمغرب، ثم الأردن بقيم تفوق (300 دولارا) بالرغم من أنها لا تملك عوائد نفطية. ويعد هذا أحد أوجه عدم العدالة في الأجور بالجزائر[78].

ونلجأ عادة لتقييم الأجور بإحدى العملات الصعبة كأسلوب للتعبير على قيمتها الحقيقية، نتيجة للثبات النسبي لهذه العملات، وذلك من أجل الحكم على مدى عدالتها.

وقد اخذ الحد الأدنى للأجور في الجزائر مقيما بالدولار للسنوات من 2001 حتى 2013 بالتزايد بوتيرة معتدلة تماشيا مع الزيادة في قيمته بالدينار، نتيجة الاستقرار النسبي للدولار مقابل الدينار، حيث كان سنة 2001 يساوي 8000 دج وارتفع تدريجيا حتى وصل سنة 2012 الى 18000 بينما وبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 ،أخذت قيمة الدينار تتهاوى، بينما بقيت الزيادة في الحد الأدنى للأجور معدومة، منذ سنة 2012 إلى 2020 ، مما أثر على قيمتها بالدولار، و التي اتخذت منحى عكسيا، حيث أخذت تنخفض بوتيرة متسارعة، فنجد في سنة 2012 كان الحد الأدنى للأجر بالدينار 18000دج يقابله 232 دولار وبقي يتراجع حتى بلغ 146 دولار سنة 2019 بالرغم من ثباته بالدينار (18000دج).

وبعد الزيادة التي اعتمدتها الحكومة سنة 2020 – بإلحاح من النقابات والعمال – حيث أصبح الحد الأدنى للأجور مساويا لـ: 20000 دج، وتبدو الزيادة مقبولة نوعا ما، إلا أنه عند تحويلها للدولار نجدها تساوي 151.26 دولار، أي أنها بكثير مما كان يتقاضاه سنة

[78] صليحة بوصوردي، دراسة نقدية لمدى عدالة الأجور بالجزائر، والممارسات العملية لإرسائها، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08 العدد 02 سنة 2021، جامعة باتنة 1، ص447

2012 أين بلغ 232.11 دولار، وهذا ما يدل على تهاوي القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ويؤكد في الوقت ذاته عدم عدالة الأجور بالجزائر.[79]

وقد تحصلت الجزائر على مؤشرات ضعيفة في هذا الجانب في تقرير مؤسسة فريزر للحرية الاقتصادية لسنة 2021، فقد كان معدلها العام في حرية العمل 10/5.65، ففي الحد الأدنى من الاجور تحصلت على معدل 5.57، وفي لوائح التوظيف والطرد تحصلت على 5.03، وفي المفاوضة الجماعية والمركزية تحصلت 6.52، وفي مؤشر تنظيم ساعات العمل حصلت على 6.0، اما في تكلفة فصل عامل (تكلفة متطلبات الاخطار المسبق، ومكافئة نهاية الخدمة) فقد تحصلت على معدل جيد الى حد ما وهو 7.76.

إن نظام الحوافز والتعويضات لا يتميز بالفعالية الكافية لتحريك الدافعية، وتوجيه السلوك وتحقيق الرضا الوظيفي، حيث يتعلق القصور في هذا النظام بالمرونة والتجديد ومقارنة بما هو موجود في العالم، فالجزائر مازلت تعاني من تأخر في نظام الحوافز والتعويضات سوآء المادية أو المعنوية ومازالت تطبق ممارسات تقليدية ثابتة وغير مرنة. وبعد اتجاه الجزائر نحو تطبيق سياسة التقشف وتقليص النفقات، تذيل متوسط ما يتقاضاه الموظف الجزائري الترتيب العربي.[80]

الفرع الثالث: الحرية النقدية في الجزائر

تتطلب الحرية النقدية عملة مستقرة وأسعاراً يحددها السوق. وسواء كان الأشخاص الأحرار اقتصاديا رجال أعمال أو مستهلكين، فإنهم يحتاجون إلى عملة ثابتة وموثوقة بمثابة وسيلة للتبادل ووحدة حساب ومخزن للقيمة؛ فمن غير الحرية النقدية، يصعب إنشاء قيمة طويلة الأجل أو تكديس رأس المال.

100/80.1 وهو اقوى معيار تحصلت عليه الجزائر في كامل المجالات وهو المعيار الوحيد الذي تحصلت فيه الجزائر على معدل أكبر من المتوسط الإقليمي والعالمي، مما يدل

[79] نفس المرجع السابق ص 448

[80] د. سعيدي طارق، لعريبي سارة، واقع الممارسات الإدارية الحديثة في إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03 العدد 01 – 2019، ص207

على مدى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم بشكل جيد، فبالرغم من التذبذبات التي احدثتها الازمات النفطية الا ان الاقتصاد الجزائري كان متماسك بشكل عام ولم تصل الجزائر الى معدلات خطرة من التضخم طوال العقدين الفائتين.

فعقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8% سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016، ثم بدأت معدلات التضخم في التعافي بداية من 2017 اين تراجعت الى 5.6% ثم 4.3% في 2018 ليبلغ 1.95% في 2019 ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية[81]، الا انه من المتوقع ان يصل معدل التضخم نهاية سنة 2022 الى ما يفوق 10% ، فوفقا لمحافظ البنك فإن معدل التضخم في اكتوبر 2021 هو 9.2%، ويأتي هذا نتيجة الى تآكل احتياطي الصرف في السنوات الماضية، وعجز الموازنة العامة بحوالي 42 مليار دولار في سنة 2022، وضعف الاستثمارات.

وتعد مخاطر تقلبات أسعار النفط من أهم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي والسلامة المالية ولكن الأمر مختلف في الجزائر فلا أزمة 2008 ولا صدمة 2014 كان لها تأثير معنوي على القطاع المالي وذلك نتيجة للمستوى المنخفض للاندماج التجاري والمالي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وهو ما يحميه من الصدمات الخارجية أي تقلبات أسعار النفط وذلك بالرغم أن صادرات هذا الأخير تمثل تقريبا كل صادرات الجزائر وثلثي الإيرادات المباشرة للدولة وبالتالي يصبح الخطر المرتبط بقطاع المحروقات عامة والنفط خاصة على الاستقرار المالي هو خطر التركيز والاعتماد الكلي على عائداته.[82]

إن الجزائر من العقود الماضية اعتمدت بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي وانتهجت سياسة تدعيم الأسعار والمحافظة على استقرار الأسعار، وخاصة المواد الغذائية والفلاحية، الا ان هذه السياسة تبقى تشكل

[81] ادبوب سارة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2 العدد 2، 2021 ديسمبر، جامعة الجزائر 3، ص44

[82] نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014–2020)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2021/2020، ص63

خطورة على تماسك الاقتصاد نتيجة التقلبات التي تحدث في اسواق النفط بشكل دوري، أما السياسة النقدية فكان تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار، ومنه على الجزائر المزج بين السياستين وإعطاء دور أكبر لسياسة النقدية.

المطلب الرابع: دراسة واقع مجال انفتاح الأسواق في الجزائر

الفرع الأول: حرية التجارة الدولية في الجزائر

تبنى المشرع الجزائري مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ تعديل الدستور في سنة 1989 بحيث اتضح تخلي المشرع الجزائري عن احتكار الدولة لهذا النشاط من خلال نص المادة تسعة عشرة من الدستور "تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة، يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها " وتأكد تبني هذا المبدأ أكثر من ذلك من خلال نص المادة سبعة وثلاثون من دستور 1996 الذي يقضي بـ " حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون". [83]

الا انه في الجانب الفعلي والإداري لواقع التجارة الخارجية نرى ان الجزائر ما زالت مقيدة بعدة قيود إدارية وقانونية وجمركية تمنع التبادل التجاري الحر بين الدول، وامكانية ولوج العديد من السلع والخدمات الى السوق الجزائرية، وهو في الأساس ما عطّل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة حتى يومنا هذا، ورغم مروره بعدة جولات من المفاوضات منذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة الى يومنا هذا وصلت الى 12 جولة من المفاوضات والنقاش حول متطلبات الانضمام من مختلف الجوانب.

ويعتبر بقاء الجزائر خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة امر سلبي للغاية للاقتصاد الجزائري، حيث أنها ستجد نفسها في عزلة عن العالم الخارجي، وبالتالي تصبح غير قادرة على ضمان تبادلها التجاري وتعاملها مع بقية الدول، وذلك بسبب المصاعب التي تواجهها

[83] بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح، التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص68

والتي تكون بمقدرتها التصدي لها، حيث يعتبر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة امر هام للغاية ويعطي للدول النامية منافع عديدة على المدى الطويل من بينها: [84]

- زيادة امكانية ارتفاع صادرات الدولة الى الاسواق المتقدمة
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، كما أن تجارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات متعددة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الدول النامية، وذلك ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الخام ومن ثم على مستوى المعيشة.
- رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية من الأعمال الأدبية والمؤلفات.

كما ان ضعف التبادل التجاري الحاصل في الجزائر سيسبب ضعف كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية وهو ما يظهر من خلال المؤشرات التالية: [85]

- الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من التبعية للاقتصاد العالمي، اذ تراوحت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمال (درجة الانكشاف الاقتصادي) ما بين 0.39% و0.68% خلال الفترة المدروسة 1980-2015.
- ضعف مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية، اذ لم يصل الى مستوى 1% على طول الفترة 1980-2015.

[84]شحاب نوال، إثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في االعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سنة 2010/2009 ص140

[85]د. مناصري يحي، د مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1، افريل 2020، ص844

- تشهد الفترة الحالية ومنذ سنة 2015 معدلات تغطية الصادرات للواردات منخفضة بسبب الأزمة التي تعرضت لها أسعار النفط العالمية، حيث شهدت السنوات الثلاث الأخيرة أسوء معدلات تغطية عرفها الاقتصاد الجزائري بلغت (0.67 ،0.75،0.60) للسنوات (2015-2016-2017) على التوالي.
- بينت التغيرات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الذي يعرف اختلالات تجعله شديد الحساسية للازمات في الأسواق العالمية، وتحت تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ونلاحظ من خلال التركيبة السلعية للصادرات خلال العقود الماضية ان الاقتصاد الوطني هو رهين لقطاع وحد وهو قطاع المحروقات وذلك لنسبته المرتفعة في جانب الصادرات أين تتراوح نسبة مساهمته ما بين 93 و98 % من الصادرات الجزائرية، في حين أن القطاعات
الأخرى تبقى نسبتها ضئيلة وضئيلة جداً، إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة وكذا الدعم المقدم من طرف الدولة، ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى عدة أسباب حالت دون تحقيق الهدف المنشود، وهو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، نذكر منها:[86]

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتصدير، زيادة إلى ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموضعهم في الأسواق الخارجية.
- غياب الثقافة التصديرية لدى أصحاب المؤسسات، وتركيزهم على السوق الوطني فقط.

[86] عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، السنة الجامعية 2019/2018 ص291

- غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي، وهذا راجع إلى ضعف ميزانية البحث والتطوير.
- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المقاييس العالمية المطبقة في الأسواق الدولية.
- التداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، مما صعب من عملية التقييم والوصول إلى الأهداف المنشودة.

يعتبر ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات نقطة ضعف الاقتصاد الوطني مما يستوجب الأخذ بمساع استباقية على المستوى المحلي من طرف المؤسسات، والقدرة على التأقلم السريع في التطورات الجديدة التي تميز الاقتصاد العالمي وعلى القدرة على المنافسة، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة على اختراق الأسواق الدولية. وهذا التحدي يستوجب:[87]

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية.
- اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها.
- تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

وحسب تقرير مؤسسة فريزر للحرية الاقتصادية سنة 2021 فإن الجزائر تحقق مستوى ضعيف للغاية في مؤشرات حرية التجارة الدولية، بحيث تحقق الجزائر نتيجة إجمالية في هذا المؤشر تصل الى 10/2.55، ولعل الجانب الوحيد الذي حقق مستويات مقبولة هو جانب التعريفات الجمركية ، حيث تحصلت على تقييم 10/6.87، فنسبة الايرادات من الضرائب من مجموع التجارة هي 2.28% وهو معدل جيد بتقييم 10/8.84، اما متوسط التعرفة الجمركية فيصل الى 18.9% ، وبتقييم 10/6.22، ولعل هذا الجانب ايضا قد يشهد تراجع في التقرير القادم، نتيجة فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية بشكل غير مدروس ثم الغاؤها في وقت لاحق، والى انه لم يتم ضبط القوانين الجمركية في هذا الجانب بشكل نهائي بعد.

[87] نفس المرجع السابق، ص291

اما في جانب الحواجز التجارية التنظيمية فقد حققت الجزائر نسبة ضعيفة هي 10/2.25، نتيجة ارتفاع حجم حواجز الاستيراد المخفية او الغير جمركية وضعف الالتزام بالاستيراد والتصدير.

بينما كان اضعف مؤشر هو الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء والذي يمثل ظاهرة سلبية للغاية لم تجد حلاً حقيقياً او رادعاً من السلطات الرسمية لحد الان، ولا يخفى على أحد أن هناك فجوة كبيرة ومتزايدة تصل الى 36% بين أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار في السوقين الرسمي وغير الرسمي، و تدهور الدينار في السوق الموازية ما هو إلا صورة تعكس القيمة الحقيقية للعملة الجزائرية ودليل يكشف أن القيمة الرسمية المحددة لهذا الدينار لا تعبر عنه بتاتًا، وقد تحصلت الجزائر في هذا الجانب على تقييم صفري (10/0) نتيجة هذه الهوة الكبيرة .

الفرع الثاني: حرية الاستثمار في الجزائر

تقوم هيئة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بإصدار تقرير سنوي حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته واتجاهاته عبر مختلف أنحاء العالم وذلك منذ سنة 1991.

وتصنف من خلاله مختلف دول العالم حسب أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة اليها والصادرة منها، بالإضافة الى حجم الاستثمارات الأجنبية الجديدة التي تولي لها أهمية كبيرة، كما تتبع من خلاله اتجاهات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتخذها مختلف الدول سواء المتعلقة بتسهيل تدفقات الاستثمار او عرقلته.

ويعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عددا من التصنيفات يستخدمها في تقاريره السنوية، من اجل معرفة مدى أهمية توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن ان

تساعد المستثمرين وأصحاب السياسات في بناء قراراتهم الاستثمارية عليها، ومن هذه التصنيفات نجد:[88]

أولا: تصنيف الدول من خلال مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:

ويعبر هذا المؤشر عن مدى نجاح الدولة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقيس حصة البلد من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليه من الخارج مقارنة بحصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويقسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانيات كالآتي:

- مجموعة الدول السباقة: اي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانيات المرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانيات: اي الدول ذات الآداء منخفض وامكانيات مرتفعة.
- مجموعة الدول اعلى من الإمكانيات: اي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانيات المنخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانيات منخفضة.

وصنفت الجزائر سنت 2014 بناءً على تقاطع مؤشر الأداء والامكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانيات المرتفعة.

ثانيا: تصنيف الدول حسب مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة اليها

بحيث يتم ترتيب الدول والمناطق الجغرافية والمجموعات الاقتصادية حسب أهمية الاستثمارات الأجنبية الوافدة اليها.

وفي الجزائر، انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 19%، وسجل تراجعا من مليار و382 مليون دولار عام 2019، إلى مليار و143 مليون دولار سنة

[88] بوقزاطة سليم، محاضرات في منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي، مطبوعة جامعية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة 2019، ص106

2020 ليواصل التراجع سنة 2021 بنسبة حوالي 24% ليصل الى 870 مليون دولار وبشكل عام معدل تدفق الاستثمار الأجنبي في تراجع في السنوات الاخيرة.

وكذلك تراجعت نسبة صافي التدفقات الخارجة بنسبة كبيرة حيث انها بعد ان وصلت في سنة 2018 الى 854 مليون دولار محققة بذلك قيمة تاريخية الا انها تراجعت في سنة 2019 الى 31 مليون دولار، وواصلت الهبوط في 2020 لتصبح 15 مليون دولار فقط. [89]

ويبين الجدول الآتي التغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الداخلة والخارجة خلال السنوات السابقة:

الجدول رقم (05): حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة والاستثمارات الخارجة في الجزائر ما بين 2010-2021

الوحدة المستعملة (مليون دولار)، من اعداد الباحث، استنادا الى موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

السنة	صافي التدفقات الخارجة في الجزائر	صافي التدفقات الخارجة افريقيا	نسبة مساهمة الجزائر افريقيا	صافي التدفقات الخارجة عالميا	النسبة التقريبية لمساهمة الجزائر عالميا	صافي التدفقات الوافدة في الجزائر	صافي التدفقات الوافدة افريقيا	نسبة مساهمة الجزائر افريقيا	صافي التدفقات الوافدة عالميا	نسبة مشاركة الجزائر
2010	220	10355	%2.12	1392058	%0.015	2301	47243	%4.87	1390942	%0.16
2011	534	5276	%10.12	1628482	0.03%	2581	46411	%5.56	1610398	%0.15
2012	41-	10501	-0.39%	1292298	00%	1499	57087	%2.62	1468753	%0.1
2013	268-	11002	-2.43%	1446485	-0.01%	1697	50637	%3.35	1459043	%0.11
2014	18-	10531	-0.17%	1375838	-00%	1507	54498	%2.76	1402523	%0.1
2015	103	9549	1.07%	1722745	00%	-585	57922	%1	2063638	-%0.02
2016	46	8425	0.54%	1596716	00%	1636	46250	%3.53	2045424	%0.07
2017	18-	11813	0.15%	1610113	%00-	1232	40176	%3.06	2045424	%0.06
2018	854	8189	10.42%	941293	0.09%	1475	45384	%3.25	1448276	%0.1
2019	31	4914	0.63%	1123894	00%	1382	45678	%3.02	1480626	%0.09
2020	15	622-	+	780480	00%	1143	38952	%2.93	963139	%0.11
2021	52-	2653	1.96%	1707594	-00%	870	82991	%1.04	1582310	%0.05

[89] https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report/fdi-flows-2022

نلاحظ من خلال الجدول بشكل عام ضعف حجم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر بشكل عام عند مقارنتها بمجمل الاستثمارات الافريقية او العالمية ، حيث ان اكبر نسبة استثمارات اجنبية تحصلت عليها الجزائر هي 5.56% من مجمل الاستثمارات الوافدة لإفريقيا سنة 2011 وهي نسبة ضئيلة بالنظر الى حجم الاقتصاد الجزائري والموارد والامكانيات المتاحة مقارنة بأغلب دول القارة الافريقية ، وكذلك اعلى نسبة تحصلت عليها الجزائر مقارنة بحجم الاستثمارات العالمي هي 0.16% سنة 2010 هي نسبة ضئيلة كذلك بالنسبة لاقتصاد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الخاص به 491 مليار دولار

وكذلك يظهر لنا من خلال الجدول ان حجم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حققت تراجع نسبي بداية من سنة 2011 وتأثرت بشكل كبير بالأزمة النفطية في اواخر 2014 حيث سجلت الجزائر في عام 2015 نتيجة سلبية في المؤشر، لتعود للتعافي نوعا ما بدايةً من سنة 2018 وصولا الى 2020 اين تراجعت مجمل الاستثمارات الأجنبية في العالم بفعل جائحة كورونا وتأثيراتها، الا ان حجم الاستمارات عاد للتعافي بشكل سريع انطلاقا من 2021، الا ان الجزائر لم تسترجع استثماراتها بشكل سريع مما جعلها تحقق نتيجة ضعيفة سنة 2021.

وكذلك تعتبر حجم الاستثمارات الوافدة للجزائر قليلة مقارنة بمجموع ما استقبلته دول شمال افريقيا، ففي سنة 2019 استقبلت الجزائر مليار و382 مليون دولار مما مجموعه 13 مليار و550 مليون دولار اي ما قدره 10.2% من مجموع الاستثمارات الاجنبية في شمال افريقيا.[90]

نسبة حجم الاستثمارات الجديدة الوافدة الى البلد في السنة:

ويقصد بها مجموع الاستثمارات التي شيدت لأول مرة ولم تكن موجودة من قبل، او تلك التي كانت نتيجة توسيع استثمارات سابقة، دون الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المتنازل عنها او المحولة ملكيتها من شخص لآخر.

[90] https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report/fdi-flows-2022

وقد استقبلت الجزائر ما نسبته 10 بالمئة فقط من مجموع ما استقبلته مختلف دول شمال افريقيا خلال 2017 من استثمارات هذا النوع، وهي نسبة لا تكاد تذكر مقارنة بالمجموع العالمي، وهي بذلك تفوت أهم مكاسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تبقى حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية ضعيفة مقارنة بحصص مناطق أخرى من الدول النامية، ونسبة مشاركتها في الاستثمارات العالمية ضعيفة للغاية ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية والامتيازات القليلة المقدمة من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغياب سياسة التحفيز في ذلك وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري والذي يشكل عنصر الطرد من قبل العديد من الشركات الأجنبية وجملة العراقيل التي يعانيها المستثمر الأجنبي رغم وجود بعض التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة من قبل المستثمرين.[91]

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية وتشريعية وهي اهم العراقيل التي ادت الى كبح تدفقه.

الفرع الثالث: الحرية المالية في الجزائر

تتذيل الجزائر الدول العربية في هذا المعيار ويرجع هذا إلى ضعف النظام المالي والمصرفي حيث لا يزال يخضع للتدخل الحكومي، كما يتسم بوجود نقص وتأخر في عمليات التحديث في القطاع المصرفي أدى إلى الاستخدام الغير الفعال للائتمان، في حين لا تزال البورصة تعاني من تخلف شديد مما يجعل الجزائر بيئة عمل لا تتمتع بالحرية المالية.

فتعتبر بورصة الجزائر البورصة الأضعف عربيا ومن أضعف البورصات عالميا ، حيث لم تتجاوز القيمة السوقية 45.72 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 414 مليون دولار أمريكي)، وهو ما لا يتوافق مع قدرة الاقتصاد الجزائري وحجمه، وخلال فترة نشاط البورصة الجزائرية لم تحقق نمو كبير، حيث ارتفعت القيمة السوقية إلى 44.21 مليار دينار سنة

[91] سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية –، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، سنة 2015–2016 ص148

2019 أي بنسبة نمو 105.7% مقارنة بسنة 2000

ويشكل سهم بيوفارم الذي انظم للبورصة سنة 2016 بقيمة سوقية 30.7 مليار دينار جزائري نسبة 69.6% من القيمة السوقية للبورصة، بينما تشكل 4 أسهم المتبقية نسبة، 30.4%، اما من حيث قيمة التداول فقد تراجعت من 350.9 مليون دينار سنة 2000 إلى 248.9 مليون دينار جزائري سنة 2019 أي نسبة تراجع بـ ،29.6% ما يوضح حالة الانكماش التي تعاني منه البورصة الجزائرية، وعدم القدرة على النشاط وهو ما ينعكس بشكل مباشر وسلبي على الأسهم المدرجة.

إضافة لذلك عدم مساهمة القطاع المالي بل بالعكس أثر على البورصة سلبا من خلال زيادة حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية خاصة في تلك فترة التي تميزت بالبحبوحة المالية في ظل ارتفاع لأسعار البترول، وغياب إرادة سياسية تعمد إلى خوصصة بعض المؤسسات العمومية عن طريق البورصة.[92]

كما تسيطر البنوك العمومية في الجزائر على تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بنسبة 90%، ويظهر هذا ضعف دور البنوك الخاصة في القطاع البنكي الجزائري وعدم تطور الانظمة المالية. [93]

المطلب الخامس: التوصيات والمقترحات للتحسين من مؤشر الحرية الاقتصادية

الفرع الأول: التوصيات والمقترحات في مجال سيادة القانون

- السعي الى الوصول الى استقلالية القضاء قولاً وفعلاً من خلال تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، واعطاء السلطة الكاملة للقاضي لاتخاذ الإجراءات.

[92]سمير محي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 5 العدد 01، جوان 2021، ص90

[93]د رقية حساني، آمال سكور، " طبيعة الملكية والأداء المالي في البنوك التجارية – إطلالة على القطاع البنكي الجزائري –، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال – جامعة بسكرة، العدد 01 –2016، جامعة بسكرة

- تحديث النصوص القانونية للملكية الفكرية، بما يتماشى والتطورات التي تعرفها الأسواق الجزائرية من انفتاح ورقمنة والسعي نحو مواكبة التطور الحاصل في تشريعاتها بما يتلاءم مع سياسات منظمات حماية الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا الجانب.
- ضرورة التصدي لجرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية بفرض قوانين صارمة كونها لا تقل أهمية عن حقوق الملكية الأخرى.
- التعجيل بإصدار قانون حماية المعاملات في البيئة الافتراضية، لمواجهة مخاطر بيئة الاعمال الرقمية، التي تمثل حتمية لابد منها لمسايرة التطورات التكنولوجية وتطوير مناخ الاعمال الرقمي.
- استعمال انظمة المعلوماتية والتكنولوجيا لدعم مجال حقوق الملكية الفكرية.
- تفعيل قيم الحوكمة ومسألة الموظفين ومحاربة البيروقراطية في القطاع العام.
- تحسين مستوى الخدمات العامة وتكثيف وتفعيل دور اجهزة الرقابة والمسائلة للحد من الفساد ومكافحته.

الفرع الثاني: التوصيات والمقترحات في مجال حجم الحكومة

- توسيع الوعاء الضريبي ومحاولة ادماج الاقتصاد الغير رسمي وتنظيمه عن طريق خفض نسب الضرائب واسعارها . وتقديم تحفيزات ضريبية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإنجاز استثمارات منتجة ومولدة لمناصب الشغل.
- الحد من التهرب الضريبي بتبسيط النظام الجبائي وتحديثه.
- التقليل من الإعفاءات الضريبية وتوجيه الدعم للمواد بطريقة مدروسة وترشيد النفقات العامة وإعادة تنظيم اولويات الإنفاق وتحفيز الاستثمار المنتج.
- لا بد من إعطاء مجال أوسع للخواص من داخل الوطن أو خارجه مع منح التنافسية التامة بالاعتماد على مبدأ المساواة بينهما تشجيعا للمبادرة الفردية في إطار الجودة الشاملة.

- السعي نحو تنويع الموارد المالية والمداخيل وعدم الاعتماد الكامل على عائدات الجباية البترولية ما يضمن المزيد من الاستقرار في الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثالث: التوصيات والمقترحات في مجال الكفاءة التنظيمية

- محاربة الإجراءات البيروقراطية المنفرة والتعقيدات الإدارية الكثيرة والتي تمنع المستثمر من الاستثمار في الجزائر.
- ضرورة رقمنة التعاملات الإدارية وتوفير قواعد المعلومات لمختلف إجراءات تأسيس الأعمال ومتطلباتها ومراحلها.
- رفع الحد الأدنى من الأجور لمستوى يتوافق مع حاجات الفرد العامل بالنظر الى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للجزائر مقارنة بغيرها من الاقتصادات العربية المماثلة والتي مستويات الاجور فيها اعلى.
- الالتزام بالوضوح والشفافية في قواعد العمل ومتطلبات ولوائح التوظيف والطرد
- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد أهدافها.
- من الأفضل ان تقوم الحكومة بتحديد سقف للإصدار النقدي في ظل التمويل غير التقليدي لتفادي الوصول الى مستويات كبيرة من التضخم.

الفرع الرابع: التوصيات والمقترحات في مجال انفتاح السوق:

- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي م المستثمر المحلي أو الأجنبي وتسهيل الوصول إليها.
- القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين.
- تطوير النظام المالي بما يتلاءم ومستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية.

- التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الانتاجية في كل القطاعات، وليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك آثارا سلبية على ميزان المدفوعات.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

تعرفنا خلال هذا الفصل على وضعية الجزائر العامة في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية للسنة الحالية والسنوات الاخيرة واداءها في كل مؤشر من المؤشرات الفرعية ، ثم قمنا بدراسة واقع الجزائر في كل مجال من مجالات الحرية الاقتصادية الخاصة بتقرير مؤسسة التراث العالمي ، مبرزين النقائص والمشاكل والمعيقات الموجودة من خلال عدة دراسات وتقارير دولية والتي كانت سبباً رئيسيا في التأخر في مؤشر الحرية الاقتصادية حتى عام 2022 ، ثم حاولنا اقتراح بعض التوصيات والخطوات الأولية لعلاج هذه الظواهر و المعيقات للوصول الى تقييم افضل في السنوات المقبلة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير معايير الحرية الاقتصادية على اقتصاد الدول ومدى مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين وتطوير البنية الهيكلية للاقتصاد، وما هي المتطلبات الازمة في مختلف المجالات للوصول الى تقييم عالي وفق مؤشر الحرية الاقتصادية السنوي، وما هي مكانة وواقع الاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشرات الحرية الاقتصادية وما السبل الممكنة لرفع هذا المؤشر؟

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين كما يلي:

تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري للحرية الاقتصادية من حيث مفهومها ونشأت مؤشرها واهم الجهات الباحثة فيها وما هي المعايير والمجالات التي يرتكز عليها المؤشر كما تطرقنا لمدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي، لنختتم الفصل بنظرة عامة حول أفضل النماذج العالمية في مؤشر الحرية الاقتصادية، وأبرز الدول في الإقليم.

اما فيما يخص الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تطرقنا الى دراسة حالة الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات العرية الاقتصادية ودراسة وتحليل واقع مجالات الحرية الاقتصادية في الجزائر مع ابراز اهم التوصيات والمقترحات للرفع من مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، لنختتم هذه الدراسة بإبراز المشاكل والانتقادات الموجودة حول المعايير المعتمدة في المؤشر.

ومن خلال دراستنا قمنا بالإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات وكذلك التوصل لمجموعة من النتائج:

1-نتائج اخبار الفرضيات:

في مقدمة الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى : والمتمثلة في ان الحرية الاقتصادية معيار هام يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير بنية الاقتصاد وله تأثير على الاقتصاد الجزائري ونموه ، نلاحظ

ان الفرضية محققة حيث يرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية بعدة عوامل من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي كحرية التجارة وحرية إنشاء الاعمال والتعاقد من الآخرين وتأثيرها ايجاباً على زيادة الدخل وتوفير مناصب شغل اضافية وتقليل مستويات البطالة وهو ما اثبتته عدة دراسات على مستويات دخل الافراد ومستوى الفقر الموجود في الدول ذات الحرية لاقتصادية المرتفعة والمنخفضة، ونلاحظ ان المجالات التي تحقق فيهم الجزائر نتائج ضعيفة وفق المؤشر تؤثر بشكل كبير على تطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وجلب الاستثمارات الاجنبية ، وتؤثر كذلك بشكل مباشر على مستوى التضخم والبطالة والدخل.

- اما بالنسبة للفرضية الثانية: والمتمثلة في ان الجزائر في ترتيب متأخر في مؤشرات الحرية الاقتصادية وتحتاج لتحسين وضعها الاقتصادي.

فنجدها محققة بالفعل فالجزائر طوال السنوات الاخيرة لم تنجح في الخروج من خانة الدول المقيدة اقتصاديا وتحتاج لتغييرات جوهرية في عدة مجالات لتحسين بنيتها الاقتصادية ولتكون أكثر استقرار ولكي تنجح في التقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة : والمتمثلة في ان مؤشرات الحرية الاقتصادية لها دور في جذب وزيادة الاستثمارات وتحسين وضعية المؤسسات والأفراد ، فقد بينا ان يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية ومتابعة المستثمرين له بالدرجة الأولى ، وله تأثير كبير حول اختيار الشركات العملاقة لدول محددة للاستثمار والنشاط.

الاستنتاجات

- للحرية الاقتصادية اهمية بالغة في البحوث الاقتصادية وتحليل البنية الاقتصادية للدول واختيار اماكن الاستثمار وانشاء المشاريع الأجنبية.
- للحرية الاقتصادية اهمية في صياغة وتصحيح السياسات الاقتصادية ومعرفة الحالة الاقتصادية للبلاد، وكيفية إصلاحها.
- للحرية الاقتصادية ارتباط وثيق بزيادة الدخل الفردي، وتخفيض معدلات الفقر وتقليل معدل البطالة.
- تتصدر تقارير الحرية الاقتصادية مجموعة من الدول ذات البنية الاقتصادية الصلبة ومداخيل متنوعة وهيئات قانونية وتشريعية قوية ومناخ استثماري حر وضرائب منخفضة مثل هونغ كونغ وسنغافورة ونيوزيلاندا وايرلاندا وتايوان وسويسرا.
- تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بافتقارها للحرية الاقتصادية الى حد كبير وكثرة المشاكل الهيكلية والمؤسسية وعدم تنوع المداخيل، وباستثناء الإمارات التي تصنف على انها "حرة اقتصاديا في الغالب"، وقطر والاردن والبحرين، الذين يصنفون على انهم دول "حرة الى حد ما"، فباقي دول المنطقة تعاني في معيار الحرية الاقتصادية.
- بالنسبة للجزائر فتراوح تصنيفها بين الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة والدول المقيدة اقتصاديا خاصة خلال السنوات الأخيرة أين تراجعت إلى أدنى مستوياتها، بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة.
- على الجزائر القيام بإصلاحات جوهرية في جميع مجالات الحرية الاقتصادية للوصول الى مركز اقتصادي جيد.
- رغم الاجتهادات الكبيرة في اعداد وبناء مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي الا انه لم يخلو من عيوب ومشاكل سوآءا من الناحية المنهجية او من الناحية العلمية، كما انه لا يخلو من انتقادات لاعتماده على نوع من الأيدولوجية الغربية وتأثير التوجهات السياسية فيه.

التوصيات العامة:

- ضرورة مراجعة السياسات الضريبية والأسس والمبادئ التي يتم من خلالها اعتماد النسب للجمع بين المصدر المالي لتغذية ايرادات الدولة والعامل الجاذب للاستثمار الخارجي.
- الاقتداء بالنماذج الناجحة في المنطقة ذات الطبيعة الاقتصادية المشابهة والتي حققت نتائج جيدة في معايير الحرية الاقتصادية او بالنماذج الاقتصادية المتقدمة عبر العالم والتي حققت نجاح مبهر في مدة قصيرة مثل سنغافورة وهونغ كونغ.
- فتح مجال اوسع للحريات الفردية داخل النشاطات الاقتصادية وخارجها، ومنع الممارسات القمعية لحقوق الأفراد كالحق في التعبير والمشاركة في منظمات حكومية وغير حكومية، وحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والاحزاب او متابعتها، وحرية الحصول على المعلومة في ظل الشفافية وفي إطار المواطنة.
- لا بد من تحرير سوق رأس المال الجزائري ضمن أصول التعامل الرأسمالية القائمة على تداول رؤوس الأموال، ولا يمكن ان يتم ذلك الا من خلال تحرير بورصة الجزائر من القيود البيروقراطية الكابحة لدخولها، الى جانب فتح التداول وفق ما يتعارف عليه أسواق رأس المال.
- لا بد من إعطاء مجال أوسع للخواص من داخل الوطن أو خارجه مع منح التنافسية التامة بالاعتماد على مبدأ المساواة بينهما تشجيعا للمبادرة الفردية في إطار الجودة الشاملة.
- ولكي تتقدم الجزائر نحو مزيد من الحرية الاقتصادية، يجب على الحكومة تعزيز النظام القضائي ومؤسسات سيادة القانون الأخرى. والتميز بحرية مالية متزايدة مما من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار.

قائمة المراجع

التقارير الدولية بالعربية:

1. يايسي لياس، واقع واستشراف السياسات الاقتصادية المطبقة في كندا واقتراحات تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2019
2. سالم بن ناصر الإسماعيلي عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون، "الحرية الاقتصادية في العالم العربي"، التقرير السنوي لمعهد Fraser لعام 2017
3. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2021 " الاستثمار في انتعاش مستدام"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD
4. تقرير منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2020

الكتب:

1. حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، الطبعة الأولى، دار الأيام، عمان – الأردن 2017
2. سعيد ابو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الاسلام وأثرها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة 1988
3. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام " دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1997

الأطروحات والرسائل:

1. موزاوي عائشة، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار – عرض تجارب دولية –، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، السنة الجامعية 2012/2011
2. نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2021/2020

3. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية –، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، سنة 2016-2015
4. عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، السنة الجامعية 2019/2018
5. شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سنة 2010/2009

المجلات والمطبوعات الجامعية:

1. ادبوب سارة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2 العدد 2، 2021 ديسمبر، جامعة الجزائر 3
2. أحمية فاتح، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 2010-2014، مقال جامعي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل
3. أسياخ سمير، مكانة مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر: بين التكريس والتقييد، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد 7 العدد 01 (2021)، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية
4. باديس حمو، بوشراعين حكيمة، استقلالية القضاء في الجزائر بين التعزيز والمحدودية مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة
5. بهياني رضا، بختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (2006-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 العدد 1، جانفي 2020
6. بوبكر نبق، أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري- الضرائب المباشرة نموذجا –، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 01 – 2020، جامعة عمار ثليجي – الاغواط
7. بوسته جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، سنة 2020، العدد 2 مجلد 7

8. بوصوردي صليحة، دراسة نقدية لمدى عدالة الأجور بالجزائر، والممارسات العملية لإرسائها، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08 العدد 02 سنة 2021، جامعة باتنة 1
9. بوقزاطة سليم، محاضرات في منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي، مطبوعة جامعية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة 2019
10. بكطاش فتيحة، بوعزازة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5/10، أكتوبر 2020
11. بن ميمون ايمان، أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة على عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، 2020
12. بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح، التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020
13. بضياف عبد المالك، د آمال براهمية، " تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 12/ العدد 2، 2019
14. حساني رقية، آمال سكور، " طبيعة الملكية والأداء المالي في البنوك التجارية – إطلالة على القطاع البنكي الجزائري –، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال – جامعة بسكرة، العدد 01 –2016، جامعة بسكرة
15. يوسفي عاشور، إسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000–2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 13/ العدد 03، 2020
16. لكحل الأمين، الحرية الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 5 رقم 1، 2022
17. مناصري يحي، د مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1، افريل 2020
18. رنان مختار، حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973–2019)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، 2019

19. سمير محي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 5 العدد 01، جوان 2021
20. سعيدي طارق، لعريبي سارة، واقع الممارسات الإدارية الحديثة في إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03 العدد 01 – 2019
21. عمارة مسعودة، حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكري في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15/ العدد 21، 2019

المراسيم والقوانين:

1. دستور الجزائر نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020

المصادر الإلكترونية:

1- الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

« CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX »

https://www.transparency.org/en/cpi/2021

2- الموقع الرسمي لمؤشر سهولة آداء الأعمال الخاص بالبنك الدولي :

- https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria
- https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings
- https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_sb
- https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits
- https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_dwcp
- https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ge

3- الموقع الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report/fdi-flows-2022

4- الموقع الرسمي لمؤسسة فريدوم هاوس

- https://freedomhouse.org/about-us

5- الموقع الرسمي لمؤسسة التراث :

- https://www.heritage.org/index/about

6- الموقع الرسمي لمؤسسة فريدريتش ناومن :

- https://www.freiheit.org/middle-east-and-north-africa

7- موقع معهد ميزس

Mises Institute ، "Mises Articles ، Stefan Karlsson « The Failings of the Economic Freedom Index »

- https://mises.org/library/failings-economic-freedom-index

8- موقع ويكيبيديا:

- ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_سويسرا
- ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_كندا
- ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_هونغ_كونغ

9- اندرو سكوبيل، مين جونغ، "الى اين تتجه هونغ كونغ؟ " مؤسسة RAND، مقال الكتروني سنة 2016:

- https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE203/RAND_PE203z1.arabic.pdf

10- مقال لجريدة INDEPENDENTعربية، بتاريخ 4 مارس 2021:

- www.independentarabia.com/node/199181/اقتصاد/هونغ-كونغ-تُحذَف-من-مؤشر-الحرية-الاقتصادية-بعد-ربع-قرن

11- صحيفة العرب، مقال الكتروني بتاريخ 2021/10/26

- alarab.co.uk/اتساع-عجز-موازنة-2022-يعظم-التحديات-المالية-أمام-الجزائر

12- موقع وكالة الأنباء الجزائرية، مقال بعنوان " الكشف عن السلم الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي المطبق اعتبارًا من يناير":

- https://www.aps.dz/ar/economie/119335-2022-01-04-18-41-09

13- موقع stringfixer الأمريكي:

https://stringfixer.com/ar/Fraser_Institute

https://stringfixer.com/ar/Indices_of_Economic_Freedom

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles:

1- Kešeljević Aleksandar, WHY INDEXES OF ECONOMIC FREEDOM CANNOT BE SUFFICIENT INDICATORS OF ECONOMIC FREEDOM AND FUTURE ECONOMIC PROSPERITY ? University Article, University of Ljubljana, Faculty of Economics, Ljubljana, Slovenia , Date : March 24, 2013

Report :

1- Economic Freedom of the World, Annual Report 2019, Fraser Institute
2- Economic Freedom of the World, Annual Report 2020, Fraser Institute
3- Economic Freedom of the World, Annual Report 2021, Fraser Institute
4- Terry Miller, Anthony B. Kim. « 2022 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM » Report, The Heritage Foundation, Washington, DC, 2022
5- Terry Miller, Anthony B. Kim. « 2021 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM » Report, The Heritage Foundation, Washington, DC, 2021
6- Terry Miller, Anthony B. Kim, HIGHLIGHTS OF THE 2017 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM
7- Salem Ben Nasser Al Ismaily, Miguel Cervantes & Fred McMahon, Economic Freedom of the Arab World 2019, Fraser Institute, Annual Report
8- Economy Profile Algeria, Doing Business 2020